



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

تعاملات مصرفية عادلة ومسؤولة

التقرير
السنوي

2019





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم
ولي العهد

قائمة المحتويات

نبذة تعريفية	١٠
أعضاء مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي	١٢
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	١٢
أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك والمناصب التي يشغلونها	١٣
مدقق الحسابات	١٣
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٤
كلمة الرئيس التنفيذي	١٦
التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية	٢٢
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٦
القوائم المالية والإيضاحات حولها	٣٢
تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩	١٤٧
المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات الحاكمية المؤسسية وحوكمه الشركات	٢٠٦
دليل الحاكمية المؤسسية	٢٠٧
تقرير الحوكمة	٢٢٧
دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	٢٣٨



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

بنك صفوة الاسلامي

العدل والمساواة والأمانة
في تعاملاتنا المصرفية

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك صفوة الإسلامي شركة مساهمة عامة محدودة

إنَّ بنك صفوة الإسلامي شركة مساهمة عامة ومرخص من البنك المركزي الأردني لممارسة وتقديم الأعمال والخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات ، سبق وأن قررت الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ تغيير إسم البنك من بنك الأردن دبي الإسلامي إلى بنك صفوة الإسلامي .

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة الأردنية الهاشمية وعددها ستة وثلاثون فرعاً والشركة التابعة، ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك الأردني.

رؤيتنا

ريادة العمل المصرفي الإسلامي لخدمة جميع أطراف المجتمع

مهمتنا

تقديم خدمات متميزة ومبتكرة نابعة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، تهدف إلى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل منفعة لجميع الأطراف.

قيمتنا

الإبداع:

نتمسك في بنك صفوة الإسلامي بمبادئ الإبداع والابتكار ونميز أنفسنا كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية مع أحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة وبالتالي تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية.

المعرفة:

نعتمد في بنك صفوة الإسلامي منظومة سياسات ائتمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية الغراء ونحن فخورون بتقديم مفهوم جديد من الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية في الأردن.

الجودة:

في بنك صفوة الإسلامي لدينا مجموعة واسعة من الحلول التي تمت ترجمتها عبر منتجات وخدمات تم إبداعها بالتناغم التام مع الحاجات التمويلية والمالية لمتعاملينا. حيث تم تصميم هذه الخدمات والمنتجات البنكية وفق مبدأ الإلتقان المرتكز على الجودة.

القيمة المضافة:

إن مفهوم العمل المصرفي الإسلامي المعاصر ونجاح تعاملينا هو انعكاس لالتزامنا في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة، والنابعة من إيماننا المطلق بأن تلبية تطلعات تعاملينا وتحقيق قيمة مضافة لهم هو مفتاح نجاحنا.

الخدمات ضمن أرفع المستويات العالمية:

قمنا ببناء وتصميم كافة منتجاتنا وخدماتنا العصرية بناءً على فهم عميق ومستوفٍ لحاجات تعاملينا وتطلعاتهم لنضمن لهم تجربة مصرفية فريدة ضمن أرفع المستويات العالمية.

أعضاء مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
نائب رئيس المجلس / ممثل مؤسسة تنمية أموال الأيتام
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية
مستقل
مستقل
مستقل

الدكتور « محمد ناصر » سالم أبوحمور
حمدان مصطفى فياض الفواعير
باسم عصام حليم سلفيتي
ديمة مفلح محمد عقل
خالد عمرو عريبي القنصل
الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي
الدكتور أحمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل
سمير حسن علي أبو لغد
الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف
سالم عبد المنعم سالم برقان

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي
نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان
فضيلة الأستاذ الدكتور علي القره داغي
سماحة الشيخ عبد الكريم الخصاونة
فضيلة الدكتور أحمد سالم ملحم

أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك والمناصب التي يشغلونها

المدير العام / الرئيس التنفيذي	سامر سعدى حسن صاحب التميمي
نائب الرئيس التنفيذي رئيس الخدمات المصرفية للشركات	رامي زياد عبد الفتاح الخياط
نائب الرئيس التنفيذي رئيس العمليات المركزية	هاني «محمد صبحي» احمد الزراري
نائب الرئيس التنفيذي رئيس ادارة الائتمان	زياد سعيد خليل كوكش
نائب الرئيس التنفيذي رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية	ابراهيم صلاح محمد سمحه
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	نصفت كمال سلامه طه
رئيس الخزينة والاستثمار	وائل اسامة محمد موسى البيطار
رئيس تكنولوجيا المعلومات	رامي رياض حسن الكيلاني
رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال	احمد درويش مصطفى ترتير
رئيس القانونية وامانة سر المجلس	مسعود اسماعيل مسعود (سقف الحيط)
رئيس الرقابة الشرعية	منير محمد فياض فرعونية
رئيس ادارة رأس المال البشري	محمد احمد سالم الهواري
رئيس التدقيق الداخلي	خالد خليل محمد العيسى
رئيس دائرة ادارة المخاطر (بالوكالة)	احمد محمود عبدالقادر جعفر

مدقق الحسابات للبنك وشركته التابعة

شركة ديلويت أندتوش (الشرق الأوسط)

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
حضرات الأخوة والأخوات المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة في بنك صفوة الإسلامي يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الحادي عشر للبنك و الذي يتضمن نتائج وإنجازات البنك خلال العام ٢٠١٩.

مضى بنك صفوة الإسلامي في مسيرته الطموحة خلال العام ٢٠١٩ محققا نموا في الموجودات بلغ ٤٣٦ مليون دينار وبنسبة نمو ٣٩٪ عن العام ٢٠١٨ لتصل الى ١,٥٥٧ مليون دينار ، فنمت استثمارات البنك عبر قطاعات الأعمال المختلفة وبما ينسجم مع توجهات البنك بتحقيق أفضل النتائج لكافة الجهات ذات العلاقة ضمن استراتيجية واضحة ، وانعكس ذلك على نتائج البنك بنمو صافي دخله بنسبة ٢٠٪ ومحتفظا في نفس الوقت بمخصصات كافية لمواجهة أي تحديات مستقبلية، كما شهد العام نمو الدخل قبل الضريبة بنسبة ٣٢٪ مرتفعا من ١٣ مليون دينار في ٢٠١٨ الى ١٧,٢ مليون دينار في ٢٠١٩

« مضى صفوة في
مسيرته الطموحة
محققا نموا مميزا
في عام شهد ظروفًا
اقتصادية صعبة »

أظهر المجتمع المحلي اهتماما متزايدا في الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية السمحة، واستمرت الصيرفة الإسلامية في رفع حصتها في السوق المصرفي حيث ارتفعت حصة البنوك الإسلامية لتصل الى ما يقارب ٢٠٪ و كان لبنك صفوة الإسلامي الدور الكبير في ذلك بأداء متميز خلال عام ٢٠١٩.

« استمرت البنوك
الإسلامية في رفع
حصتها في السوق
المصرفية في ٢٠١٩
، ساهم صفوة بذلك
مساهمة بارزة »

يسعى البنك جاهدا الى توفير خدمات مصرفية متميزة من خلال فهم احتياجات العملاء وتوفير حلول مرنة وسريعة مصممة خصيصا لهم. فتم تطوير عروض جديدة لتلبية احتياجات عملائنا وتوقعاتهم المتزايدة باستمرار فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات التي تقدم لهم سواء عبر فروعا المنتشرة في أنحاء المملكة أو قنواتنا الإلكترونية أو مركز الاتصال الذي بدأ بتقديم خدمة ٧/٢٤ بخدمات تنفيذية وتسويقية متميزة.

تم تعزيز الإيرادات التشغيلية للبنك بنمو وصل الى نسبة ٢٧٪ عما تحقق خلال العام ٢٠١٨، ونمت جميع مؤشرات بنود قائمة المركز المالي في العام ٢٠١٩.

يقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لكافة قطاعات الأعمال و نعمل جاهدين على رفع مستوى رضا العملاء وخدمتهم بالطريقة الأمثل من خلال متابعة قريبة لهم عبر عدة قنوات كمركز الاتصال ومراقبة الشكاوي وقياس جودة الخدمة لكافة فروع ووحدات البنك.

لمواكبة التطورات المتلاحقة للتحويل الرقمي فقد شهد العام ٢٠١٩ اضافة وتحسين العديد من الخدمات المقدمة من خلال القنوات الالكترونية تسهل على متعاملينا وتختصر جهودهم ووقتهم وتراعي احتياجاتهم ضمن الاهداف الاستراتيجية لتحسين تجربة العملاء، كما قام البنك بتطوير موقع البنك على الشبكة العنكبوتية بطريقة عصرية، كل ذلك دون اغفال تطبيق إجراءات الأمان والحماية اللازمة لمواجهة الجرائم الالكترونية والاختراقات السيبرانية.

كما قام البنك خلال العام ٢٠١٩ بمراجعة سياساته وإجراءاته فيما يخص عملية منح التمويلات بالتسهيل على العملاء عبر تسريع تقديم الخدمات التمويلية، كما اولى البنك اهتماما خاصا

«أضاف صفوة وحسن
العديد من الخدمات
المقدمة خلال
قنواته الالكترونية
بهدف تحسين تجربة
المتعاملين»

لعملاء قطاع الشركات من خلال تقديم خدمة ادارة النقد، وبإشراف موظفين مختصين في الفروع لتلبية احتياجاتهم ، نجح البنك في اقامة علاقات جديدة مع مؤسسات مالية اقليمية عريقة، ونجح في توسيع شبكة البنوك المراسلة مما سينعكس ايجابا في المستقبل على اداء البنك. لخدمة اكبر شريحة من مجتمعنا وضمن خطط التوسع المدروس فقد قمنا خلال العام ٢٠١٩ وبفضل الله تعالى بافتتاح ٣ فروع جديدة لتصل شبكة فروعنا الى ٣٦ فرعا في نهاية العام ٢٠١٩، وانعكس ذلك التوسع ايجابيا على عدد متعاملي البنك .

نتيجة للأداء المتميز للبنك خلال العام ٢٠١٩ فان مجلس الادارة يوصي للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ ٥ مليون دينار وبنسبة ٥% من راس المال ولا زال البنك يملك نسبة كفاية رأس مال تبلغ ١٩٪ تقريبا في نهاية العام ٢٠١٩ وذلك بعد تنزيل مبلغ التوزيعات النقدية المقترحة ولا زالت أعلى من متطلبات بازل و متطلبات البنك المركزي الأردني.

«نتطلع الى العام ٢٠٢٠
بتفاؤل وإيجابية
انسجاما مع توجهات
جلالة الملك لتخفيف
العبء على المواطن
وتنشيط الاقتصاد من
خلال حزم تحفيزية»

نتطلع الى العام ٢٠٢٠ بنظرة تفاؤل وإيجابية انسجاما مع توجهات جلالة الملك عبدالله الثاني والقائمة على تخفيف الأعباء على المواطن وتحسين ظروفه المعيشية وتوجيه الحكومة نحو تنشيط الاقتصاد من خلال تنفيذ عدة حزم تحفيزية تشمل اعفاءات على قطاعات هامة مثل سوقي العقار والمركبات، ومنح حوافز مباشرة لمستثمري القطاع الصناعي والتجاري، ومن المتوقع ان تشهد المملكة في عام ٢٠٢٠ اكبر انفاق عام في تاريخها من خلال رفع الانفاق الرأسمالي، ورفع الرواتب مما سينعكس ايجابيا - بإذن الله - على كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي.

سيشهد العام ٢٠٢٠ الذكرى العاشرة لتحول البنك للعمل كمصرف اسلامي ليجسد قصة نجاح بنك واعد وطموح يلهمه روح الفريق الواحد، وسيستمر البنك بإذن الله في عام ٢٠٢٠ بتحقيق المزيد من النجاحات وتنفيذ أهداف خطته الاستراتيجية في ظل مراقبة ومواكبة مستمرة لكافة الاتجاهات والتوجهات الخارجية والمصرفية التي تؤثر على عملنا لضمان استمرار تميز البنك، وسيواصل البنك دراسة وتحسين اجراءاته وفعاليته لتقديم خدمة يسعى فيها ان يكون افضل بنك مجتمعي في المملكة.

«سيشهد العام ٢٠٢٠
الذكرى العاشرة
لصفوة كبنك اسلامي،
وسيستمر - بإذن الله -
في مسيرته الناجحة
والمضي في تحقيق
أهدافه الاستراتيجية»

بهذه المناسبة الطيبة، أتقدم بالشكر الى فريق عمل بنك صفوة الاسلامي كل في موقعة من الموظفين الى الادارة التنفيذية الذي جسد روح الفريق الواحد في ابهى صورة كي يصل الى ما وصل اليه.

كما اتقدم بالشكر لمتعاملينا ومساهمي البنك الذين منحونا ثقتهم، وتتمنى ان يجدوا دائما خدمة مميزة من البنك، مواصلا شكري لمجلس ادارة البنك الذي قدم الدعم والمشورة والتوجيه الهادف، والى هيئة الرقابة الشرعية التي تمنح الثقة من خلال دورها بالتأكد من توافق معاملات البنك ومنتجاته مع أحكام شريعتنا الاسلامية الغراء.

كما لا يسعني الا ان أشيد بدور البنك المركزي الاردني المشرف على القطاع المصرفي والحارس اللامين عليه، والى الجهات الرقابية الاخرى والتي تلعب دورا هاما في سلامة البنك وتمنح الثقة للمستثمرين و تحفز اقتصادنا الوطني.

نسأل الله أن يوفقنا للعمل لما فيه مصلحة هذه المؤسسة وخدمة وطننا الغالي في ظل قيادة سيد البلاد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. محمد أبو حمور
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي



حضرات الأخوة والأخوات المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سأبدأ كلمتي برسالة أرسلتها إلى زملائي في البنك بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٠

"شكرًا لكم جميعًا على العمل خلال هذه الفترة وبوركت جهود كل منكم للعمل والاستمرار بالخدمة والعمل بجِدٍّ ومسؤولية تحت هذه الظروف.

لمست من جميع موظفي بنك صفوة الاسلامي الشغف والرغبة والمسؤولية لانجاح مسيرة صفوة وتلبية رغبات متعاملينا فأصبح موقفنا وسماتنا وقوتنا وكل ما نمثله مسخرًا لخدمة متعاملينا وخدمة الوطن، وهذا يجعلني اشعر بالفخر لانتمائي لعائلي الكبيرة في صفوة.

في العامين الماضيين، عملنا بكل جِدٍّ وبذلنا قصارى جهدنا لتغيير الطريقة التي نُؤدي بها أعمالنا، كان جل همنا رضا المتعاملين عن خدماتنا ومنجاتنا وحرصنا على تقديم الخدمة بطريقة تفوق التوقعات و بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين فقمنا بتطوير القنوات الإلكترونية ومركز الاتصال والعمليات والخدمات المصرفية عبر الهاتف والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموقع الإلكتروني وعروض المنتجات وشبكة الفروع... ولكن من الواضح أن عملية التطوير يجب أن تكون مستمرة و بما يواكب متطلبات المتعامل والعصر.

ومن أجل تخطي هذه الأزمة والمضي قدماً، علينا أن نقوم ببعض التغييرات البسيطة وأن نتبع مبدأ التباعد الاجتماعي بشكل تام. وهذا يتطلب تحركاً أسرع كي يصبح عملنا رقمياً و فعالاً ومؤتمتاً بالكامل في أقرب وقت ممكن، وأنا أعتد عليكم بذلك كي نتخطى هذه الظروف الصعبة.

سيكون لهذه الأزمة آثاراً طويلة الأمد، لكنني أثق بجهودكم التي ستعبر بينك صفوة الى بر الأمان.

في الأيام القليلة الماضية، تشرفت بالعمل عن كثب مع زملائنا في البنك المركزي الأردني وقد لمست تفهمهم للمشكلات التي قد تواجه الاقتصاد الأردني والقطاع المصرفي ودعمهم وتفانيهم لمساعدة البنوك الأردنية على تخطي الأزمة الحالية؛ جميعنا نثق بقدرة البنك المركزي الأردني على تجاوز هذه الصعاب لمصلحة وطننا الغالي.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية، أقدر جهودكم وتعبكم أكثر من أي وقت مضى. فلولا عملكم المتفاني وتكريس وقتكم وجهودكم، ما تمكنا من تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائنا وللوطن ككل.

حافظوا على سلامتكم واعتنوا بأحبائكم".

تحدثت اليكم في اجتماع الهيئة العامة الماضي حول أبرز المحاور التي اتبعناها للمضي قدماً ببنك صفوة الاسلامي وأبرز المبادرات التي تبينناها والتي ستصل ببنك صفوة الاسلامي الى المكانة التي يستحقها.

أستعرض معكم اليوم أبرز ما حققناه خلال العام ٢٠١٩ والذي سترون لاحقا من خلال هذا التقرير السنوي اننا قد وضعنا بنك صفوة الاسلامي على بداية الطريق الصحيح والذي سينعكس ايجابا على كافة اصحاب المصالح من مساهمي ومتعاملي وموظفي البنك.

"يمكن اعتبار عام ٢٠١٩ عام النمو الشامل لأعمالنا والذي تم من خلال اطلاق منظومة من المبادرات الرئيسية"

بداية أتقدم بالشكر الموفور لمجلس إدارة البنك على دعمه اللامحدود لي شخصيا ولزملائي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولزملائي فريق عمل البنك الذين أثبتوا على مدى العام الماضي امتلاكهم للقدرات و الشغف وال إخلاص للبنك والذي سيصل بنا الى الاهداف التي نسعى اليها جميعا فلكم مني جميعا التقدير و الاحترام.

مرة أخرى، أبدأ كلمتي السنوية للمساهمين بشعور من الفخر بالنظر لما أنجزناه على صعيد الأداء المالي و تفانينا الثابت لمساعدة متعاملينا بتسهيل وتبسيط تعاملاتهم مع بنك صفوة الاسلامي والاستمرار بجعل خبرة التعامل مع بنك صفوة تجربة لا تنسى.

أطلق البنك خلال العامين الماضيين منظومة من المبادرات الرئيسية التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق البنك لنتائج متميزة هذا العام الذي يمكننا اعتباره عام نمو شامل لأعمالنا، وتوحيد الأنشطة المتشابهة، وتعزيز البنية التقنية، والتطوير. لقد أثمرت استراتيجيتنا في إعادة دراسة عمليات البنك وتحديد أهدافنا وإضافة التجانس و التناعم بين أداء إدارات البنك المختلفة الى زيادة كفاءة الأداء وتخفيض مصاريف التشغيل كما نجحنا مرة أخرى في إثبات أن الفرص لازالت متاحة في السوق الأردني وتمكنا من تطوير أعمالنا وإدارة إستثماراتنا بكفاءة، وتنويع مصادر دخلنا، مما أدى في المحصلة إلى زيادة العوائد والأرباح المتحققة من مختلف إدارات البنك بصورة ملموسة.

"حققنا نموا ملحوظا في العمليات والنتائج التشغيلية"

لقد حققنا خلال عام ٢٠١٩ نموا ملحوظا في عملياتنا ونتائجنا التشغيلية وما يميزها أننا استطعنا تحقيق هذا النمو مع تحقيق مؤشرات الرفع التشغيلي التي نصبو اليها حيث بلغت النسبة (١,٢٥) على الرغم من أن البنك يسير على خطط التوسع الجغرافي و التحول الرقمي في عملياته حيث بلغ الانفاق الرأسمالي ٣,٢ مليون دينار خلال العام ٢٠١٩.

تاليا: أبرز بنود المركز المالي والتغير الذي تحقق خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٨

البند (مليون دينار)	٢٠١٩	٢٠١٨	التغير (مليون)	التغير %
الموجودات	١٥٥٧	١١٢١	٤٣٦	٣٩%
الودائع	١٣١٦	٩٣١	٣٨٦	٤١%
التمويلات وموجودات الاجارة المنتهية بالتملك	١٠٢٥	٧٧٧	٢٤٨	٣٢%
الدخل قبل الضريبة	١٧,٢	١٣,١	٤,١	٣٢%
صافي الربح	١٠,٠	٨,٤	١,٧	٢٠%
EPS فلس / سهم	١٠٠	٨٤	١٦	١٩%

عملنا خلال هذا العام والعام السابق على تحسين مؤشرات الكفاءة والفعالية وعملنا على تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج التي ساهمت على إدارة التكاليف والاستغلال الامثل للوقت والجهد وانتهجنا سياسة انتقاء الخدمات الالكترونية بناء على مساهمتها في تحقيق هذه الاهداف.

أما العائد على الاستثمار في البنك فقد ساهم نمو العمليات وارتفاع احجام التمويل والاستثمار من تحقيق عوائد للمودعين هي الأعلى في القطاع المصرفي الإسلامي.

كما تظهر القوائم المالية أن البنك يتمتع بقاعدة رأس مال قوية وبنسبة كفاية رأس مال تبلغ ١٩ ٪ تقريبا مما يتيح للبنك المرونة الكافية و العديد من الخيارات للنمو مستقبلا، مما سيعزز من قيمة الاستثمار في رأس مال بنك صفوة الاسلامي.

"نسعى لتطوير
خدماتنا الالكترونية
من خلال تقديم
حلول بسيطة وسهلة
الاستخدام"

تواجدنا الجغرافي: عملنا خلال العام ٢٠١٩ على تعزيز انتشارنا عبر اضافة ثلاثة فروع جديدة، أحدها في محافظة الكرك والفرعين الآخرين في العاصمة عمان في شارع الملكة رانيا (مبنى صندوق الحج) ومنطقة ابوعلندا ليصل عدد فروعنا العاملة الى ٣٦ فرعاً ومع صدور التقرير السنوي للبنك نتوقع جاهزية فرع آخر في محافظة اربد، ويعمل فريق متخصص على دراسة أماكن أخرى ستعزز من تواجدنا و تساهم في وصول البنك لأكبر شريحة من المجتمع الأردني كما قمنا بتعزيز شبكة الصرافات الآلية عبر إضافة ٨ أجهزة ليصل عددها الى ٧٦ جهازاً. صفوة ديجيتال: واصلنا خلال العام ٢٠١٩ تطوير المنتجات والخدمات والتكنولوجيا، ووضعنا متطلبات المتعاملين في المرتبة الأولى على سلم أولوياتنا وعملنا على تحسين تفاعلهم معنا لضمان تجاوز توقعاتهم واستخدامنا للخدمات الرقمية والابتكار للقيام بذلك.

طوال عام ٢٠١٩، طرحنا العديد من المبادرات والمشاريع والتحسينات لضمان الحفاظ على التطوير المستمر في مستوى الخدمات الرقمية المقدمة لمتعاملي بنك صفوة الاسلامي، فكان تركيزنا على تقديم حلول بسيطة وسهلة الاستخدام وسريعة، أذكر منها، تطوير الخدمات البنكية عبر الهاتف الخليوي وزيادة العديد من الخدمات المقدمة عبر التطبيق و تم تطوير موقع البنك الالكتروني ليعكس صورة مميزة عن البنك و تم بناؤه بشكل عصري مما يمنح الزائر للموقع السهولة في تصفح منتجاتنا وخدماتنا و امكان تواجدنا ووفرنا لزائر الموقع القدرة على تقديم طلباته وادارة عملياته بسهولة ويسر، لقد لمسنا تطوراً قياسياً في أعداد مستخدمي قنواتنا الالكترونية وهذا يدل على أننا في الطريق الصحيح بفهم احتياجات عملائنا من الخدمات الرقمية ولا زال في جعبتنا الكثير لتقديمه في مجال التحول الرقمي.

كما عملنا على تطوير مركز الإتصال عبر تقديم خدماته ٧/٢٤ وتم تعزيز خدماته بمهام تنفيذية وتسويقية بهدف التسهيل على متعاملي البنك والإجابة على استفساراتهم في اي وقت.

"شكراً لمساهميننا،
لمتعاملينا "شكراً"
لأنكم صفوة"

لقد عملنا في بنك صفوة الاسلامي على بناء ثقافة مهنية تنشئ موظفين محترفين و مبدعين شغفهم خدمة المتعاملين و ايجاد الحلول لهم مع تركيز عال على حسن الأداء و العمل بروح الفريق والتجاوب مع المتعاملين لنعكس قيمنا التي تبينها من كتاب الله وسنة نبيه العظيم، فتعاملنا مع التحديات التي تواجه متعاملينا على اختلاف قطاعاتهم و أحجام تعاملاتهم بكل جدية ومهنية وسنستمر بالعمل حتى نوصل متعامل بنك صفوة الاسلامي الى مبتغاه.

في يوم تقدير المتعامل في تشرين الأول من كل عام حددنا أهدافاً واضحة ضمن أولوياتنا الإستراتيجية وبدأنا على الفور في إحراز تقدم ملموس فاستطعنا أن نلهم موظفينا ، وأن نجعل متعاملينا جزءاً من عائلتنا الكبيرة مما خلق قيمة كبيرة للمساهمين فشكراً لكم جميعاً "شكراً لأنكم صفوة".

نحن فخورون بأننا نساعد متعاملينا على اتخاذ قراراتهم بشكل أسهل ومساعدتهم للحصول على حياة أفضل من خلال تطوير فريق عمل البنك وتطوير القنوات الالكترونية وتطوير منتجاتنا ومراجعتها بشكل مستمر لمواكبة متطلبات متعاملينا ولزلائنا نعمل على تعزيز شبكة فروعنا، وأنا متحمس للتقدم الذي أحرزناه في عام ٢٠١٩.

"نراعي تقديم خدمات
عادلة ومسؤولة.
نتسم معاملتنا
بالمساواة والشفافية
والأمانة دون تمييز"

نعلم أيضاً أننا في رحلة ستستغرق وقتاً وتتطلب شغفاً ومثابرةً ونحن على ثقة من أن لدينا الخطط الصحيحة والثقافة و الشغف الكافيين لتمكيننا من قيادة تحولنا وتقدمنا بنجاح وتحقيق أهدافنا بجعل بنك صفوة بنكاً اسلامياً اردنياً أقوى وأكثر تنافسية و نجاحاً على المدى الطويل.

نراعي في بنك صفوة الاسلامي تقديم خدمات عادلة ومسؤولة خلال جميع مراحل تعاملنا مع متعاملينا وتتسم معاملتنا بالعدل والمساواة والشفافية والأمانة ونحرص على جعل هذا

المنهج جزءاً من قواعد عملياتنا ونعطي مزيداً من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدودي الدخل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم دوئما تمييز بين الجنسين.

كما نسعى إلى توفير معلومات وافية عن منتجاتنا وخدماتنا وتقديمها لمتعاملي البنك بأفضل وأسهل الطرق و اوضحها ونسعى الى توفير اقصى درجات الوضوح والشفافية في تعاملاتنا، وهدفنا الأساسي تعاملات مصرفية عادلة ومسؤولة والحفاظ على الوتيرة التصاعدية لنمو البنك وتطوير أعماله للوصول الى المرتبة التي نسعى اليها.

شكراً لأنكم صفوة

سامر التميمي
الرئيس التنفيذي

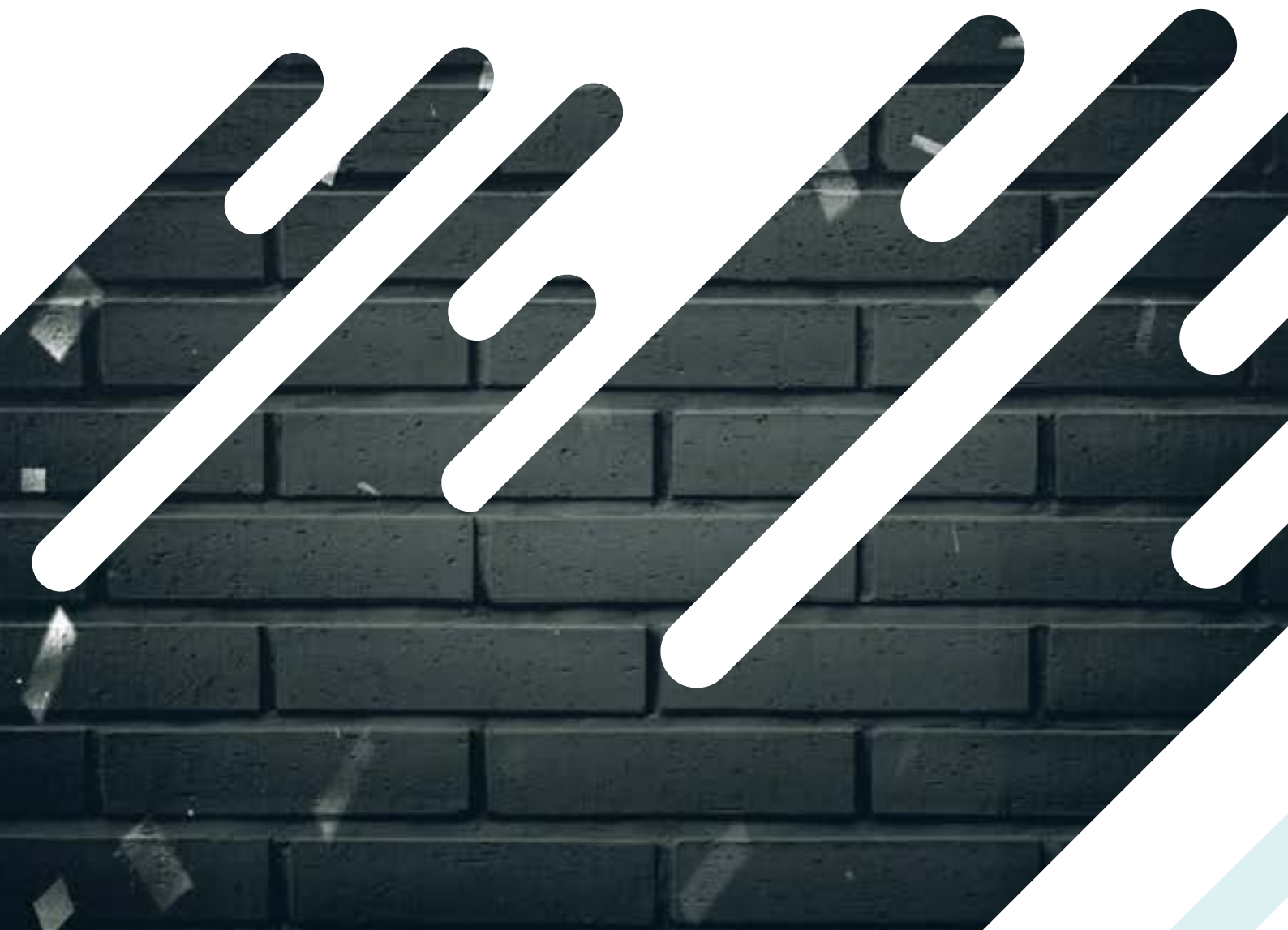


بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية

نراقب تعاملاتنا بدقة من خلال التزامنا
بالضوابط الشرعية



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية لبنك صفوة الإسلامي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ،،

الى السادة / مساهمي بنك صفوة الإسلامي المحترمين ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

بمقتضى قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ م و القانون المعدل لقانون البنوك رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ م ، وما تضمنه بشأن البنوك الإسلامية، والنظام الأساسي للبنك، والضوابط الواردة ضمن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،تقدم الهيئة التقرير التالي:-

لقد راقبت الهيئة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال الفترة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ م، وكذلك قامت بالمراقبة الواجبة لإبداء رأيها فيما إذا كان البنك قد تقيّد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومدى التزامه بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا والتثبت من التزام البنك بها.

تقع على الإدارة مسؤولية تنفيذ العمل في البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من ذلك، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء الرأي المستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات البنك وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات وذلك من خلال دائرة الرقابة الشرعية.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يتعمد مخالفة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما استمرت الهيئة من خلال اجتماعاتها ومناقشة بنود جدول الأعمال المطروحة من قبل المراقب الشرعي أمين سر الهيئة، بوضع ما تقتضيه الحاجة من الأحكام والتعليمات للمواضيع المستجدة والتي تظهر أثناء التطبيق العملي مع بيان الحكم الشرعي لتلك المواضيع.

في رأينا:-

١. اطلع أعضاء الهيئة على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ م والإيضاحات المتعلقة بها باعتبار أنها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

ب. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م، التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج. مكنت إدارة البنك الهيئة من الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها وحصلت على البيانات التي طلبتها لتمكينها من القيام بواجب التدقيق على معاملات البنك المنفذة.

د. راجعت الهيئة هياكل التمويل وشروطه والعقود التي نفذت بها المعاملات خلال السنة الحالية وكما في ٢٠١٩/١٢/٣١ م والتي اطلعنا عليها وقد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

هـ. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تمّ اعتماده منا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

و. تم تجنب المبالغ التي آلت إلى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى حساب الخيرات ليتم صرفها في أوجه الخير ولم يتم ضمها إلى إيرادات البنك.

ز. أجابت الهيئة على الاستفسارات التي عرضت عليها وأصدرت الفتاوى اللازمة وقد أبدت إدارة البنك تجاوبا ملحوظا في تطبيق هذه الفتاوى والالتزام بها.

ح. أقرت الهيئة منتجات جديدة متمثلة بالمرابحة الإلكترونية، المساومة الإلكترونية، مرابحة الأسهم بضوابطها الشرعية.

ط. أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين ،وليست على البنك لعدم وجود توكيل من المساهمين بذلك ،لذا فإن على المساهم تزكية أسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي:

- إذا كانت النية عند الشراء للأسهم هي المتاجرة والتداول فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم عند نهاية الحول بنسبة (٢,٥)٪ للسنة الهجرية أو (٢,٥٧٧)٪ للسنة الميلادية.

- إذا كانت النية عند شراء الأسهم هي الحصول على الأرباح وليست المتاجرة، فإنه يزكي (٢,٥)٪ للسنة الهجرية أو (٢,٥٧٧)٪ للسنة الميلادية، من قيمة الموجودات الزكوية مضافا إليها الربح المتحقق سواءً وزع أم لم يوزع.

والحمد لله رب العالمين ،،،،

التاريخ : ٢٩ / ١ / ٢٠٢٠ م .

رئيس الهيئة
أ.د. حسين حامد حسان

نائب رئيس الهيئة
أ.د. علي القرة داغي

عضو الهيئة
د . أحمد ملحم

عضو الهيئة
سماحة الشيخ عبدالكريم الخصاونة



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

القوائم المالية الموحدة للسنة
المنتهية في 31 كانون الأول 2019
والإيضاحات حولها
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ١٤٥٨٩

إلى مساهمي
بنك صفوة الاسلامي
شركة مساهمة عامة محدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك صفوة الاسلامي وشركته التابعة (ويشار إليهم معاً المجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الموحد والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة المتعلقة بها وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار بالوكالة الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة و ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ والنتائج الموحدة للعمليات والتغيرات في حقوق المساهمين وتدفقاته النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار بالوكالة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن المجموعة وفق لقواعد اخلاقيات السلوك المهني للمحاسبين القانونيين للمؤسسات المالية الإسلامية والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بهذه المتطلبات ومتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا .

أمر آخر

التزمت المجموعة بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة .

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية وفقاً لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل ، في تكوين رأيها حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور . لكل أمر من الأمور ادناه ، فقد تم تضمين وصفنا لكيفية استجابة تدقيقنا لهذا الأمر ضمن السياق .

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك . بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة . إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها ، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه ، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة .

١- الخسائر الائتمانية المتوقعة في محفظة التمويلات (نم المبيعات المؤجلة والذمم الأخرى و ذمم موجودات اجارة منتهية بالتمليك) وصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار:
ان الايضاحات المتعلقة بخسارة التدني في محفظة التمويلات (نم المبيعات المؤجلة و الذمم الأخرى و ذمم موجودات اجارة منتهية بالتمليك) مفصلة في الايضاحين رقم (٨ و ١٣) حول القوائم المالية الموحدة ، والايضاحات المتعلقة بصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار مفصلة في ايضاح رقم (٢٤) حول القوائم المالية الموحدة .

أمر التدقيق الرئيسي

تمارس إدارة المجموعة اجتهاداً جوهرياً خلال استخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كخسائر ائتمانية متوقعة في قيمة محفظة التمويلات (نم المبيعات المؤجلة والذمم الأخرى و ذمم موجودات اجارة منتهية بالتمليك) وتقدير مبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها.

كيف تم معالجة أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت اجراءات التدقيق تقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي حول إجراءات منح وتسجيل ومراقبة التمويلات واجراءات تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ، التي تتضمن الاخذ في الاعتبار متطلبات البنك المركزي الاردني ، للتحقق من فعاليتها وتقييم فاعلية تصميمها وتطبيقها .

لقد قمنا بالاطلاع على سياسة تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة ، وقمنا بمقارنتها مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الادوات المالية وتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص قيد الاشد.

ان محفظة التمويلات (نم المبيعات المؤجلة والذمم الأخرى و ذمم موجودات اجارة منتهية بالتمليك) تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة ، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف محفظة التمويلات ضمن المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة ، وبناءً على ذلك فإن تدقيق هذا الأمر يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية.

أمر التدقيق الرئيسي

بلغ صافي نـم البـيـوع المـؤـجـلة والنـم الأخرى وموجودات اجارة منتهية بالتمليك حوالي ١,٠٢٤ مليار دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ ، بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة به بحوالي ٢٦,٣ مليون دينار، المشتملة على مخصص بحوالي ٨,٨ مليون دينار مقابل تعرضات المرحلة (١) والمرحلة (٢) حوالي ١٧,٥ مليون دينار مقابل التعرضات المصنفة ضمن مرحلة (٣)، هذا وقد قامت المجموعة باقطاع ١٠% من صافي أرباح الاستثمار المشترك وتحويله الى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وذلك حسب تعليمات البنك المركزي الاردني حتى نهاية شهر نيسان ٢٠١٩ ، علما بأنه قد اصدر البنك المركزي تعميم بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٩ والذي يقتضي بالغاء صندوق مواجهة المخاطر تبعا لقانون البنوك وتعديلاته بعد ان يتم توزيع رصيد الصندوق ومقابلته بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات الاخرى للتمويلات والاستثمارات المشتركة ، كما سيتم تحميل مصروف مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات الاخرى للتمويلات والاستثمارات المشتركة على الوعاء الاستثماري المشترك في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد وذلك اعتبارا من الاول من ايار من العام ٢٠١٩.

كيف تم معالجة أمر التدقيق الرئيسي

لقد قمنا بفهم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة) ، وقمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المجموعة . كما قمنا بالتحقق من اكتمال محفظة التمويلات المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة .

لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات الى المراحل المختلفة .

لقد قمنا بالتحقق من عينة من التعرضات الائتمانية لتقييم مدى ملائمة تحديد التعرض عند حدوث التعثر في السداد واحتمالية حدوث التغير في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

لقد قمنا بفحص عينة من محفظة التمويلات للتعرضات التي تم تحديد وجود تدني في قيمتها بشكل فردي و المصنفة على أنها ضمن المرحلة (٣) وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية ، وتم تقييم مدى معقوليتها وتحققنا من نتائج عملية احتساب المخصصات .

قمنا بلإشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لضمان احتساب الحد الأدنى من متطلبات تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

كذلك فقد قمنا بإعادة احتساب المبالغ المحولة إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني لغاية الاول من ايار ٢٠١٩ .

٢ - أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية

أمر التدقيق الرئيسي

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال للتركيز نظراً لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيف تم معالجة أمر التدقيق الرئيسي

لقد ارتكنا منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية لذلك فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على صلية الدخول إلى النظام والضوابط الرقابية المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية:

لقد أجرينا اختبارًا على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.

لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.

معلومات أخرى متضمنة في التقرير السنوي للمجموعة للعام ٢٠١٩

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا، لا يشمل رأيًا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة
إن هذه القوائم المالية الموحدة ، وإدارة عمليات المجموعة بصورة متوافقة مع قواعد ومبادئ
الشريعة الإسلامية هي من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.

إن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة
وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ
بالرقابة الداخلية التي يجدها مجلس إدارة المجموعة مناسبة لتمكنه من إعداد القوائم المالية الموحدة
بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، فإن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة
على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة
بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قرر مجلس إدارة المجموعة تصفية
المجموعة أو إيقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة مأخوذة ككل
خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق
الذي يشمل رأينا . إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف
دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن
الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها
على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة .

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما
نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن
احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر
والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا . إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ
جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ
والتزوير والحذف المتعمد والتحرiftات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب
الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة .

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
 - باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار .
 - بتقييم العرض الإجمالي ، ليهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركته التابعة" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة . إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة . نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا .
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد أمثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما تنطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .
- من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .
- تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي المصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٢ شباط ٢٠٢٠

أحمد فتحي شتيوي
إجازة رقم (١٠٢٠)
Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
010105

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
قائمة المركز المالي الموحد

قائمة (أ)

٣١ كانون الأول			
٢٠١٨ دينار	٢٠١٩ دينار	إيضاح	
			الموجودات
١١٨,٧٦٧,٣٥٨	٢٧٨,٨١٦,٥٥٢	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
١٣,٢٦٤,٩٢٣	٦,٥١٣,٥٤٣	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥٦,٠٢٠,٨٥٦	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	٦	استثمارات وكالة دولية - بالصافي
٦٨٨,٤٨٩	٣,٥٣٦,١٣٨	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٤٤٨,٧٩٧,٨٩١	٦٤١,٣٨٨,٢٦٩	٨	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي
٣٤٠,٥٠٠	-	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٢٨,١١٥,٧٩٨	٣٢,٨٥٦,٩٦٦	١٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الإستثمار المشترك - بالصافي
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	١١	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
٣٧٦,٦١٨	٣٥٤,٠٢٢	١٢	إستثمار في شركة حليفة
٧٩,٧١٧	-		صافي الاستثمار في شركة تابعة تحت التصفية
٣٣٧,٢٥٣,٤٧٣	٣٨٢,٨٦٠,٢٩١	١٣	موجودات إجارة منتهية بالتمليك - بالصافي
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠		القرض الحسن
٢٤,٢٥١,٤٢٦	٢٣,٨٨٦,٠١٤	١٤	ممتلكات ومعدات - بالصافي
١,٦٠٠,٩٠٧	٢,٠٤٣,٢٧٩	١٥	موجودات غير ملموسة - بالصافي
-	٩,٧٠٢,٠٤٤	١/٤٨	موجودات حق الاستخدام
٧٣٣,٦٠٦	١,٦٦١,١٩٠	٢١/ج	موجودات ضريبية مؤجلة
٨,٤٩٣,٢٩٤	٩,٨١١,٢٣٧	١٦	موجودات أخرى
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين
			المطلوبات
٤٣٦,٢٨٣	١,٥٢٢,٣٩٢	١٧	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	١٨١,٣٦١,٤٨٦	١٨	حسابات العملاء الجارية
١٢,٤٧٠,٢٦٤	٣٥,٨٧٥,٣٥٣	١٩	تأمينات نقدية
٤,٠٣١,٠٢٤	٦,٩٣٦,٢٨٤	٢١/أ	مخصص ضريبة الدخل
٣٨٠,٧٨٥	٤٢١,٧٨٥	٢٠	مخصصات أخرى
-	٩,٣٦٨,٢١٥	٤٨/ب	التزامات التأجير - طويلة الأجل
٢٨,٨١٩,٤٠٨	٤١,١٣٣,١٥١	٢٢	مطلوبات أخرى
١٨٩,٧٤٦,٣٤٧	٢٧٦,٦١٨,٦٦٦		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٧٨٦,٩٨٦,٢٨٨	١,١٣٥,٠١٦,٣٤٣	٢٣	حسابات الاستثمار المشترك
(٥٥٢,٦٦٥)	٤٨,١٥٧	٢٥/ب	احتياطي القيمة العادلة
٧٨٦,٤٣٣,٦٢٣	١,١٣٥,٠٦٤,٥٠٠		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
			صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
١,٩٤٥,٩٩٧	-	٢٤/ب	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٢,٠٥٢,٥٦٦	٧٨٧,١٤٩	٢٤/ج	مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار
			حقوق المساهمين
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦	رأس المال المدفوع
٢٤,١٨١,٨٨١	٢٥,٩٠٢,٠٦٩	٢٧	احتياطي قانوني
(٢٤,٥١٠)	-	٢٥/أ	إحتياطي القيمة العادلة - ذاتي
١٧,١٣٧,٦١١	١٨,٥٤٨,١٩٩	٢٨	أرباح مدورة
١٤١,٢٩٤,٩٨٢	١٤٤,٤٥٠,٢٦٨		مجموع حقوق المساهمين
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين
٩,٠٣٠,٧١٠	٧,٨١٥,٨٠٧	بيان (أ)	حسابات الاستثمار بالوكالة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٥٨) جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل .

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد

قائمة (ب)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول			
دينار ٢٠١٨	دينار ٢٠١٩	إيضاح	
٣٠,٩٣٤,٦٤٥	٤٠,٩٩٢,٣٤٥	٢٩	إيرادات البيوع المؤجلة
٢٦,٠٩٩,٠٩٥	٣٠,٤١٧,٧٢١	٣٠	إيرادات موجودات إجارة منتهية بالتمليك
١,٠٩١,٤٦٩	١,٩٦٠,٥٨٤	٣١	أرباح استثمارات وكالة دولية
١,٢٢٣,٥٧٩	١,٤٧٥,٢٥٨	٣٢	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٢٠,٢٣٥	١٢٣,٣٤٣	٣٣	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢,١٠٧,٧٣١	٤,١٢٦,٣٨٥	٣٤	أرباح موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٨,٣٥٦	(١٢,٥٩٦)	١٢	صافي حصة الأموال المشتركة من الاستثمار في شركة حليفة
(٦٩٧)	٦,٢٦٧	٣٥	أرباح(خسائر) تقييم عملات اجنبية
٥٧٧,٠٧٠	٧٥٨,٤٠٩		إيرادات أخرى - مشتركة
٦٢,١٧١,٤٨٣	٧٩,٨٤٧,٧١٦		إجمالي إيرادات الاستثمار المشترك
-	(٨٤٧,٣٤٠)		رسوم ضمان الودائع حسابات الاستثمار المشترك
(٢٥,٢٧٠,٠٥٢)	(٣٦,٤٢٣,٤٢١)	٣٦	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
-	(٥,٠٧٠,٧١٨)	١/٢٤	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للبنود المشتركة
(٦,٢١٧,١٤٨)	(٢,٤١٦,٩٠٢)	١/٢٤	حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٣٠,٦٨٤,٢٨٣	٣٥,٠٨٩,٣٣٥	٣٧	حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضارباً ورب مال
٧١٥,١٠٢	١,١٠٤,٨٠٤	٣٨	إيرادات البنك الذاتية
١٨٢,٩٤٩	٢٨٣,٠٥٦	٣٩	حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيل
٥١٠,٥٣٣	١,٠٧٥,٧٨٢	٤٠	أرباح العملات الاجنبية
٤,٣٤٣,٦٦٥	٥,٤٠٢,٩٦٤	٤١	إيرادات الخدمات المصرفية
٢٩٢,٢٥٨	٥٧٥,٤١٩	٤٢	إيرادات اخرى
-	(٦٥٢,٩٨٩)		رسوم ضمان الودائع - ذاتي
٣٦,٧٢٨,٧٩٠	٤٢,٨٧٨,٣٧١		إجمالي الدخل
(١٢,٤٦٨,٢٢٧)	(١٣,١٥١,٩٧٦)	٤٣	نفقات الموظفين
(٢,٥٢٣,٦٦٣)	(٣,٠٢٦,٣٦١)	١٤ و ١٥	استهلاكات وإطفاءات
(٤٦٢,٦٣١)	(٧٩٨,٨٤٧)	٣٠	استهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك - ذاتي
(١٦٥,٠٨٥)	(٥١,٨٥٠)	٨	(مخصص) خسائر ائتمانية متوقعة للتمويلات - ذاتي
١٢٤,٧٢٣	(١٢٩,٦٨٨)	٢٢	(مخصص) المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي - ذاتي
-	(١,٣٣٣,٣٤٤)	١/٤٨	استهلاك موجودات حق الاستخدام
-	(٢٩٥,٣٠٥)	١/٤٨	تكاليف التمويل (خصم التزامات التأجير)
(١,٥٢٦,٣٤٩)	(٢٣٤,٢٦٦)		مصارييف الايجار
(٦,٦٣٦,٩٠٧)	(٦,٦٥٥,٣٥٨)	٤٤	مصارييف أخرى
(٢٣,٦٥٨,١٣٨)	(٢٥,٦٧٦,٤٩٥)		إجمالي المصروفات
١٣,٠٧٠,٦٥٢	١٧,٢٠١,٨٧٦		ربح السنة قبل الضريبة
(٤,٧١٩,٩٩١)	(٧,١٨٥,٦٥٧)	ب/٢١	مصروف ضريبة الدخل
٨,٣٥٠,٦٦١	١٠,٠١٦,٢١٩		ربح السنة
			بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل :
(٤,٧٤٨)	١٣٩,٠٦٧		أرباح(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين ذاتي
(٢٣,٩٣٤)	-		صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية
٨,٣٢١,٩٧٩	١٠,١٥٥,٢٨٦		اجمالي الدخل الشامل للسنة
فلس/دينار	فلس/دينار		
٠/٠٨٤	٠/١٠٠	٤٥	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٥٨) جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

قائمة (ج)

المجموع دينار	ارباح مدورة* دينار	احتياطي القيمة العادلة - ذاتي دينار	احتياطي مخاطر مصرفية عامة دينار	احتياطي قانوني دينار	رأس المال المدفوع دينار	
						للجنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
١٤١,٣٩٤,٩٨٣	١٧,١٣٧,٦١١	(٢٤,٥١٠)	-	٢٤,١٨١,٨٨١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
١٠٠,١٦٢,٢١٩	١٠٠,١٦٢,٢١٩	-	-	-	-	ربح السنة
١٣٩,٠٦٧	١١٤,٥٥٧	٢٤,٥١٠	-	-	-	ارباح بيع موجودات مالية من خلال حقوق المساهمين ذاتي
١٠٠,١٥٥,٢٨٦	١٠٠,١٣٠,٧٧٦	٢٤,٥١٠	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة- قائمة (ب)
(٧,٠٠٠,٠٠٠)	(٧,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	الارباح الموزعة**
-	(١,٧٣٠,١٨٨)	-	-	١,٧٣٠,١٨٨	-	المحول الى الاحتياطيات
١٤٤,٤٥٠,٣٦٨	١٨,٥٤٨,١٩٩	-	-	٢٥,٩٠٢,٠٦٩	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
						للجنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
١٣٨,١٤٥,٤٩٠	١٤,٩٧١,٣٥٠	(٥٧٦)	٣٠٠,٠٠٠	٢٣,٨٤٤,٨١٦	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
(١٩١,٦٠٣)	(١٩١,٦٠٣)	-	-	-	-	أثر اتباع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
١٣٧,٩٥٣,٨٨٧	١٤,٧٧٩,٦٤٧	(٥٧٦)	٣٠٠,٠٠٠	٢٣,٨٤٤,٨١٦	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد المعدل في بداية السنة
٨,٣٥٠,٦٦١	٨,٣٥٠,٦٦١	-	-	-	-	ربح السنة
(٣٣,٩٣٤)	-	(٣٣,٩٣٤)	-	-	-	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية
(٤,٧٤٨)	(٤,٧٤٨)	-	-	-	-	خسائر بيع موجودات مالية من خلال حقوق المساهمين ذاتي
٨,٣٣١,٩٧٩	٨,٣٤٥,٩١٣	(٣٣,٩٣٤)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة- قائمة (ب)
-	٣٠٠,٠٠٠	-	(٣٠٠,٠٠٠)	-	-	المحول من احتياطي المخاطر المصرفية
١٩,١١٦	١٩,١١٦	-	-	-	-	أثر استبعاد استثمار في شركة تابعة
(٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	الارباح الموزعة
-	(١,٣٠٧,٠٦٥)	-	-	١,٣٠٧,٠٦٥	-	المحول الى الاحتياطيات
١٤١,٣٩٤,٩٨٣	١٧,١٣٧,٦١١	(٢٤,٥١٠)	-	٢٤,١٨١,٨٨١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٤٣,٣٧٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧٣٣,٦٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) يحظر التصرف به بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي يمثل موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية.

* يحظر التصرف بالفاصل من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذاتي والمحول الى الأرباح المدورة والبالغ ١٠٨,٣٩٩ دينار إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني حيث تم نقل الرصيد المتراكم لاحتياطي مخاطر مصرفية عامة الى الأرباح المدورة بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠١٨/١٣) والمصدرة بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨.

** وافقت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٩ على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (٧) مليون دينار على المساهمين عن عام ٢٠١٨ و بنسبة ٢٪ من رأس المال.

تعتبر اليبضاعات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٥٨) جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (د)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠١٨ دينار	٢٠١٩ دينار		
			التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
١٣,٠٧٠,٦٥٢	١٧,٢٠١,٨٧٦		ربح السنة قبل الضريبة - قائمة (ب)
			التعديلات لبنود غير نقدية:
٢,٥١٣,٦٦٢	٣,٠٢٦,٢٦١	١٥ و ١٤	استهلاكات وإطفاءات
٤٥,٧٧٩,٠٥٣	٥٠,٣٤٤,٨١٩	٣٠	استهلاك اجارة منتهية بالتمليك (ذاتي و مشترك)
-	١,٣٣٣,٣٤٤	١/٤٨	استهلاك موجودات حق الاستخدام
-	٢٩٥,٣٠٥	١/٤٨	تكاليف التمويل (خصم التزامات التأجير)
٦,٢١٧,١٤٨	٢,٤١٦,٩٠٢	١/٢٤	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
(١٩,٥٤٧)	٧١	٣٣	خسائر (أرباح) غير متحققة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	٥٠,٧٠٠,٧١٨	١/٢٤	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للبنود المشتركة
١٦٥,٠٨٥	٥١,٨٥٠	٨	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتمويلات - ذاتي
(١٢٤,٧٣٣)	١٢٩,٢٨٨	٢٢	مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي - ذاتي
٣٠٤,٧٣٦	٤١,٠٠٠		الزيادة في المخصصات الأخرى
١٩,١١٦	-		مخصص تدني استثمار في شركة تابعة
(٨,٣٥٦)	١٢,٥٩٦	١٢	صافي حصة الأموال المشتركة من الاستثمار في شركة حليفة
(٤,٣٧٢)	(٨,١١٦)	٤٢	(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
(٢١٧,٧٩١)	(٦٩,٤٦٧)		(أرباح) بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
٦٧,٧٠٤,٦٦٣	٧٩,٨٤٦,٤٤٧		التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل التغير في رأس المال العامل
			التغير في بنود رأس المال العامل:
(٣٧,٩٨٦,٩٩٦)	(٢٠٠,١٥٤,٣٣٤)		(الزيادة) في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
(١١٧,٣٣٢,٩٠٦)	(١٠٥,٩٥٢,٦٣٨)		(الزيادة) في موجودات اجارة منتهية بالتمليك
(٣,٨٥٦,٢٤١)	(١,٨٩٣,٧٧١)		(الزيادة) في الموجودات الأخرى
٢٣,٥٣٩,٦١٨	٣٧,٧٥٢,٩٠٣		الزيادة في حسابات العملاء الجارية
(١٠,٢٧٥,٧٨٤)	٢٣,٤٠٥,٠٨٩		الزيادة (النقص) في حسابات التأمينات النقدية
١٣,٠٦٠,٤٥٥	١١,٩٠٩,٩٠٠		الزيادة في المطلوبات الأخرى
(٦٥,١٣٧,١٩١)	(١٥٥,٠٨٦,٣٠٤)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل المدفوعة
(٥,٠٩٥,١١٩)	(٧,٨١٣,٠٠٤)	٢٤ و ٢١	ضريبة الدخل المدفوعة
(٧٠,٢٣٢,٣١٠)	(١٦٢,٨٩٩,٣٠٨)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار
١٠,٣٢٧,٥٣١	(٤,٥٥٥,١١٣)		صافي (شراء) استحقال وبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
(٦٦٨,٩٤٢)	(٢,٨٤٧,٧٢٠)		صافي (شراء) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٣٥١,٤٨٢)	٤٧٩,٥٦٧		صافي بيع (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
(٣٧,٣١٣,٠٠٠)	-		صافي (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٧٩,٧١٧)	٧٩,٧١٧		صافي تصفية الاستثمار في (الاستثمار في) شركة تابعة تحت التصفية
٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٢	توزيعات أرباح نقدية من شركة حليفة
(٧٠٣,٢٩٦)	(١,١٦١,٦١٩)	١٥	(شراء) موجودات غير ملموسة
(٣,١٨١,٥٦٩)	(٩٥٣,٤٦٩)	١٤	(شراء) ممتلكات ومعدات
(١,٧٥٠,٤٤٤)	(١,٠٥٣,٥٤٩)	١٤	(الزيادة) في دفعات على شراء ممتلكات و معدات و مشاريع تحت التنفيذ
١٣,٠٤١	٧٣,٥٣٢		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
٣,٠٤٤,٥٣٣	٢٣٤,٥٠٠		المتحصل من بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
(٣٢,٢٤٥,٥٩٥)	(١٤,٧٨١,٦٦٣)		(الزيادة) في استثمارات وكالة دولية
(٥٢,٩٩٩,٩٥٠)	(٢٤,٤٧٥,٨١٦)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار
			التدفقات النقدية من عمليات التمويل
١٣٤,٠٦٥,١٤٩	٣٤٨,٠٣٠,٠٥٥		الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
-	(١,٥٩٠,٠٩٢)	ب/٤٨	المدفوع من التزامات التأجير
(٤,٨٦٥,٤٤٧)	(٦,٨٥٣,١٣٤)		(الأرباح الموزعة) على المساهمين
١٢٩,١٩٩,٧٠٢	٣٣٩,٥٨٦,٨٢٩		صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل
٥,٩٦٧,٤٤٢	١٥٢,٢١١,٧٠٥		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١٢٥,٦٢٨,٥٥٦	١٣١,٥٩٥,٩٩٨		النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٣١,٥٩٥,٩٩٨	٢٨٣,٨٠٧,٧٠٣	٤٦	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			المعاملات غير النقدية:
٤١٧,٠٧٦	١,٣٤٨,١٠٤	١٤	تحويل الى ممتلكات ومعدات من دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٥٨) جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار بالوكالة- الموحد

قائمة (أ)

المجموع	مربحة محلية	ايضاح	
دينار	دينار		
			للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
٩,٠٣٠,٧١٠	٩,٠٣٠,٧١٠		الرصيد في بداية السنة
١٢,٢٨٨,٠١٣	١٢,٢٨٨,٠١٣		يضاف : الايداعات
(١٣,٥٠٢,٩١٦)	(١٣,٥٠٢,٩١٦)		ينزل : السحوبات
٧٠٥,٣٦٩	٧٠٥,٣٦٩	٣٩	يضاف : أرباح استثمارية
(٢٨٣,٠٥٦)	(٢٨٣,٠٥٦)	٣٩	ينزل : أجر البنك بصفته وكيلًا
(٤٢٢,٣١٣)	(٤٢٢,٣١٣)	٣٩	ينزل : حصة الموكل
٧,٨١٥,٨٠٧	٧,٨١٥,٨٠٧		الاستثمارات في نهاية السنة
٣٨٣,٢١١	٣٨٣,٢١١		ايرادات مقبوضة مقدما
-	-		الايرادات المعلقة
٣٨٣,٢١١	٣٨٣,٢١١		الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
المجموع	مربحة محلية		
دينار	دينار		
			للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
٥,٠٦٢,١٠٨	٥,٠٦٢,١٠٨		الرصيد في بداية السنة
١٥,٠٩١,٠٠٨	١٥,٠٩١,٠٠٨		يضاف : الايداعات
(١١,١٢٢,٤٠٦)	(١١,١٢٢,٤٠٦)		ينزل : السحوبات
٢٨٧,٣٥١	٢٨٧,٣٥١	٣٩	يضاف : أرباح استثمارية
(١٨٢,٩٤٩)	(١٨٢,٩٤٩)	٣٩	ينزل : أجر البنك بصفته وكيلًا
(١٠٤,٤٠٢)	(١٠٤,٤٠٢)	٣٩	ينزل : حصة الموكل
٩,٠٣٠,٧١٠	٩,٠٣٠,٧١٠		الاستثمارات في نهاية السنة
٦٩٤,٠٠٧	٦٩٤,٠٠٧		ايرادات مقبوضة مقدما
-	-		الايرادات المعلقة
٦٩٤,٠٠٧	٦٩٤,٠٠٧		الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

بنك صفوة الإسلامي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(١) عام

إنَّ بنك صفوة الإسلامي شركة مساهمة عامة ومرخص من البنك المركزي الأردني لممارسة وتقديم الأعمال والخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات، وسبق وأن قررت الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ تغيير إسم البنك من بنك الأردن دبي الإسلامي إلى بنك صفوة الإسلامي.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المُنظمة على غير أساس الربا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ستة وثلاثون فرعاً وشركته التابعة، ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك النافذ.

إنَّ البنك مملوك بنسبة ٦٣,٣٧٪ من قبل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.

تم اقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس ادارة البنك في جلسته رقم (٢٠٢٠/١) بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

تم اطلع و مراجعة القوائم المالية الموحدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في جلستها رقم (٢٠٢٠/١) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٠ واصدرت تقريرها الشرعي حولها.

(٢) أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني . حيث تطبق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولحين صدور معايير إسلامية تحل محلها.

إنَّ الفروقات الأساسية بين المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما يجب تطبيقها وما تم إعماله من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد ، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى الصكوك الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

يتم تعليق الارباح والعمولات على التمويلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل و الدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً . كما تم إعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ١٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين اول ٢٠١٨ اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠١٩. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٣٣٩/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (٥٠٪) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢١ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠٪) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٢٩.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح بالسياسات ادناه.

إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يُمثل العملة الوظيفية للبنك.

يُراعى الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق المساهمين وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المشترك. تعني حسابات الإستثمار المطلقة حسابات الإستثمار المشترك أينما وردت.

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المُوحدّة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة "ويشار إليهم معاً بالمجموعة" المُمَوَّلَة من أموال البنك الذاتية والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك وشركته التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المجموعة، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المجموعة فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المجموعة.

يملك البنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع دينار	مصدر التمويل	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة مسك للوساطة المالية	٢,٠٠٠,٠٠٠	ذاتي	١٠٠%	وساطة	عمان	٢٠١١

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على شركته التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات شركته التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على شركته التابعة.

عند إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الإستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة أو بصافي القيمة التحصيلية بحالة التصفية .

تم استكمال اجراءات تصفية شركة الأحجار العقارية للإعمار لدى مراقب الشركات (شركة تابعة للبنك بنسبة ملكية ١٠٠٪) بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٩.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها. و
- لها القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حقوق التصويت التي يملكها البنك بالنسبة الى حقوق التصويت الأخرى؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة ، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المثبت في حقوق المساهمين؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الدخل؛
- إعادة تصنيف بحقوق المساهمين للبنك المثبتة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الدخل أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

تمثل حقوق غير المسيطرين إن وجدت ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق المساهمين في الشركة التابعة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة و المعدلة و أثر التعديل على قانون البنوك و فيما يتعلق بصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار و كما يلي:

(أ) تعديلات اثرت على القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

أولاً - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «عقود الإيجار»

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) «عقود الإيجار» و التفسير الدولي (٤) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في كانون الثاني ٢٠١٦ وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في قائمة المركز المالي الموحد للبنك، ما لم تكن المدة ١٢ شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) «الإيجارات» في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي.

اختار البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عمومًا بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الخصم عند التطبيق لأول مرة.

يتم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو للالتزامات الإيجار، بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقًا أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ ولم ينتج عن ذلك تسجيل أية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ بموجب هذه الطريقة. وكما لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

إن أثر تطبيق المعيار على الارصدة الافتتاحية لكل من موجودات والتزامات عقود الإيجار موضحة في الايضاح رقم (٤٨).

أنشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

يقوم البنك بإستجار عقارات ومخازن وفي العادة تكون عقود الإيجار لفرات ثابتة تتراوح من سنة الى ١٥ سنة ، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الايجار على اساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة، لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات لا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض التمويل.

حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨، تم تصنيف عقود ايجار العقارات اما كعقد ايجار تشغيلي او عقد ايجار تمويلي ، ويتم اثبات المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل و الدخل الشامل الموحد وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداءً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه العقار بند جاهز للاستخدام من قبل البنك ، يتم توزيع قيمة كل دفعة ايجار ما بين التزامات التأجير و تكاليف التمويل، ويتم اثبات تكاليف التمويل في قائمة الدخل الموحد خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل خصم دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام خلال العمر الإنتاجي للعقار او مدة الإيجار ايهما اقل وفقاً لطريقة القسط الثابت.

ان سعر الخصم ليس مشروطاً وليس له اي أثر من ناحية عملية على التزام المتعاقدين و ان ذلك هو تطبيق لما ورد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ولم يرد في عقود الايجار ذكر لسعر الخصم ولن يؤثر على الالتزامات التعاقدية بين الطرفين.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية، وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) بعد تنزيل حوافز الإيجار المستحقة القبض منها؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل؛
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار، و

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر خصم عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الحصول على التمويل الإضافي للمستاجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستاجر دفعه للحصول على التمويل لشراء أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط واحكام مماثلة.

يتم قياس حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:

- قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء بعد تنزيل أي حوافز إيجار مستلمة منها؛
- أي تكاليف مباشرة أولية، و
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم).

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد، ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة ، استخدم البنك الدوافع العملية التالية المسموح بها بموجب المعيار:

- استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن ١٢ شهراً منذ التطبيق الأولي بتاريخ الدول من كانون الثاني ٢٠١٩ كإيجارات قصيرة الأجل؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي، و
- استخدام الادراك السابق في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار البنك أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

ثانياً - التعديل على سياسة المخصصات

بناءً على التعميم الصادر من البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٩ الذي يقتضي بالغاء صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار تبعا لقانون البنوك و تعديلاته وبعد ان يتم توزيع رصيد الصندوق ومقابلته بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات الاخرى للتمويلات و الاستثمارات المشتركة ، يتم تحميل مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة و مصروف المخصصات الاخرى للتمويلات و الاستثمارات المشتركة على الوعاء الاستثماري المشترك في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد وذلك اعتبارا من اول ايار ٢٠١٩ .

(ب) تعديلات لم تؤثر على القوائم المالية الموحدة للبنك:

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٢٨) "المرابحة والبيع الآجلة" ويهدف المعيار الجديد الى تحديد المباديء المحاسبية والابلاغ المناسب للاعتراف والقياس والافصاح لتطبيقها فيما يتعلق بالمرابحة وغيرها من معاملات البيع الآجل للبائع والمشتري، علما بأن تاريخ التطبيق اللازم للمعيار هو الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، علما بأنه لم يكن هناك اي أثر مادي على القوائم المالية الموحدة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي تعرض على الرئيس التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

أسس توزيع أرباح الاستثمار المشترك فيما بين حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك

تم توزيع عائد الاستثمار المشترك بين حقوق المساهمين و أصحاب حسابات الاستثمار المشترك للعام ٢٠١٩ على النحو التالي

النسبة	
٥٧٪	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٤٣٪	حصة حقوق المساهمين

تشارك حسابات الاستثمار المشترك في نتائج أرباح الاستثمار وتوزع على المودعين كل بنسبة مشاركته مع الأخذ بالإعتبار أوزان حسابات الاستثمار المشترك المعنية وشروط الحساب الموقعة بين البنك والمودع.

ان أوزان حسابات الاستثمار المشترك كانت كما يلي:

- من ٢٠٪ الى ٣١٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالدينار الاردني.
- من ١٤٪ الى ٣٥٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالعملات الاجنبية.
- من ٤٨٪ الى ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالدينار الاردني.
- من ١٨٪ الى ٤٧٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالعملات الاجنبية.
- ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الایداع الاستثمارية بالدينار الاردني.
- من ٨٠٪ الى ٨٥٪ من معدل رصيد شهادات الایداع الاستثمارية بالعملات الاجنبية.

يتحمل البنك كافة المصروفات الإدارية باستثناء مصاريف الدعاية والإعلان والتسويق الخاصة بالمنتجات أما مصاريف تأمين موجودات الأجرة المنتهية بالتمليك يتم تحميلها على الوعاء الاستثماري المشترك.

يقوم البنك بإشراك (خلط) أمواله وأية أموال أخرى (لم يتسلمها البنك على أساس عقد المضاربة) بحسابات الاستثمار المشترك.

أولوية الاستثمار/المساواة في فرص الاستثمار والمشاركة في الأرباح:

يطبق مبدأ المساواة في فرص الاستثمار بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية في المضاربة المشتركة وتظهر استثمارات البنك الذاتية في حسابات منفصلة عن الاستثمارات من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

تشارك حسابات الاستثمار المشترك في نتائج أرباح الاستثمار وتوزع على أصحاب حسابات الاستثمار المشترك كل بنسبة مشاركته مع الأخذ في الاعتبار أوزان حسابات الاستثمار المشترك المعنية وشروط الحساب الموقعة بين البنك والمودع.

يتم تخصيص الوزن الترجيحي لحسابات الاستثمار المشترك الذي تقترحه ادارة البنك وتوافق عليه هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

الزكاة

تقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة , حيث أنه ليس هنالك تخويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة ولعدم توافر قانون لتحصيلها وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الهيئة العامة أو توكيل من المساهمين بذلك , لذا فإن على المساهم وصاحب حساب الاستثمار المطلق تزكية أسهمه وأمواله عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة.

الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية

يتم تسجيلها في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي الموحد ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى ولا يتم ضمها الى إيرادات البنك ويتم الصرف منه على أوجه الخير وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

ذمم البيوع المؤجلة

عقود المُرَابَحة:

المُرَابَحة: هي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة.

المُرَابَحة للآمر بالشراء: هي بيع البنك إلى عميله (الآمر بالشراء) أصل بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المُرَابَحة في الوعد).

يقوم البنك بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في معاملات المراجعة للآمر بالشراء وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة عند تنفيذ المعاملة (التي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنها على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) يتم توزيع أرباحها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقدا أم لا.

يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها.

يتم في نهاية الفترة المالية تسجيل موجودات التمويل بالتكلفة أو بالقيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أيهما اقل.

يتم تعليق إيرادات البيوع المؤجلة غير العاملة الممنوحة للمتعاملين وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني.

يتم شطب ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات الممولة من حسابات الاستثمار المشترك والمعد لها مخصص تدني مشترك في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص المشترك والأرباح المعلقة (ان وجدت) ويتم تحويل أي فائض في المخصص المشترك الإجمالي - إن وجد - إلى الوعاء المشترك ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ويضاف المحصل من الذمم / التمويلات السابق شطبها إلى الإيرادات ضمن الوعاء المشترك وفي حال وجود أي نقص فيتم تحميله الوعاء المشترك، أما بخصوص ذمم البيوع المؤجلة و التمويلات الممولة من أموال البنك الذاتية والمعد لها مخصص تدني ذاتي فيتم شطبها في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص الذاتي والأرباح المعلقة (ان وجدت) ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ويضاف المحصل من الذمم / التمويلات السابق شطبها إلى الإيرادات وفي حال وجود أي نقص فيتم تسجيله على البنك ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالتمويلات للمتعاملين حال قيدها إلى حساب المتعاملين.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها ، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل الموحد.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

ويتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل الموحد.

القياس اللاحق:

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى مثل:
 - o الموجودات المالية المدارة على أساس القيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك فتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب الاستثمار المشترك.
 - o وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي فتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
 - o والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل فتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية ممّا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدة.

يتبنى البنك نموذج أعمال لإدارة أدواته المالية والذي يعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . يحدد نموذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات" الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعماله القائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نموذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كان نموذج الأعمال بحاجة إلى تغيير عن الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بالصكوك التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي ، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر الموحد ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحد. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر الموحد لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحد بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق المساهمين.

أما فيما يتعلق بالصكوك وأدوات الملكية ضمن الاستثمارات المشتركة عندما يتم إلغاء الاعتراف بهذه الموجودات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة- مشترك ضمن حقوق أصحاب الاستثمار المشترك إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

تخضع الصكوك التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة لاختبار التدني.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات على الأصل و العوائد على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحد .

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي.

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية والصكوك والممولة من أموال البنك الذاتية وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين .

في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها فيتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في الأرباح المدورة ضمن حقوق المساهمين.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لهذه الموجودات إن وجدت في بند احتياطي القيمة العادلة - ذاتي ضمن حقوق المساهمين.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المشترك

تمثل هذه الموجودات الإستثمارات في أدوات الملكية والصكوك والممولة من حسابات الإستثمار المشترك وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المشترك.

يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني من خلال احتياطي القيمة العادلة الظاهر ضمن حسابات الإستثمار المشترك.

بما أن حسابات الاستثمار المشترك على أساس المضاربة المشتركة المستمرة تتصف بعدم التزامن في بداية و نهاية الایداعات في الحسابات فإن ربح العمليات المؤجلة الممتدة على فترات لاحقة يوزع على كامل مدة آجالها بالنسبة و التناسب مع كل فترة .

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لهذه الموجودات إن وجدت في بند احتياطي القيمة العادلة- مشترك ضمن حقوق أصحاب الاستثمار المشترك.

تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة، ويتم إجراء اختبار التدني لهذه الموجودات في نهاية كل فترة مالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد، ولا يمكن استرجاع خسارة التدني لهذه الموجودات في الفترات اللاحقة.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأس مال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية باستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أية أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ويتم إثبات أية خسائر ائتمانية متوقعة يتم احتسابها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد فيما يتعلق بالاستثمارات الذاتية، أما فيما يتعلق بالاستثمارات المشتركة فيتم تحميل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الوعاء الاستثماري المشترك ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد .

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المحتسبة على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات ناتجة عن التدني من قيمة هذه الموجودات.

أرباح وخسائر بيع و شراء و تقييم العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات (التقايض).

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمُعلنة من البنك المركزي الأردني.

من أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) ضمن احتياطي القيمة العادلة - ذاتي ضمن حقوق المساهمين للموجودات المالية الممولة من أموال البنك الذاتية وضمن احتياطي القيمة العادلة - مشترك ضمن حقوق أصحاب الاستثمار المشترك.

عقود الإيجار

السياسة المحاسبة المتبعة ابتداءً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام معدل التمويل الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروفاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس تكاليف التمويل الإضافي على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة معدل تكلفة التمويل الإضافي) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير.
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الدخل.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

السياسة المحاسبية المتبعة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

تصنف عقود الاجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الايجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. اما جميع عقود الاجار الاخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي الاستثمار في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة فيما يتعلق بعقود الإيجار.

يتم الاعتراف بالدخل من الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتفيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة، ويتم عرض هذه الإلتزامات في قائمة المركز المالي كمطلوبات تأجير تمويلي.

يتم توزيع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل سعر خصم ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، ويتم الاعتراف بمصاريف التمويل مباشر في قائمة الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي كمصرف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار، باستثناء الحالات التي يكون فيها أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

يتم الاعتراف بالإيجارات الطارئة الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية كمصرف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة تم إستلام حوافز إيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالحوافز الكلية للحوافز على أنها تخفيض لمصرف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

إستثمار في شركة حليفة

الشركة الحليفة هي تلك الشركة التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركة الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تظهر الإستثمارات في الشركة الحليفة ضمن قائمة المركز المالي الموحد بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركة حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم إطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركة الحليفة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة الحليفة بحدود حصة البنك في الشركة الحليفة.

عند اعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الإستثمارات في الشركة الحليفة بالتكلفة.

الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

الإجارة هي تملك منفعة بعوض وتقسم إلى:

الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

الإجارة المنتهية بالتملك: وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك رقم (٨) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتُستهلك الموجودات المؤجرة وفقاً لسياسة الاستهلاك المُتبعة في البنك.

عندما يقل المبلغ المُمكن استرداده من أي من الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يُمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

تُوزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.

يتم إثبات مصاريف التأمين والصيانة الأساسية للموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

تحويل الموجودات

يتم الإفصاح عن أيّة تحويلات للموجودات الملموسة والمالية والتي تتم فيما بين الموجودات المُمَوَّلة من حسابات الاستثمار المشترك، حقوق المساهمين، حسابات الاستثمار المُقيَّدة، الصناديق الاستثمارية وأسس التحويل والسياسات المُحاسبية التي تم اعتمادها لهذه الغاية مع بيان أثرها المالي وأرصدة أي من الموجودات التي خضعت لعملية تحويل في بداية الفترة المالية والتغيرات التي حدثت عليها خلال الفترة المالية والرصيد في نهاية الفترة.

يتم الإفصاح عن جميع التحويلات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع بيان طبيعة العلاقة ونوع العمليات التي تمت ومجموع قيمة العمليات في بداية الفترة المالية ونهايتها مع بيان الآثار المالية المُترتبة على ذلك.

يتم الإفصاح عن الأسس التي اتبعتها البنك في تقييم الموجودات عند إجراء عمليات التحويل.

يتم الإفصاح عن الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل التي تتم بالعملات الأجنبية مع بيان الآثار المالية المُترتبة على ذلك.

يتم الإفصاح عن طبيعة وشروط الموجودات التي تم تحويلها عمّا إذا كانت قابلة للتجزئة وأي مُخصصات مُتعلقة بها.

يتم الإفصاح عن الأسباب والأسس التي تحكم تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة.

يتم الإفصاح عن التعهدات والقيود التي تستوجبها العلاقة التعاقدية بين أصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب حقوق المساهمين إن وجدت.

احتياطي معدل الارباح

يتم انشاء/تكوين هذا الاحتياطي بهدف توزيع معدلات عائد مناسبة ومنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك/المُقيَّدة وكذلك للمساهمين وذلك في حال وجود ظروف استثنائية وتذبذبات حادة في الاسواق تجعل معدلات الارباح المتحققة فعليا اقل مما هو متوقع من قبل اصحاب حسابات الاستثمار المشترك/المُقيَّدة وينطبق ذلك ايضا على مساهمي البنك. ان تكوين هذا الاحتياطي يتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة وموافقة اصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

يتم تخصيص هذا الاحتياطي من حصة ارباح اصحاب حسابات الاستثمار المشترك والمساهمين من مجمع الاموال المشترك قبل اقتطاع نصيب المضارب، ويتم استثمار الرصيد المتوفر في حساب الاحتياطي في مجمع الاموال المشترك ويتم اضافة الارباح المتحققة من استثمار هذا الرصيد الى حساب الاحتياطي.

في حال كان الرصيد في حساب احتياطي معدل الارباح غير كاف لمواجهة المنافسة، فانه يجوز للمساهمين منح جزء من حصصهم من الارباح لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك بقرار من مجلس إدارة البنك وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

يؤول احتياطي معدل الأرباح الى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك كل حسب حصته من الاقتطاع.

القيمة العادلة للموجودات المالية

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس.

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (١)** وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (٢)** وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى (١) والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (٣)** وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بتطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة والتعديلات المتعلقة بالتصنيف و القياس للأدوات المالية و يتم الاعتراف بأثر اتباع تعليمات البنك المركزي الاردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) من خلال تحميل الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد و ذلك فيما يتعلق بالموجودات و التمويلات الذاتية؛ واعتباراً من الاول من ايار ٢٠١٩ يتم تحميل المخصصات مقابل الموجودات الممولة من اصحاب حسابات الاستثمار المشترك (بما فيها المخصصات مقابل ذمم البيوع و التمويلات المشتركة) على ارباح الوعاء الاستثماري المشترك حيث صدر تعميم البنك المركزي بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٩ يقتضي الغاء صندوق مواجهه مخاطر الاستثمار لدى البنوك الاسلامية في ظل تعديل قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨ و تعديلاته.

يتم احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية:

- الأرضة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- وكالات الاستثمار الدولية.
- تمويلات إئتمانية مباشرة (ذاتية ومشتركة).
- (الصكوك) ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.
- (الصكوك) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين – ذاتي
- (الصكوك) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار – مشترك
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (ذاتية ومشتركة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب اثبات مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقاً لسعر العائد الفعال للأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية

التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس افرادي أو على أساس تجميعي للتمويلات التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل العائد الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس افرادي أو على أساس تجميعي .

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

• تستثنى الصكوك الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

• عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدا و تؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي «متدني ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخمس كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني للصكوك التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة العوامل مثل عائدات الصكوك والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر التمويل قد تدني ائتمانياً عند منح المتعامل امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

التعثر والتخلف عن السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المتعامل عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المتعامل التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المتعامل التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تطوّر داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات التمويلات الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلا من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرا .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجة لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات التمويلات الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحق، سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بتمويل الشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الموجودات التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن تمويلات الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات ضعف الائتمان.

تعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

يستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة ، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (0٠) يوماً ، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة ، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحد كما يلي:

للموجودات المالية المشتركة: كاستقطاع من القيمة الإجمالية للموجودات.

التمويلات المباشرة وغير المباشرة الذاتية: يتم إثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من رصيد التمويلات الذاتية أما البنود خارج قائمة المركز المالي فيتم عرض المخصص ضمن المطلوبات الأخرى.

التمويلات المباشرة وغير المباشرة المشتركة: يتم إثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من رصيد التمويلات المشتركة أما البنود خارج قائمة المركز المالي فيتم عرض المخصص ضمن المطلوبات الأخرى.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في محاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحد عند استردادها.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

البنـد	نسبة الاستهلاك السنوية
مباني	2%
معدات وأجهزة وأثاث	10%
وسائط نقل	10%
أجهزة الحاسب الآلي	20%
أخرى	4% - 10%

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر وبمدة اقصاها أربعة سنوات ويتم اثبات الإطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد في نفس الفترة.

يتم مراجعة أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

فيما يلي نسبة الاطفاء لبند الموجودات غير الملموسة لدى المجموعة:

أنظمة حاسوب وبرامج 20%

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مُستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ، كما تم إعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ١٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين اول ٢٠١٨ اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠١٩. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٣٩٦/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (٥٠%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢١ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠%) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٢٩.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو اللطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

المُخصّصات

يتم الاعتراف بالمُخصّصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تُحسب مصاريف الضرائب المُستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المُعلنة في القوائم المالية لأنّ الأرباح المُعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المُتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل للأغراض ضريبية.

يقوم البنك بإقتطاع الضرائب وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ومعيّار المحاسبة الدولي رقم (١٢) الذي يقضي الاعتراف بالضرائب المؤجلة والناجمة عن الفروقات الزمنية لاحتياطي القيمة العادلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة، وقد تم استخدام نسبة ٣٨٪ لاحتساب الضرائب المؤجلة للعام وذلك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لعام ٢٠١٩، والذي تم البدء بتطبيقه اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ حيث يجب احتساب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب المقررة أو المتوقعة للفترة القادمة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ضمان الودائع

صدر بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع والذي شمل البنوك الإسلامية في مظلة مؤسسة ضمان الودائع، علماً بأن البنوك الإسلامية لم تكن مشمولة بالقانون سابقاً، ونص القانون المعدل بأن حسابات الودائع التي تقع ضمن أمانة البنك (حسابات الائتمان أو ما في حكمها، والجزء غير المشارك في الأرباح من حسابات الاستثمار المشترك) يترتب عليها رسوم ضمان الودائع ويحملها البنك من أمواله الذاتية، أما حسابات الاستثمار المشترك فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المشترك رسوم الاشتراك الخاص بهذه الحسابات.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المُلزِمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مُدارة بالوكالة

تمثل الحسابات التي يُديرها البنك بالوكالة وضمن برنامج محدد مع البنك المركزي الأردني، ويتم إظهار الأموال المستثمرة بالوكالة خارج قائمة المركز المالي الموحد، وحصة البنك من الوكالة (عوائد) ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء إيرادات البيوع المؤجلة والتمويلات غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الإيرادات المعقولة.

إيرادات ومصاريف العمليات

يتم تسجيل العمليات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد، و تُحتسب مصاريف عمليات فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وعمليات خدمة التمويل عند استلام الخدمات.

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لموجودات ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة ، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتفق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ضمن بند إيرادات البنك الذاتية؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي وغير المحتفظ للأغراض المتاجرة، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ضمن بند الإيرادات الأخرى الذاتية.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد ضمن بند أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنتزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المُقيّدة السحب.

(٣) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات، وكذلك التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن كل من قائمة الدخل و الدخل الشامل و حقوق المساهمين وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم إثبات أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم إثبات أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

إننا نعتقد بان تقديراتنا ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وتفصل التقديرات على النحو التالي:

- مخصص تدني ذمم البيوع والتمويلات المشتركة:

قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ باقتطاع ما نسبته ١٠٪ لغاية الاول من ايار ٢٠١٩ لصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار (١٠٪) للسنة المالية المنتهية ٣١ كانون الاول ٢٠١٨) حيث صدر تعميم البنك المركزي بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٩ يقتضي الغاء صندوق مواجهه مخاطر الاستثمار لدى البنوك الاسلامية في ظل تعديل قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته ، واعتباراً من الاول من ايار ٢٠١٩ يتم تحميل المخصصات مقابل الموجودات الممولة من اصحاب حسابات الاستثمار المشترك (بما فيها

المخصصات مقابل ذمم البيوع و التمويلات المشتركة) على ارباح الوعاء الاستثماري المشترك.
حيث تم تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) و وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني ايهما أشد.

• تستثنى الصكوك الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدة ويؤخذ النتائج الأشد.

تدني في قيمة العقارات المستملكة:

يتم إثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ١٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين أول ٢٠١٨ أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠١٩. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٣٣٩/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (٥٠٪) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢١ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠٪) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٢٩.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة:

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات واللافاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم إثبات خسارة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد للسنة.

مخصص ضريبة الدخل:

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وااثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا:

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني للبنك ومن قبل الدائرة القانونية للبنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

خيارات التمديد والإنهاء و تحديد مدة عقود الإيجار:

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من البنك والمؤجر. عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة بالاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد ، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

الموجودات التي تظهر بالتكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني (إن وجد) في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٤٩).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والأرباح على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل حقوق المساهمين - ذاتي أو القيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. تنتقل الموجودات إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (١ و ٢ و ٣) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٤٩).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس تجميعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمتعامل، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (٤٩). يتم تطبيق الاجتهاد عند تحديد أفضل النماذج والملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١ ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

(ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل نسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات والنظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو.

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الايجار

يتم خصم مدفوعات الايجار باستخدام معدل تكاليف التمويل للبنك حيث طبقت الادارة الاحكام والتقديرات لتحديد معدل تكاليف التمويل عند بدء عقد الايجار.

(٤) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول		
دينار ٢٠١٨	دينار ٢٠١٩	
١٥,٩٩٤,٩٠٢	١٧,٩٤٤,٩٤٩	نقد في الخزينة
		ارصدة لدى البنك المركزي الأردني:
٤٠,٤٣٠,٠٧٤	١٧٥,٠٢٧,٢٦٨	حسابات جارية
٦٢,٣٤٢,٣٨٢	٨٥,٨٤٤,٣٣٥	احتياطي نقدي الزامي
١١٨,٧٦٧,٣٥٨	٢٧٨,٨١٦,٥٥٢	المجموع

- باستثناء الإحتياطي النقدي الإلزامي لا توجد أرصدة نقدية مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

- إن جميع الأرصدة لدى البنك المركزي مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقا لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وكما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ولا حاجة لقيّد مخصص خسائر أئتمانية متوقعة للأرصدة لدى البنك المركزي الاردني.

- الحركة على ارصدة لدى البنك المركزي الأردني :

المرحلة الأولى (افرادي)		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
دينار		
١٠٢,٧٧٢,٤٥٦		الرصيد كما في بداية السنة
١٧٣,١٠٤,٣٠١		الأرصدة الجديدة خلال السنة
(١٥,٠٠٥,١٥٤)		الأرصدة المسددة
٢٦٠,٨٧١,٦٠٣		الرصيد في نهاية السنة

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
دينار ٢٠١٨	دينار ٢٠١٩	دينار ٢٠١٨	دينار ٢٠١٩	دينار ٢٠١٨	دينار ٢٠١٩
٦,٨٨٨,٦١٤	٣٩٠,٣٤٨	٦,٣٧٦,٣٠٩	٦,١٢٣,١٩٥	١٣,٢٦٤,٩٢٣	٦,٥١٣,٥٤٣
٦,٨٨٨,٦١٤	٣٩٠,٣٤٨	٦,٣٧٦,٣٠٩	٦,١٢٣,١٩٥	١٣,٢٦٤,٩٢٣	٦,٥١٣,٥٤٣

- لا توجد أرصدة نقدية مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

- لا يوجد أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يتقاضى البنك عليها عوائد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

- إن جميع الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقا لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وكما لا توجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ولا حاجة لقيّد مخصص خسائر أئتمانية متوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.

- الحركة على ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

المرحلة الأولى	
(افرادي)	
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
دينار	
١٣,٢٦٤,٩٢٣	الرصيد كما في بداية السنة
٢,٥٦٩,٨٩٠	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(٩,٣٣١,٢٧٠)	الأرصدة المسددة
٦,٥١٣,٥٤٣	الرصيد في نهاية السنة

(٦) استثمارات وكالة دولية - بالصادفي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨ دينار	٢٠١٩ دينار	
0٢,٠٧٦,٠0٠	٦٧,٣00,٠٠٠	خلال شهر
٢,٧٧١,٦0٦	٣,0٣٣,٨٢٩	من شهر إلى ثلاثة أشهر
١,٢0٩,٤٦١	-	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر
0٦,١٠٧,١٦٧	٧٠,٨٨٨,٨٢٩	اجمالي استثمارات وكالة دولية
٨٦,٣١١	٩٨,٤0١	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للاستثمارات الوكالة الدولية
0٦,٠٢٠,٨0٦	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	صافي استثمارات وكالة دولية

إن الحركة على اجمالي استثمارات وكالة دولية:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٥٦,١٠٧,١٦٧	-	-	٥٦,١٠٧,١٦٧	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
٧٠,٨٨٨,٨٢٩	-	-	٧٠,٨٨٨,٨٢٩	الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة
(٥٦,١٠٧,١٦٧)	-	-	(٥٦,١٠٧,١٦٧)	الأرصدة والإيداعات المسددة
٧٠,٨٨٨,٨٢٩	-	-	٧٠,٨٨٨,٨٢٩	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى و الثانية و الثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة.

إن الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لاستثمارات وكالة دولية كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٨٦,٣١١	-	-	٨٦,٣١١	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
٩٨,٤٥١	-	-	٩٨,٤٥١	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(٨٦,٣١١)	-	-	(٨٦,٣١١)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة والإيداعات المسددة
٩٨,٤٥١	-	-	٩٨,٤٥١	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

(٧) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشتركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦٨٨,٤٨٩	٣,٥٣٦,١٣٨	صكوك إسلامية مدرجة بالاسواق المالية
٦٨٨,٤٨٩	٣,٥٣٦,١٣٨	المجموع

(٨) ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		ذاتي		مشتركة		
٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الأفراد (التجزئة)
١٥٧,٧١٨,٢٥٠	٢١٥,٥٦٣,١٣٦	١,٥٢٩,٤٦٣	١,٦٤٦,٠١١	١٥٦,١٨٨,٧٨٧	٢١٣,٩١٧,١٢٥	المرابحة للآمر بالشراء
٧٩٧,٤٨٣	١,٢١٠,٦١٩	-	-	٧٩٧,٤٨٣	١,٢١٠,٦١٩	ذمم – إجارة منتهية بالتمليك
٣١٣,٧٤٨	٢,٣٦٤,٩٣٨	٣١٣,٧٤٨	٥٥٢,٠١٠	-	١,٨١٢,٩٢٨	ذمم أخرى
٢٥,٢٢٥,٦٢٨	٢٥,٠٨٦,٦٤٥	-	-	٢٥,٢٢٥,٦٢٨	٢٥,٠٨٦,٦٤٥	التمويلات العقارية
						الشركات الكبرى
١٤,٥٣٦,٤٢٧	٥٧,٣٩٨,١٦٢	-	-	١٤,٥٣٦,٤٢٧	٥٧,٣٩٨,١٦٢	المرابحات الدولية
٢٠٦,٣٨٦,١٣٧	٣٥٥,٠٢٦,٧٧١	-	-	٢٠٦,٣٨٦,١٣٧	٣٥٥,٠٢٦,٧٧١	المرابحة للآمر بالشراء
١,٩٩٦,٠٩٣	٢,١٧٢,٩٧٣	-	-	١,٩٩٦,٠٩٣	٢,١٧٢,٩٧٣	ذمم – إجارة منتهية بالتمليك
٣٤٤,٤٢٥	٢١٣,٦٨٧	٣٤٤,٤٢٥	٢١٣,٦٨٧	-	-	ذمم أخرى
						مؤسسات صغيرة ومتوسطة
١٤,٣٦٢,٩٤١	٢٣,٣٢٥,٩٨٣	-	-	١٤,٣٦٢,٩٤١	٢٣,٣٢٥,٩٨٣	المرابحة للآمر بالشراء
٢٧,٥٦٠	٢٥,١٤٩	-	-	٢٧,٥٦٠	٢٥,١٤٩	ذمم – إجارة منتهية بالتمليك
١٦,٨٨٩	٩٩,٠٨٨	١٦,٨٨٩	٩٩,٠٨٨	-	-	ذمم أخرى
٩٥,٣٥٥,١٥٩	٦١,٩٦٦,٢٠٣	-	-	٩٥,٣٥٥,١٥٩	٦١,٩٦٦,٢٠٣	الحكومة والقطاع العام
٥١٧,٠٧٠,٧٤٠	٧٤٤,٤٥٣,٣٥٤	٢,٢٠٤,٥٢٥	٢,٥١٠,٧٩٦	٥١٤,٨٦٦,٢١٥	٧٤١,٩٤٢,٥٥٨	المجموع
٤٨,٤٨٣,٢١٩	٧٥,٣٩٧,٢٧٣	٢٢٣,٣٧٩	٢٤٣,٦١٠	٤٨,٢٤٩,٨٤٠	٧٥,١٥٣,٦٦٣	ينزل: الإيرادات المؤجلة
١,٠٦١,٩٢٠	١,٣٧٦,١٤٦	٧,١١٢	٧,١١٢	١,٠٥٤,٨٠٨	١,٣٦٩,٠٣٤	الإيرادات المعلقة
١٨,٧٣٧,٧١٠	٢٦,٢٩١,٦٦٦	٢٢١,٦٩٣	٢٧٣,٥٤٣	١٨,٥٠٦,٠١٧	٢٦,٠١٨,١٢٣	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٤٤٨,٧٩٧,٨٩١	٦٤١,٣٨٨,٢٦٩	١,٧٤٢,٣٤١	١,٩٨٦,٥٣١	٤٤٧,٠٥٥,٥٥٠	٦٣٩,٤٠١,٧٣٨	صافي ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات و ذمم الاجارة المنتهية بالتملك غير العاملة ٢١,٣١٠,٥٧٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ أي ما نسبته ٢,٦٨٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والاجارة المنتهية بالتملك (١٧,٧٣٤,٢٤٨) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ أي ما نسبته ٣,١٧٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والاجارة المنتهية بالتملك).

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات و ذمم الاجارة المنتهية بالتملك غير العاملة بعد تنزيل الايرادات المعلقة ١٩,٩٣٤,٤٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ أي ما نسبته ٢,٥١٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والاجارة المنتهية بالتملك (١٦,٦٦٢,٣٢٨) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ أي ما نسبته ٢,٩٨٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والاجارة المنتهية بالتملك).

- بلغ مخصص تدني التمويلات المشتركة المحتسب وفقا لتعليمات البنك المركزي (٢٠٠٩/٤٧) على اساس المحفظة (تحت المراقبة) ٥٦٥,٣٠٢ دينار، و بلغ مخصص تدني التمويلات المشتركة تم احتسابه على اساس العميل الواحد (غير العاملة) ١٧,٢٨٠,٥٠٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٦٦٥,٤٠٥) دينار و ١٤,٢٣٣,٥٤٢ دينار على التوالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات الممنوحة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية و بكفالتها ٦١,٩٦٦,٢٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ اي ما نسبته ٨,٣٣٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات (٩٥,٣٥٥,١٥٩) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ أي ما نسبته ١٨,٤٤٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات).

١) خسارة التدني على التمويلات الائتمانية - الشركات الكبرى:

أ- ذاتي (ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى، والقرض الحسن)

توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الايرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مقبول المخاطر	٩	-	-	٩	-
تحت المراقبة	-	٣٣	-	٣٣	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	٣٢٠	٣٢٠	-
خسارة	-	-	٨٥,٢١٧	٨٥,٢١٧	-
غير مصنف	-	١١٠,١٧٢	١٠,٨٢٤	١٢٠,٩٩٦	٨٧,٩٨٧
المجموع	٩	١١٠,٢٠٥	٩٦,٣٦١	٢٠٦,٥٧٥	٨٧,٩٨٧

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *	٦,٠٩٩	١٥٣,٦٢٩	١٧٧,٥٨٥	٣٣٧,٣١٣
التمويلات الجديدة خلال السنة	٩	١١٠,١٨٩	١,٧٨٣	١١١,٩٨١
التمويلات المسددة	(٦,٠٩٩)	(١٥٣,٦١٣)	(٨٣,٠٠٧)	(٢٤٢,٧١٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩	١١٠,٢٠٥	٩٦,٣٦١	٢٠٦,٥٧٥

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المجموعة	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٢٦	٢,٤٧٧	١٧٧,٥٨٥	١٨٠,١٨٨
خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة	-	٢,٤٧٢	٣٨٠	٢,٨٥٢
المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة	(١٢٥)	(٢,٤٧٨)	-	(٢,٦٠٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(١)	٢	(٨٧,٦١٢)	(٨٧,٦١١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٢,٤٧٣	٩٠,٣٥٣	٩٢,٨٢٦

ب- مشترك

توزيع إجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الإيرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المجموعة	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ضئيل المخاطر	-	-	-	-	-
شبه خالية من المخاطر	٢,٦٧٠,٢٩٣	-	-	٢,٦٧٠,٢٩٣	٢,٠٠٣,٠٤٢
منخفض المخاطر	١١,٣١٠,٣٨١	-	-	١١,٣١٠,٣٨١	١٣,٢٩٧,٨٥٥
معتدل المخاطر	١٥٩,٢٢١,٣٩٩	-	-	١٥٩,٢٢١,٣٩٩	٦٤,٥١٩,١٥٨
مقبول المخاطر	١٢٦,٠٣٥,٣٦٠	١٥٥,٠٢١	-	١٢٦,١٩٠,٣٨١	٨١,٠٠٧,٤٢٤
مقبول مع عناية واجبة	٥,٣٣٠,٧٧٦	٥,٨٣٣,٤٩٥	-	١١,١٥٤,٢٧١	٨,٩٩٥,٦٨٦
تحت المراقبة	-	٨,٨٦٨,٣٦٥	-	٨,٨٦٨,٣٦٥	١٨,١٩٣,٨٣٤
دون المستوى	-	-	-	-	٢,٨١٦,٣١٨
مشكوك في تحصيلها	-	-	١,٠٠٢,٦٠١	١,٠٠٢,٦٠١	-
خسارة	-	-	١١,٦٨٧,٢٩١	١١,٦٨٧,٢٩١	٨,٧١٥,٨١٩
غير مصنف	٥٦,٥٧٤,٤٨٨	-	-	٥٦,٥٧٤,٤٨٨	١٤,٨٨٥,٩٣٧
المجموع	٣٦١,١٣٢,٦٩٧	١٤,٨٥٦,٨٨١	١٢,٦٨٩,٨٩٢	٣٨٨,٦٧٩,٤٧٠	٢١٤,٤٣٥,٠٧٣

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المجموعة	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *	١٧١,١٦١,٧٤٧	٣١,٢٦٨,٧٤٣	١٢,٠٠٤,٥٨٣	٢١٤,٤٣٥,٠٧٣
التمويلات الجديدة خلال السنة	٢٤٧,٦٩٦,٩٠٢	٩,٨٧٤,٢٧١	١,٤٨٣,٦١٩	٢٥٩,٠٥٤,٧٩٢
التمويلات المسددة	(٧٤,١٢١,٠٤٦)	(٩,٢٣٩,٢٥٨)	(١,٤٦٠,٠٩١)	(٨٤,٨١٠,٣٩٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦,٨٤٤,٠٤٧	(١٦,٨٤٤,٠٤٧)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤٤٨,٩٥٣)	٤٤٨,٩٥٣	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٦٦١,٧٨١)	٦٦١,٧٨١	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٦١,١٣٢,٦٩٧	١٤,٨٥٦,٨٨١	١٢,٦٨٩,٨٩٢	٣٨٨,٦٧٩,٤٧٠

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١,١٦٩,١٩٥	٦١٣,٠٣٦	١١,٦١٢,٤٠٦	١٣,٣٩٤,٦٣٧
خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة	٦٧٣,٣٦٩	٣,٨٨٦,٦٩٦	٣٩,٨٩٦	٤,٥٩٨,٩٦١
المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة	(٧٨,٢٦٣)	(٢٥٧,٢٦٠)	(١٦,٩٣١)	(٣٥٢,٤٥٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٨٢,٠٩٩	(٢٨٢,٠٩٩)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٨٤)	٣٨٤	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٩,٧٠٦)	٣٩,٧٠٦	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(٤٢٧,٦٧٢)	(٢٤,٠٧٩)	١,٤٩٨,٣٨٥	١,٠٤٦,٦٣٤
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٦١٧,٣٤٤	٣,٨٩٦,٩٧٢	١٣,١٧٣,٤٦٢	١٨,٦٨٧,٧٧٨

* رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك.

(٢) خسارة التدني على التمويلات الائتمانية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- ذاتي

توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل اليرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع	المجموع	دينار
	افرادى	تجميعى	افرادى	تجميعى	دينار		
غير مصنف	-	٨٥,٢١٢	-	٤,٩٩٣	٨,٨٨٣	٩٩,٠٨٨	١٦,٨٨٩
المجموع	-	٨٥,٢١٢	-	٤,٩٩٣	٨,٨٨٣	٩٩,٠٨٨	١٦,٨٨٩

- الحركة على التمويلات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٦,٨٨٩	٣,٧٢٦	٣,٠٩٥	-	١٠,٠٦٨	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *
٩٨,٨٥٨	٨,٦٥٣	٤,٩٩٣	-	٨٥,٢١٢	-	التمويلات الجديدة خلال السنة
(١٦,٦٥٩)	(٣,٨١٦)	(٣,٠٩٥)	-	(٩,٧٤٨)	-	التمويلات المسددة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	٣٢٠	-	-	(٣٢٠)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
٩٩,٠٨٨	٨,٨٨٣	٤,٩٩٣	-	٨٥,٢١٢	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- الحركة على مخصص التدني:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٣,١٠١	٣,٠١٢	٥٧	-	٣٢	-	رصيد بداية السنة
٩,٢٣٩	٨,٦٥٣	١٤١	-	٤٤٥	-	خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة
(٣,١٠١)	(٣,٠١٢)	(٥٧)	-	(٣٢)	-	المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	١	-	-	(١)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
٢٣٠	٢٢٩	-	-	١	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
٩,٤٦٩	٨,٨٨٣	١٤١	-	٤٤٥	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

ب- مشترك

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل اليرادات المؤجلة و المعلقة):

٣١ كانون الأول ٢٠١٩							البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٣,١٣٠,٤٧٠	٢١,١١٤,٥٥٧	١,١٤٧,٥٣٤	٥,٥٦٩,٠٣٤	-	١٤,٣٩٧,٩٨٩	-	غير مصنف
١٣,١٣٠,٤٧٠	٢١,١١٤,٥٥٧	١,١٤٧,٥٣٤	٥,٥٦٩,٠٣٤	-	١٤,٣٩٧,٩٨٩	-	المجموع

- الحركة على التمويلات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٣,١٣٠,٤٧٠	٤٩١,٣٢٨	٣٧٢,١١١	-	١٢,٢٦٧,٠٣١	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *
١٥,٩٠٥,٨٣٤	١٧٨,٣٣٦	٤,٦٦٣,٥٤٩	-	١١,٠٦٣,٩٤٩	-	التمويلات الجديدة خلال السنة
(٧,٩٢١,٧٤٧)	(٢٨٦,٨٦٨)	(٦٧٠,٦٠٧)	-	(٦,٩٦٤,٢٧٣)	-	التمويلات المسددة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(٣٦,٩٢٠)	١,٢٨٧,١٧٩	-	(١,٢٥٠,٢٥٩)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	٨٠١,٦٥٨	(٨٣,١٩٨)	-	(٧١٨,٤٦٠)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
٢١,١١٤,٥٥٧	١,١٤٧,٥٣٤	٥,٥٦٩,٠٣٤	-	١٤,٣٩٧,٩٨٩	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- الحركة على مخصص التدني:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٨٦,٢١٢	١٠٦,٧٦٨	١٧,٦٠٧	-	٦١,٨٣٧	-	رصيد بداية السنة
٩٤,٣٦٣	٥٧,٣٦٦	٢٣,٤١٥	-	١٣,٥٨٢	-	خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة
(٦٥,٦٢٠)	(٣٧,٩١٠)	(٤,١٤٥)	-	(٢٣,٥٦٥)	-	المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(٨٥٠)	١٣,٣١٧	-	(١٢,٤٦٧)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	١٢,٩٢٩	(٣,٥٩٥)	-	(٩,٣٣٤)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
١٤٥,٩١١	١٦٣,٣٤٩	(١٤,٤٣٤)	-	(٣,٠٠٤)	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
٣٦٠,٨٦٦	٣٠١,٦٥٢	٣٢,١٦٥	-	٢٧,٠٤٩	-	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك.

٣) خسارة التدني على التمويلات الائتمانية - محفظة الأفراد (التجزئة): أ- ذاتي

توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الايرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى (تجميعي)	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
غير مصنف	١,٧٦١,١٧٥	١١,٦١٦	١٨١,٦٢٠	١,٩٥٤,٤١١	١,٦٠٩,٨٣٢
المجموع	١,٧٦١,١٧٥	١١,٦١٦	١٨١,٦٢٠	١,٩٥٤,٤١١	١,٦٠٩,٨٣٢

- الحركة على التمويلات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الأولى (تجميعي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	
١,٦٠٩,٨٣٢	٣٢,٤٨١	٢٦,٥٠٩	١,٥٥٠,٨٤٢	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *
٩٩٧,٧٦٠	١٤٦,٨٤٩	٧,٨٨٤	٨٤٣,٠٢٧	التمويلات الجديدة خلال السنة
(٦٥٣,١٨١)	(١٤,٥٧١)	(٢٦,٥٠٩)	(٦١٢,١٠١)	التمويلات المسددة
-	(٨,٥٨٢)	-	٨,٥٨٢	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(١٢٠)	٣,٧٧٢	(٣,٦٥٢)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	٢٥,٥٦٣	(٤٠)	(٢٥,٥٢٣)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	التمويلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير اسعار الصرف
١,٩٥٤,٤١١	١٨١,٦٢٠	١١,٦١٦	١,٧٦١,١٧٥	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (تجميعي)	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٥,٦٨٤	٣٦٢	٣٢,٣٥٨	٣٨,٤٠٤
خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة	٢,٨٩٤	٢٠٢	١٥٣,٧٣٧	١٥٦,٨٢٣
المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة	(١,٨٩٤)	(٣٦٠)	(٢١,٧٨٥)	(٢٤,٠٣٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥٢٢	-	(٥٢٢)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨٦)	٨٨	(٢)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥٢٠)	(١)	٥٢١	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٥٨	(٧١)	٧٣	٦٠
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٦,٦٥٨	٢٢٠	١٦٤,٣٧٠	١٧١,٢٤٨

ب- مشترك

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الايرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى (تجميعي)	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
غير مصنف	١٦٤,٥٧٢,٣٤٣	٦,٨٧٧,٥٦٥	٣,٩٤٥,٠٨٥	١٧٥,٣٩٤,٩٩٣	١٢٨,٥٣٣,٣٤١
المجموع	١٦٤,٥٧٢,٣٤٣	٦,٨٧٧,٥٦٥	٣,٩٤٥,٠٨٥	١٧٥,٣٩٤,٩٩٣	١٢٨,٥٣٣,٣٤١

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (تجميعي)	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *	١٢٣,٩٨٤,٤٩٤	٢,٣٣٤,٦٥١	٢,٢١٤,١٩٦	١٢٨,٥٣٣,٣٤١
التمويلات الجديدة خلال السنة	٨٩,١٢٩,٥٩٣	١,٢٤٢,٩٢٩	٥٥٤,٤١٨	٩٠,٩٢٦,٩٤٠
التمويلات المسددة	(٤٢,٠٣٤,٤٨٧)	(١,٦٧٣,٥٢٢)	(٣٥٧,٢٧٩)	(٤٤,٠٦٥,٢٨٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦٣,٤٣١	(١٦١,٧٢٠)	(١,٧١١)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥,٢٥٧,٧٩٦)	٥,٦٧٩,٩٥٥	(٤٢٢,١٥٩)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٤١٢,٨٩٢)	(٥٤٤,٧٢٨)	١,٩٥٧,٦٢٠	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٦٤,٥٧٢,٣٤٣	٦,٨٧٧,٥٦٥	٣,٩٤٥,٠٨٥	١٧٥,٣٩٤,٩٩٣

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			المجموع
	المرحلة الأولى (تجميعي)	المرحلة الثانية (تجميعي)	المرحلة الثالثة	
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٢١١,٠٧٥	١١٥,٤٦٠	١,٦٧٩,٣٤٣	٢,٠٠٥,٨٧٨
خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة	١٣٨,٠٩١	٧٥,٥١٩	١٢٤,٢٢٣	٣٣٧,٨٣٣
المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة	(١٧,٩١٧)	(١,٢٨٨)	(٢١,٣٦٥)	(٤٠,٥٧٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٢,٧٨٨	(١٠,٣٤٨)	(٢,٤٤٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٢,٤٥٩)	٢٤٤,٣٨٦	(٢٢١,٩٣٧)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٩,٤٧٦)	(٢٨,٩٠٣)	٣٨,٣٧٩	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(٥٧,٩٦٠)	(١١٦,٠٣٠)	١,٧٥٧,٣٣١	١,٥٨٣,٣٤١
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٥٤,١٤٢	٢٧٨,٧٩٦	٣,٣٥٣,٥٤٤	٣,٨٨٦,٤٨٢

* رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتسليم.

٤) خسارة التدني على التمويلات الائتمانية - التمويلات العقارية : أ- ذاتي

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الايرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع	المجموع	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المجموع	-	-	-	-	-	-	-

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩					
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
			تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-

- الحركة على مخصص التدني:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	اجمالي الرصيد كما فى نهاية السنة

ب- مشترك

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل الايرادات المؤجلة و المعلقة):

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	افراي	تجميعي	افراي	
			دينار	دينار	دينار	دينار	
شبه خالية من المخاطر	١,٦٠١,٣١٢	-	-	-	-	٢,١٩٨,٠٢٣	
منخفض المخاطر	٢٥,٢٣٨	-	٨٨,٥٠٢	-	-	٦٤,٨٦٠	
معتدل المخاطر	٦٨,١٤٥	-	-	-	-	١١٦,٨١١	
مقبول المخاطر	٣,٢٨٠,٣١٩	-	١,٨٠٣,٤٧٦	-	-	٣,٥٧٥,٨٢٥	
مقبول مع عناية واجبة	٥٢,٧٥١	-	٢٣,٨٢١	-	-	٤٩,٦٣٨	
تحت المراقبة	-	-	٧,٧٥٢,٣٠٤	-	-	٨,١٠٩,٩١٩	
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-	٦٢,٦٧٠	-	
خسارة	-	-	-	-	٣٥٢,٥٣٧	٣٣٩,٥٣١	
غير مصنف	١٠١,٥٠٥	٥,٣٣٩,٦٧٨	-	٤٥٧,٩٣٠	١٧٣,٤٧٢	٥,٩٧٦,١١١	
المجموع	٥,١٢٩,٢٧٠	٥,٣٣٩,٦٧٨	٩,٦٦٨,١٠٣	٤٥٧,٩٣٠	٥٨٨,٦٧٩	٢١,١٨٣,٦٦٠	
						٢٠,٤٢٠,٧١٨	

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩					
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	
		تجميعي	افرادي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *	٤,٢٠٨,٢٠٣	٥,٨٠٢,٥٩٨	٩,٩٤٢,٨٨٨	١٣٤,٣٠٨	٣٣٢,٧٢١	٢٠,٤٢٠,٧١٨
التمويلات الجديدة خلال السنة	١,٨٤٥,٤٤٩	١,٣٧٦,٨٧٨	٥٦,٩٨٢	-	٢٦٠,٩٨٨	٣,٥٤٠,٢٩٧
التمويلات المسددة	(٧٧١,٥٤٣)	(١,٢٣٠,٩٦٤)	(٦٥٩,٠٩١)	(١٠٦,٩٨٢)	(٨,٧٧٥)	(٢,٧٧٧,٣٥٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٤,٢٢٧	-	(٣٤,٢٢٧)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٨٧,٠٦٦)	(٥٦١,٧٢٢)	٣٧٧,٠٢٣	٥٦٤,٩١٢	(١٩٣,١٤٧)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٤٧,١١٢)	(١٥,٤٧٢)	(١٣٤,٣٠٨)	١٩٦,٨٩٢	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٥,١٢٩,٢٧٠	٥,٣٣٩,٦٧٨	٩,٦٦٨,١٠٣	٤٥٧,٩٣٠	٥٨٨,٦٧٩	٢١,١٨٣,٦٦٠

- الحركة على مخصص التدني:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
٢,٩١٩,٢٩٠	٨٢٥,٠٢٥	٢٥	٢,٠٨٥,٨٤٨	٢,٠١٢	٦,٣٨٠	رصيد بداية السنة
١,٧١٨	-	-	-	٩	١,٧٠٩	خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة
(١,٥٤١)	-	-	(١,٢٠٥)	(٨)	(٣٢٨)	المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة
-	-	-	(٥,٣٣٩)	-	٥,٣٣٩	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(٥٣٦,٢٨٩)	٣٥٨	٥٣٧,٤٩٠	(٣٥٨)	(١,٢٠١)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	٤,٣٧٦	(٢٥)	(٤,٣٤٦)	(٥)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
١٦٣,٥٣٠	١٥٨,٧٣٥	(٢٦٦)	١٣,٤٧٩	(١,٦٢٢)	(٦,٧٩٦)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
٣,٠٨٢,٩٩٧	٤٥١,٨٤٧	٩٢	٢,٦٢٥,٩٢٧	٢٨	٥,١٠٣	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

*رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك.

٥ (خسارة التدني على التمويلات الائتمانية - الحكومة والقطاع العام:

أ- ذاتي

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل اليرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ضئيل المخاطر	٥٠٩,٦٦٠	-	-	٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠
المجموع	٥٠٩,٦٦٠	-	-	٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠

- الحركة على التمويلات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٥٠٩,٦٦٠	-	-	٥٠٩,٦٦٠	
٥٠٩,٦٦٠	-	-	٥٠٩,٦٦٠	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-

ب- مشترك

- توزيع اجمالي التمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (بعد تنزيل اليرادات المؤجلة والمعلقة):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ضئيل المخاطر	٥٩,٠٤٧,١٨١	-	-	٥٩,٠٤٧,١٨١	٨٩,٠٤١,٩٦٥
المجموع	٥٩,٠٤٧,١٨١	-	-	٥٩,٠٤٧,١٨١	٨٩,٠٤١,٩٦٥

- الحركة على التمويلات

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٨٩,٠٤١,٩٦٥	-	-	٨٩,٠٤١,٩٦٥
التمويلات الجديدة خلال السنة	٥٧٥,٩٣٢	-	-	٥٧٥,٩٣٢
التمويلات المسددة	(٣٠,٥٧٠,٧٠٦)	-	-	(٣٠,٥٧٠,٧٠٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٥٩,٠٤٧,١٨١	-	-	٥٩,٠٤٧,١٨١

- الحركة على مخصص التدني:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-

*رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتأمليك.

- إن الحركة على التمويلات الائتمانية (بعد تنزيل الإيرادات المؤجلة والمعلقة):
أ- ذاتي (ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والقرض الحسن)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
٢,٤٧٣,٦٩٤	٢١٣,٧٩٢	٢٩,٦٠٤	١٥٣,٦٢٩	١,٥٦٠,٩١٠	٥١٥,٧٥٩	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة *
١,٢٠٨,٥٩٩	١٥٧,٢٨٥	١٢,٨٧٧	١١٠,١٨٩	٩٢٨,٢٣٩	٩	التمويلات الجديدة خلال السنة
(٩١٢,٥٥٩)	(١٠١,٣٩٤)	(٢٩,٦٠٤)	(١٥٣,٦١٣)	(٦٢١,٨٤٩)	(٦,٠٩٩)	التمويلات المسددة
-	(٨,٥٨٢)	-	-	٨,٥٨٢	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(١٢٠)	٣,٧٧٢	-	(٣,٦٥٢)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	٢٥,٨٨٣	(٤٠)	-	(٢٥,٨٤٣)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التمويلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
٢,٧٦٩,٧٣٤	٢٨٦,٨٦٤	١٦,٦٠٩	١١٠,٢٠٥	١,٨٤٦,٣٨٧	٥٠٩,٦٦٩	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الائتمانية / ذاتي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد (التجزئة)	التمويلات العقارية	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٨٠,١٨٨	٣,١٠١	٣٨,٤٠٤	-	-	٢٢١,٦٩٣	رصيد بداية السنة
٢,٨٥٢	٩,٢٣٩	١٥٦,٨٢٣	-	-	١٦٨,٩١٤	خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة
(٢,٦٠٣)	(٣,١٠١)	(٢٤,٠٣٩)	-	-	(٢٩,٧٤٣)	المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(٨٧,٦١١)	٢٣٠	٦٠	-	-	(٨٧,٣٢١)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التمويلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
٩٢,٨٢٦	٩,٤٦٩	١٧١,٢٤٨	-	-	٢٧٣,٥٤٣	إجمالي الرصيد في نهاية السنة
						إعادة توزيع:
٩٢,٨٢٦	٨,٨٨٣	١٦٤,٣٧٠	-	-	٢٦٦,٠٧٩	المخصصات على مستوى إفرادي
-	٥٨٦	٦,٨٧٨	-	-	٧,٤٦٤	المخصصات على مستوى تجميعي

*رصيد بداية السنة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك.

- إن الحركة على التمويلات الائتمانية (بعد تنزيل الإيرادات المؤجلة والمعلقة):
ب- مشترك

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		تجميعي	افرادي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد في بداية السنة *	٢٦٤,٤١١,٩١٥	١٤٢,٠٥٤,١٢٣	٤١,٢١١,٦٣١	٢,٨٤١,٠٧٠	٤٦٥,٥١١,٥٦٧
التمويلات الجديدة خلال السنة	٢٥٠,١١٨,٢٧٣	١٠١,٥٧٠,٤٢٠	٩,٩٣١,٢٥٣	٥,٩٠٦,٤٧٨	٣٧٠,٠٠٣,٧٨٥
التمويلات المسددة	(١٠٥,٤٦٣,٢٩٥)	(٥٠,٢٣٩,٧٣٣)	(٩,٨٨٨,٣٤٩)	(٢,٤٥١,١١١)	(١٧٠,١٤٥,٤٩١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦,٨٧٨,٢٧٤	١٦٣,٤٣١	(١٦,٨٧٨,٢٧٤)	(١٦١,٧٢٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦٣٦,٠١٩)	(٧,٠٦٩,٧٧٧)	٨٢٥,٩٧٦	٧,٥٣٣,٠٤٦	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٢,١٧٨,٤٦٤)	(٦٧٧,٢٥٣)	(٧٦٢,٢٣٤)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التمويلات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	٤٢٥,٣٠٩,١٤٨	١٨٤,٣١٠,٠١٠	٢٤,٥٢٤,٩٨٤	١٢,٩٠٤,٥٢٩	٦٦٥,٤١٩,٨٦١

- إن عن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الائتمانية/ مشترك:

البند	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد (التجزئة)	التمويلات العقارية	الحكومة والقطاع العام
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٣,٣٩٤,٦٣٧	١٨٦,٢١٢	٢,٠٠٥,٨٧٨	٢,٩١٩,٢٩٠	-
خسارة التدني على التمويلات الجديدة خلال السنة	٤,٥٩٨,٩٦١	٩٤,٣٦٣	٣٣٧,٨٣٣	١,٧١٨	-
المسترد من خسارة التدني على التمويلات المسددة	(٣٥٢,٤٥٤)	(٦٥,٦٢٠)	(٤٠,٥٧٠)	(١,٥٤١)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١,٠٤٦,٦٣٤	١٤٥,٩١١	١,٥٨٣,٣٤١	١٦٣,٥٣٠	-
التمويلات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	١٨,٦٨٧,٧٧٨	٣٦٠,٨٦٦	٣,٨٨٦,٤٨٢	٣,٠٨٢,٩٩٧	-

* رصيد بداية الفترة غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتأمليك.

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						البند
الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد (التجزئة)	التمويلات العقارية	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
إعادة توزيع:						
١٨,٦٨٧,٧٧٨	٣٠١,٦٥٢	-	٣,٠٨٢,٨٧٧	-	٢٢,٠٧٢,٣٠٧	المخصصات على مستوى إفرادي
-	٥٩,٢١٤	٣,٨٨٦,٤٨٢	١٢٠	-	٣,٩٤٥,٨١٦	المخصصات على مستوى تجميعي

الايادات المتعلقة:

فيما يلي الحركة على الإيرادات المتعلقة:

مشترك								
٣١ كانون الأول ٢٠١٨				٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٨٩٧,٢٦٠	٤٩٣	٦٩٣,٣٢٠	٢٠٣,٤٤٧	١,٠٦١,٩٢٠	٣,٥٤٥	٨٢٨,٤٤٠	٢٢٩,٩٣٥	الرصيد في بداية السنة
٣٥٧,٩٦٦	٣,٤٩٦	٢٠١,٨١٥	١٥٢,٦٥٥	٥٢٦,٩٨٢	١٦,٥٨١	١٨١,٣٢٤	٣٣٩,٠٧٧	يضاف: الإيرادات المتعلقة خلال السنة
١٩٣,٣٠٦	٤٤٤	٦٦,٦٩٥	١٢٦,١٦٧	٢١٩,٨٦٨	٣,٥٩١	١١٣,١٣٨	١٠٣,١٣٩	ينزل: الإيرادات المتعلقة المحولة للإيرادات
١,٠٦١,٩٢٠	٣,٥٤٥	٨٢٨,٤٤٠	٢٢٩,٩٣٥	١,٣٦٩,٠٣٤	١٦,٥٣٥	٨٩٦,٦٢٦	٤٥٥,٨٧٣	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التعرضات الائتمانية حسب تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

أ - ذاتي

المجموع			المرحلة الثالثة				المرحلة الثانية				المرحلة الأولى			
المؤجلة الإيرادات	المعلقة الإيرادات	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	٧,١١٢	٩٣,٨٣٦	٢١٣,٦٨٧	-	٧,١١٢	٩٠,٣٥٣	١٠٣,٤٧٣	-	-	٣,٤٧٣	١١٠,٣٠٥	-	-	٩
-	-	٩,٤٦٩	٩٩,٠٨٧	-	-	٨,٨٨٣	٨,٨٨٣	-	-	١٤١	٤,٩٩٣	-	-	٨٥,٢١٢
٢٤٣,٦١٠	-	١٧١,٣٤٨	٢,١٩٨,٠٢١	-	-	١٦٤,٣٧٠	١٨١,٦٢٠	-	-	٢٢٠	١١,٦١٦	٢٤٣,٦١٠	-	٢,٠٠٤,٧٨٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	٥٠٩,٦٦٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠
٢٤٣,٦١٠	٧,١١٢	٣٧٣,٥٤٣	٣,٠٢٠,٤٥٦	-	٧,١١٢	٣٦٣,٦٠٦	٢٩٣,٩٧٦	-	-	٢,٨٣٤	١٢,٦,٨١٤	٢٤٣,٦١٠	-	٢,٥٩٩,٦٦٦

مبلغ التمويل حسب تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتمليك البالغ (٧٤٦,١٩٣,٤) دينار.

ب- مشترك

المجموع			المرحلة الثالثة				المرحلة الثانية				المرحلة الأولى			
المؤجلة الإيرادات	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL	إجمالي	المعلقة الإيرادات	ECL
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٤,٣٣٨,١٠٠	٨٠٤,٩٧١	١٨,٦٨٧,٧٨٨	٤١٣,٧٣٢,٥٤١	٨٠٤,٩٧١	١٣,١٧٣,٤٦٣	١٣,٥٠٣,٨١٥	٢,٤٧٧,٨٤٦	-	٣,٨٩٦,٩٧٣	١٧,٣٣٤,٧٧٧	٢١,٧٥١,٣٠٢	-	١,٦١٧,٣٤٤	٣٧٢,٨٣٣,٩٩٩
٢,١٨٥,٤٤٤	١٦,٥٣٥	٣٦٠,٧٦٦	٣٣,٣١٦,١٥١	١٦,٥٣٥	٣٠,١,٦٥٣	١,١٨٥,٦٤٠	٧٩٩,١٠٠	-	٣٣,١٦٥	٦,٣٦٨,١٣٤	١,٣٦٤,٧٥٣	-	٢٧,٠٤٩	١٥,٧٦٢,٧٤٣
٤١٠,٩٨,٥٢٤	٤٤٦,٣٦٧	٣,٨٦٦,٤٨٣	٢١٦,٩٣٩,٨٨٥	٤٤٦,٣٦٧	٣,٣٥٣,٥٤٤	٤,٨٠٣,١٥٤	١,١٩٨,٩٥٩	-	٢٧٨,٧٩٦	٨,٠٧٦,٥٢٤	٣٩,٤٨٧,٨٦٤	-	٣٥٤,١٤٣	٢٠٤,٦٠,٢٠٧
٤,٧١٢,٥٩٣	١٠١,١٦٠	٣,٠٨٢,٩٩٧	٢٥,٩٩٧,٤١٣	١٠١,١٦٠	٤٥١,٨٤٧	٧٦٨,٥٠٠	٢,٥١٠,٣٩٠	-	٢,٦٢٦,٠١٩	١٢,٣٣١,٣٣٣	٢,١٣٦,٦١٢	-	٥,١٣١	١٢,٣٣,٥٦٠
٢,٩١٩,٠٢٢	-	-	٦١,٩٦٦,٢٠٣	-	-	-	-	-	-	-	٢,٩١٩,٠٢٢	-	-	٦١,٩٦٦,٢٠٣
٧٥,١٥٣,٦٦٣	١,٣٦٩,٣٠٤	٣٦,٠١٨,١٣٣	٧٤١,٩٤٢,٥٥٨	٤٨٠,٩١٥	١,٣٦٩,٣٠٤	٢٠,٣٢١,١٣٩	٦,٩٨٦,١٩٥	-	٦,٨٣٣,٩٥٢	٤٤,٤١٥,٧٠٨	٦٧,٦٨٦,٥٥٣	-	١,٩٠٣,٦٦٦	٦٧٧,٣٠٥,٧١١

مبلغ التمويل حسب تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) غير متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتمليك البالغ (٥٤٥,٦٦٦,٣٧٨) دينار.

فيما يلي التعرضات الائتمانية حسب تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

أ - ذاتي

المجموع	المرحلة الثالثة				المرحلة الثانية				المرحلة الأولى			
	المعلقة	ECL	دينار	إجمالي	المعلقة	البييرادات	المعلقة	إجمالي	المعلقة	البييرادات	المعلقة	إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	٧,١١٢	١٨٠,١٨٨	٣٤٤,٤٢٥	-	-	-	١٨٤,٦٩٧	١٥٣,٦٢٩	-	-	١٢٦	٦٠,٩٩
-	-	٣,١٠١	١٦,٨٨٩	-	-	-	٣,٧٣٦	٣,٠٩٥	-	-	٣٣	١٠,٠٦٨
٣٣٣,٣٧٩	-	٣٨,٤٠٤	١,٨٤٣,١١١	-	-	-	٣٣,٣٥٨	٣٦,٥٠٩	٣٣٣,٣٧٩	-	٥,٦٨٤	١,٧٨٤,٣٢١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٣٣,٣٧٩	٧,١١٢	٢٢١,٦٩٣	٢,٧١٤,١٨٥	-	-	-	٣٢٠,٩٠٤	١٨٣,٣٣٣	٢٣٣,٣٧٩	-	٥,٨٤٢	٢,٣١٠,٠٤٨

مبلغ التمويل حسب تعليمات التصنيف رقم (٢٠٠٩/٤٧) متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك البالغ (٤,٢١٤,٣٦٤) دينار.

ب- مشترك

المجموع	المرحلة الثالثة				المرحلة الثانية				المرحلة الأولى			
	المعلقة	ECL	دينار	إجمالي	المعلقة	البييرادات	المعلقة	إجمالي	المعلقة	البييرادات	المعلقة	إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٧,٠٤٧,٣٧٧	٦٩٢,٩١٦	١٣,٣٩٤,٦٣٧	٢٢٢,١٧٥,٣١٦	١٠,٠٤٨	٧٩٢,٩١٦	١١,٦١٢,٤٠٦	١٢,٧١٢,٥٤٧	٣١,٩٥٣,٠٠١	٦,٣٤٨,٢١	-	١,١٦٩,١٩٥	١٧٥,٠٩,٧٦٨
١,٢٤٥,٤٢٧	٣,٥٤٥	١٨٦,٢١٢	١٤,٣٧٩,٤٤٢	١٠,٩٥٣	٣,٥٤٥	١٠,٦٧٨	٥٠,٨٢٥	٣٧٩,٣٣٩	١,٢٣٧,٢٤٧	-	٦١,٨٣٧	١٣,٤٩٤,٣٧٨
٢٨,١١٥,١١٨	٢٢٩,٩٣٥	٢٠,٠٥٨٨٨	١٥٦,٨٧٨,٣٩٤	٣٦٨,٣٥٣	٢٢٩,٩٣٥	١,٦٧٩,٣٤٣	٢,٧١٢,٤٨٤	٢,٦٤٣,٦١٤	٢٧,٥٣٧,٨٠٢	-	٢١١,٠٧٥	١٥١,٥٣٢,٣٩٦
٥,٥٣٨,٧٧٤	١٢٨,٤١٢	٢,٩١٩,٢٩٠	٣٦,٠٧٧,٩٠٤	-	١٢٨,٤١٢	٨٢٥,٠٢٥	٤٦١,١٣٣	١٣,١٧٣,٤٩٧	٢,٤٣٢,٤٣٣	-	٨,٣٩٢	١٢,٤٤٣,٣٧٤
٦,٣١٣,١٩٤	-	-	٩٥,٣٥٥,١٥٩	-	-	-	-	-	٦,٣١٣,١٩٤	-	-	٩٥,٣٥٥,١٥٩
٤٨,٢٤٩,٨٤٠	١,٠٥٤,٨٠٨	١٨,٥٠٦,٠١٧	٥١٤,٨٦٦,٢١٥	٢٩٤,٣٥٣	١,٠٥٤,٨٠٨	١٤,٢٣٣,٥٤٢	١٦,٣٩١,٩٨٩	٤٨,١٤٩,٤٥١	٤٣,٨٥٨,٧٣٧	-	١,٤٥٠,٤٩٩	٤٥٠,٣٣٤,٧٥٥

مبلغ التمويل حسب تعليمات التصنيف رقم (٢٠٠٩/٤٧) متضمن مبلغ الإجارة المنتهية بالتملك البالغ (٣٣٣,٠٣٨,٢٠٨) دينار.

(٩) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:
٣٤٠,٥٠٠	-	اسهم شركات
٣٤٠,٥٠٠	-	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
٣٤٠,٥٠٠	-	مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي

(١٠) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشتركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:
٢١٠,٤٧٧	٢٧٦,٥٢٤	اسهم شركات
٢٠,٧٨٦,٧٤٩	٢٧,٠٢٢,٩٠٦	صكوك اسلامية
٢٠,٩٩٧,٢٢٦	٢٧,٢٩٩,٤٣٠	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:
١,٠٦٣,٧٢٥	١,٦٧١,٨٤٠	اسهم شركات
٦,١٩٢,٦٠٠	٤,١٢٨,٤٠٠	صكوك اسلامية
٧,٢٥٦,٣٢٥	٥,٨٠٠,٢٤٠	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
٢٨,٢٥٣,٥٥١	٣٣,٠٩٩,٦٧٠	إجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
١٣٧,٧٥٣	٢٤٢,٧٠٤	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية
٢٨,١١٥,٧٩٨	٣٢,٨٥٦,٩٦٦	صافي موجودات مالية من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

تظهر الموجودات المالية غير المتوفر لها أسعار سوقية بالتكلفة أو وفقاً لأحدث قوائم مالية متوفرة.

- الحركة على اجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
القيمة العادلة كما في بداية السنة	٢٨,٢٥٣,٥٥١	-	-	٢٨,٢٥٣,٥٥١
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	٢٢,٦٢٨,٦٢٤	-	-	٢٢,٦٢٨,٦٢٤
الاستثمارات المستحقة و المباعة	(١٧,٧٨٢,٥٠٥)	-	-	(١٧,٧٨٢,٥٠٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٣,٠٩٩,٦٧٠	-	-	٣٣,٠٩٩,٦٧٠

- الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك للسنة المنتهية في ٣١ كانون اول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٣٧,٧٥٣	-	-	١٣٧,٧٥٣
خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	١٣٠,٦٢٢	-	-	١٣٠,٦٢٢
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة والمباعة	(٢٥,٦٧١)	-	-	(٢٥,٦٧١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة- نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٤٢,٧٠٤	-	-	٢٤٢,٧٠٤

(١١) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشتركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	صكوك اسلامية
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

- تستحق الموجودات أعلاه خلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ .
 - لا حاجة لقيد خسائر ائتمانية متوقعة مقابل موجودات مالية بالتكلفة المطفأة كون أن هذه الصكوك مصدرة بكفالة الحكومة الاردنية .

(١٢) استثمار في شركة حليفة

استثمار في رأس مال شركة حليفة (مشاركة):

٣١ كانون الأول		طبيعة النشاط	الدولة	نسبة المساهمة	
٢٠١٨	٢٠١٩				
دينار	دينار				
٣٧٦,٦١٨	٣٥٤,٠٢٢	صناعية	الأردن	٢٥٪	الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة وتعبئتها

بلغت حصة البنك من توزيعات أرباح الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة وتعبئتها ١٠,٠٠٠ دينار خلال عام ٢٠١٩ (٩,٠٠٠ دينار خلال عام ٢٠١٨).

فيما يلي الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة :

مشتركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٣٧٧,٢٦٢	٣٧٦,٦١٨	الرصيد في بداية السنة
١٤,٠٧١	١٤,٥١٧	حصة الاموال المشتركة من أرباح السنة
(٥,٧١٥)	(٢,١١٣)	حصة الاموال المشتركة من الضرائب
-	(٢٥,٠٠٠)	حصة الاموال المشتركة من خسارة التدني في استثمار الشركة الحليفة
(٩,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	توزيعات نقدية مقبوضة
٣٧٦,٦١٨	٣٥٤,٠٢٢	الرصيد في نهاية السنة*

* تم اعتماد آخر قوائم مالية مدققة ومعتمدة للشركة الحليفة لغايات التقييم.

(١٣) موجودات اجارة منتهية بالتمليك - بالاصافي

المجموع			ذاتية			مشتركة			٣١ كانون الأول ٢٠١٩
صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٣٣٣,٥١٦,٧٨٨	(٧٦,٧٣١,٩٣٠)	٤٠٩,٢٤٨,٧٠٨	٤,١٩٣,٧٤٦	(١,٦١٨,٣٠٧)	٥,٨١٢,٠٥٣	٣٣٨,٣٣٣,٠٤٢	(٧٥,١١٣,٦١٣)	٤٠٣,٤٣٦,٦٥٥	موجودات اجارة منتهية بالتمليك - عقارات
٥٠,٣٤٣,٥٠٣	(١٠,١٠٦,٢٥٣)	٦٠,٤٤٩,٧٥٦	-	-	-	٥٠,٣٤٣,٥٠٣	(١٠,١٠٦,٢٥٣)	٦٠,٤٤٩,٧٥٦	موجودات اجارة منتهية بالتمليك - الآت
٣٨٣,٨٦٠,٢٩١	(٨٦,٨٣٨,١٧٣)	٤٦٩,٦٩٨,٤٦٤	٤,١٩٣,٧٤٦	(١,٦١٨,٣٠٧)	٥,٨١٢,٠٥٣	٣٧٨,٦٦٦,٥٤٥	(٨٥,٢١٩,٨٦٦)	٤٦٣,٨٨٦,٤١١	المجموع

المجموع			ذاتية			مشتركة			٣١ كانون الأول ٢٠١٨
صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٢٨٢,٠٣١,٩١٥	(٦٦,٦٧٧,١٥٩)	٣٤٨,٧٠٩,٠٧٤	٤,٢١٤,٢٦٤	(١,٤٣١,٩١٩)	٥,٦٤٦,١٨٣	٢٧٧,٨١٧,٦٥١	(٦٥,٢٤٥,٢٤٠)	٣٤٣,٠٦٢,٨٩١	موجودات اجارة منتهية بالتمليك - عقارات
٤٥,٢٢٠,٥٥٧	(٤,٧٣٣,٠٣١)	٤٩,٩٥٣,٥٨٨	-	-	-	٤٥,٢٢٠,٥٥٧	(٤,٧٣٣,٠٣١)	٤٩,٩٥٣,٥٨٨	موجودات اجارة منتهية بالتمليك - الآت
٣٢٧,٢٥٢,٤٧٢	(٧١,٤٠٩,١٩٠)	٣٩٨,٦٦١,٦٦٢	٤,٢١٤,٢٦٤	(١,٤٣١,٩١٩)	٥,٦٤٦,١٨٣	٣٢٣,٠٣٨,٢٠٨	(٦٩,٩٧٧,٢٧١)	٣٩٣,٠١٥,٤٧٩	المجموع

- بلغ اجمالي اقساط الاجارة المستحقة ٣,٤٠٨,٧٤١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٣٦, ٢٠٨٢١, ٢٠٨٢١) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٣٤, ٢٠٨٢١, ٢٠٨٢١) والتي تم اظهارها ضمن ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى (ايضاح ٨).

- بلغت الاجارة المنتهية بالتمليك غير العاملة ٦,٥٣٣,٤٩٨ دينار اي ما نسبته ١,٧١٪ من رصيد الاجارة المنتهية بالتمليك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

(١٤) ممتلكات ومعدات - بالصافي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩							أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	أخرى	المجموع
							دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:													
الرصيد في بداية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١٢,٨٨٢,٥٥٣	١٤,٥٥٩,٢٩٠	٢٦٠,٤٠١	٤,٠٤٧,٥٨٨	١,١٣٩,٩٤٩	٣٥,٦٣٦,٨٠٢
إضافات							-	-	١,٦٥٢,٥٩٤	٧٦,٥٠٠	٥٧٢,٤٧٩	-	٢,٣٠١,٥٧٣
استبعادات							-	-	٣٦٣,٣٩٧	٥٧,٣٧١	٢٧,٠٢٣	-	٤٤٧,٧٩١
الرصيد في نهاية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١٢,٨٨٢,٥٥٣	١٥,٨٤٨,٤٨٧	٢٧٩,٥٣٠	٤,٥٩٣,٠٤٤	١,١٣٩,٩٤٩	٣٧,٤٩٠,٥٨٤
الاستهلاك المتراكم:													
الرصيد في بداية السنة							-	١,٤١٣,٨٧٢	٨,٩٨٩,٨٢٧	١٥٩,٦٣٨	٢,٥٠٢,٩٦٢	١٠٢,٢٧٢	١٣,١٦٨,٥٧١
استهلاك السنة							-	٢٥٧,٦٤٩	١,٤٢١,٦١٥	٢٥,٧٨٥	٥٣٥,٢٠٠	٦٦,٧٦٥	٢,٣٠٧,٠١٤
استبعادات							-	-	٣٠٠,٤٣٤	٥٧,٣٧٠	٢٤,٥٧١	-	٣٨٢,٣٧٥
الرصيد في نهاية السنة							-	١,٦٧١,٥٢١	١٠,١١١,٠٠٨	١٢٨,٠٥٣	٣,٠١٣,٥٩١	١٦٩,٠٣٧	١٥,٠٩٣,٢١٠
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات							٢,٧٤٧,٠٢١	١١,٢١١,٠٣٢	٥,٧٣٧,٤٧٩	١٥١,٤٧٧	١,٥٧٩,٤٥٣	٩٧٠,٩١٢	٢٢,٣٩٧,٣٧٤
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات							-	-	١٩٩,٠١٠	-	٤٨٤,٢٨٨	-	٦٨٣,٢٩٨
مشاريع تحت التنفيذ							-	-	٧٧١,٣٨٤	-	٣٣,٩٥٨	-	٨٠٥,٣٤٢
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١١,٢١١,٠٣٢	٦,٧٠٧,٨٧٣	١٥١,٤٧٧	٢,٠٩٧,٦٩٩	٩٧٠,٩١٢	٢٣,٨٨٦,٠١٤
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨													
الكلفة:													
الرصيد في بداية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١٢,٨٨٢,٥٥٣	١١,٦٠٣,٩٤٧	١٥١,٧٠١	٣,٥٦١,٠٣٠	١,١٣٧,٤٤٩	٣٢,٠٨٣,٧٠١
إضافات							-	-	٢,٩٨٥,٤٥٦	١٠٨,٧٠٠	٥٠١,٩٨٩	٢,٥٠٠	٣,٥٩٨,٦٤٥
استبعادات							-	-	٣٠,١١٣	-	١٥,٤٣١	-	٤٥,٥٤٤
الرصيد في نهاية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١٢,٨٨٢,٥٥٣	١٤,٥٥٩,٢٩٠	٢٦٠,٤٠١	٤,٠٤٧,٥٨٨	١,١٣٩,٩٤٩	٣٥,٦٣٦,٨٠٢
الاستهلاك المتراكم:													
الرصيد في بداية السنة							-	١,١٥٦,٢٢٣	٧,٨٨٨,٤٢٠	١٤٠,١٩٥	٢,٠١٣,٣٢٦	٣٥,٥٩٢	١١,٢٢٣,٧٥٦
استهلاك السنة							-	٢٥٧,٦٤٩	١,١٣١,٥١٨	١٩,٤٤٣	٤٩٦,٤٠٠	٦٦,٦٨٠	١,٩٧١,٦٩٠
استبعادات							-	-	٣٠,١١١	-	٦,٧٦٤	-	٣٦,٨٧٥
الرصيد في نهاية السنة							-	١,٤١٣,٨٧٢	٨,٩٨٩,٨٢٧	١٥٩,٦٣٨	٢,٥٠٢,٩٦٢	١٠٢,٢٧٢	١٣,١٦٨,٥٧١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات							٢,٧٤٧,٠٢١	١١,٤٦٨,٦٨١	٥,٥٦٩,٤٦٣	١٠٠,٧٦٣	١,٥٤٤,٦٢١	١,٠٣٧,٦٧٧	٢٢,٤٦٨,٢٣١
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات							-	-	١١٣,٠٥٥	-	١,٣٢٣,٦٦٦	-	١,٤٥٦,٧٢١
مشاريع تحت التنفيذ							-	-	٣٢٦,٤٧٤	-	-	-	٣٢٦,٤٧٤
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة							٢,٧٤٧,٠٢١	١١,٤٦٨,٦٨١	٦,٠٢٨,٩٩٢	١٠٠,٧٦٣	٢,٨٦٨,٢٩٢	١,٠٣٧,٦٧٧	٢٤,٢٥١,٤٢٦
نسبة الاستهلاك السنوية							-	٢٪	١٥٪	١٥٪	٢٠٪	٤٪-١٠٪	

- تبلغ كلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ٧,٥٦٩,٩٦١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧,٢٢٨,٣٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

- ان الكلفة المتبقية المتوقعة لانجاز المشاريع تحت التنفيذ تبلغ ٦٤٤,١٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٥) موجودات غير ملموسة - بالصادفي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

انظمة حاسوب وبرامج		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١,٤٤٩,٥٨٣	١,٦٠٠,٩٠٧	رصيد بداية السنة
٧٠٣,٢٩٦	١,١٦١,٦١٩	اضافات
(٥٥١,٩٧٣)	(٧١٩,٢٤٧)	الاطفاء للسنة
١,٦٠٠,٩٠٧	٢,٠٤٣,٢٧٩	رصيد نهاية السنة
%٢٥	%٢٥	نسب الاطفاء السنوية

(١٦) موجودات اخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٤,٩١٧,٧٨٣	٥,٩٩٧,١٦٥	الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون - بالصادفي *
١,٤٣١,٩٢٣	٨٢٠,٠٥٤	مصاريف مدفوعة مقدماً
٧٣١,٦٩٠	١,٤٦٣,٦٥٦	ايرادات مستحقة وغير مقبوضة
١٤٥,٨٩٨	٢٤٢,٧٦٥	مخزون القرطاسية والمطبوعات
١١٩,٥٧٨	١٢٣,٦٤٣	امانات ضريبة دخل
٧٤,٤٢٥	٦٨,٧١٦	سلف وعهد
٤٤٤,٠٦٨	٦٥٣,٤٠٥	ذمم مدينة اخرى
٦٣٦,٩٣٩	٤٤١,٨٣٣	اخرى
٨,٤٩٢,٢٩٤	٩,٨١١,٢٣٧	المجموع

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	للسنة المنتهية في ٣١ كانون اول ٢٠١٩			
	المجموع	عقارات مستملكة مشتركة	عقارات مستملكة ذاتية	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٤,٣٣١,٣٨٩	٥,٣٣٥,٦٠٥	٤,٦٤٣,١٦٢	٦٨٣,٤٤٣	الرصيد في بداية السنة
٣,٨٣٠,٩٥٨	١,٧١٩,١٩٢	١,٧١٩,١٩٢	-	اضافات
(٢,٨٣٦,٧٤٢)	(٦٠٢,٥٠٠)	(٥٦٤,٢٥٦)	(٣٨,٢٤٤)	بيع واستيعادات
٥,٣٣٥,٦٠٥	٦,٤٤٢,٢٩٧	٥,٧٩٨,٠٩٨	٦٤٤,١٩٩	المجموع
(٤٠٧,٨٣٢)	(٤٤٥, ١٣٢)	(١٠١, ٦٩١)	(٣٤٣,٤١٤)	مخصص عقارات مستملكة (تعليمات بنك مركزي اردني)/ تدني عقارات
٤,٩١٧,٧٨٣	٥,٩٩٧,١٦٥	٥,٦٩٦,٤٠٧	٣٠٠,٧٥٨	الرصيد في نهاية السنة

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ الاحالة، وللمركز المركزي الاردني في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.

- تم احتساب مخصصات مقابل العقارات المستملكة لقاء ديون والمخالفة لاحكام المادة (٤٨) من قانون البنوك رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ وتعديلاته اللاحقة وقد بلغ رصيد المخصصات الحالي ٢١٣,٤٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٢٣٩,٣٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

(١٧) حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩			حسابات جارية
	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
	دينار	دينار	دينار	
٤٣٦,٢٨٣	١,٥٢٢,٣٩٢	١,٥٢٢,٣٩٢	-	
٤٣٦,٢٨٣	١,٥٢٢,٣٩٢	١,٥٢٢,٣٩٢	-	المجموع

(١٨) حسابات العملاء الجارية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩					حسابات جارية
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	افراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٨١,٣٦١,٤٨٦	٨٨٠,٨١٧	٢٣,٥٤٨,٣٣٨	٢٩,١٨١,٣٥٥	١٢٧,٧٥٠,٩٧٦	
١٨١,٣٦١,٤٨٦	٨٨٠,٨١٧	٢٣,٥٤٨,٣٣٨	٢٩,١٨١,٣٥٥	١٢٧,٧٥٠,٩٧٦	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٨					حسابات جارية
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	افراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	٣٩٦,١٧٩	١٩,٦٦٨,٠٥٢	٢١,٠٩١,٣٧٨	١٠٢,٤٥٢,٩٧٤	
١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	٣٩٦,١٧٩	١٩,٦٦٨,٠٥٢	٢١,٠٩١,٣٧٨	١٠٢,٤٥٢,٩٧٤	المجموع

- بلغت ودائع القطاع العام داخل المملكة ٨٨٠,٨١٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ أي ما نسبته ٠,٤٩٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية (٣٩٦,١٧٩ دينار) أي ما نسبته ٠,٢٨٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
- بلغت الحسابات المحجوزة (مقيدة السحب) ٢,٠٩١,٩٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ أي ما نسبته ١,١٥٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية (٨٦٥,٩٦٥ دينار) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ أي ما نسبته ٠,٦٠٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية.
- بلغت الحسابات الجامدة ١١,٧٨٢,٩٢٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٢,٣٧٣,٣٤٦ دينار) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

(١٩) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول		تأمينات مقابل تمويلات مباشرة
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٠,٤٩٥,٨٤١	١١,٥٨٨,١٧٠	
١,٦٦١,٥١٦	٢٣,٧٧٣,٨٣٠	تأمينات مقابل تمويلات غير مباشرة
٣١٢,٩٠٧	٥١٣,٣٥٣	تأمينات أخرى
١٢,٤٧٠,٢٦٤	٣٥,٨٧٥,٣٥٣	المجموع

(٢٠) مخصصات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩					
رصيد نهاية السنة	ما تم رده الى الائرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٠,٧٨٥	-	-	-	٦٠,٧٨٥	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
٣٦١,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	-	٣٦١,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	مخصص التزامات محتملة
٤٢١,٧٨٥	٣٢٠,٠٠٠	-	٣٦١,٠٠٠	٣٨٠,٧٨٥	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٨					
رصيد نهاية السنة	ما تم رده الى الائرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	١٥,٢٦٤	٨,٥٥٤	-	٢٣,٨١٨	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦٠,٧٨٥	-	-	-	٦٠,٧٨٥	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
٣٢٠,٠٠٠	-	-	٣٢٠,٠٠٠	-	مخصص التزامات محتملة
٣٨٠,٧٨٥	١٥,٢٦٤	٨,٥٥٤	٣٢٠,٠٠٠	٨٤,٦٠٣	المجموع

(٢١) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة دخل البنك هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢,٦٠٣,٠٤٨	٤,٠٣١,٠٢٤	رصيد بداية السنة
٤,٤٨٨,٨٧٣	٨,١٢٣,٢٤١	ضريبة الدخل المستحقة
٣٥٤,٩٠٩	(٢٨٨,٨٣٤)	تسويات سنوات سابقة
(٢,٥٣٣,٩٦٠)	(٣,٦٠٢,٣٣٦)	ينزل: ضريبة الدخل المدفوعة عن سنوات سابقة
(٨٢٢,٨٤٦)	(١,٣٣٦,٨٢١)	ينزل: ضريبة الدخل المدفوعة مقدماً عن السنة الحالية
٤,٠٣١,٠٢٤	٦,٩٣٦,٢٨٤	رصيد نهاية السنة

ب- إن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة يتكون مما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
(٤,٤٨٨,٨٧٣)	(٨,١٢٣,٢٤١)	ضريبة الدخل المستحقة
(٨,٣٣٦)	(٥٧٠,٠٠٠)	تحرير موجودات ضريبية مؤجلة
(٣٥٤,٩٠٩)	-	تسويات سنوات سابقة
-	٢٨٢,٧٧٠	موجودات ضريبية مؤجلة / ذاتي
-	١,٢٢٤,٨١٤	موجودات ضريبية مؤجلة / مشترك
١٣٢,١٢٧	-	اثر تطبيق قانون الضريبة الجديد (الموجودات الضريبية) *
(٤,٧١٩,٩٩١)	(٧,١٨٥,٦٥٧)	المجموع

* تم استخدام نسبة ٣٥٪ لاحتساب مخصص ضريبة الدخل للعام ٢٠١٩ وذلك وفقا لقانون ضريبة الدخل والمبيعات رقم ٣٨ لعام ٢٠١٨ والذي تم البدء بتطبيقه اعتبارا من الاول من كانون الثاني ٢٠١٩ بالاضافة الى ما نسبته ٣٪ كمساهمات وطنية .

البنك:

تم خلال الربع الاول من عام ٢٠١٩ اجراء مصالحة مع دائرة ضريبة الدخل و المبيعات بخصوص القضايا الضريبية للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، وتم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام ٢٠١٥ ، كما تم قبول عام ٢٠١٨ ضمن نظام العينات الصادر عن دائرة ضريبة الدخل و المبيعات، إلا أنه تم التنسيب بإعادة فتح الملف لغايات تدقيق الكشف لهذا العام.

تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل و المبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.

الشركة التابعة:

شركة مسك للوساطة المالية : تم قبول كشف الدخل السنوي للأعوام من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ ضمن نظام العينات الصادر عن دائرة ضريبة الدخل و المبيعات، وتم الحصول على مخالصة ضريبية للعام ٢٠١٤ ، كما تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام من ٢٠١١ و لغاية ٢٠١٣ حيث تم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وكانت منظورة لدى المحكمة للمطالبة بتدوير خسائر دون أي أثر مالي حيث صدر قرار المحكمة لصالح الشركة وتم المصادقة على قرار الحكم من قبل محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز وجاري العمل على تنفيذ قرار الحكم.

وبرأي إدارة البنك والمستشار الضريبي ان المخصصات المأخوذة في القوائم المالية الموحدة كافية لاغراض الالتزامات الضريبية.

ج- موجودات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول					
	٢٠١٩					
	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						موجودات ضريبية مؤجلة
						موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية
٢٣,٠٩٨	٢٣,٠٩٨	٦٠,٧٨٥	-	-	٦٠,٧٨٥	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
١٣٠,٥٠٨	١٣٠,٥٠٨	٣٤٣,٤٤١	-	-	٣٤٣,٤٤١	مخصص تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة و مخصص عقارات مستملكة (تعليقات البنك المركزي)
-	٤٩,٥٨٥	١٣٠,٤٨٦	١٣٠,٤٨٦	-	-	مخصص خسائر ائتمانية للمرحلة الاولى والثانية - ذاتي
-	٩٦,٠٠٥	٢٥٢,٦٤٥	٢٥٢,٦٤٥	-	-	فروقات تطبيق معيار ١٦ - الخاص بالايجارات
-	١٣٧,١٨٠	٣٦١,٠٠٠	٣٦١,٠٠٠	-	-	مخصص التزامات محتملة
٥٧٠,٠٠٠	-	-	-	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	مصاريف قانونية
٧٢٣,٦٠٦	٤٣٦,٣٧٦	١,١٤٨,٣٥٧	٧٤٤,١٣١	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٠٤,٢٢٦	المجموع
						موجودات ضريبية مؤجلة مشتركة
-	١,٢٢٤,٨١٤	٣,٢٢٣,١٩٥	٣,٢٢٣,١٩٥	-	-	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للمرحلة الاولى و الثانية - مشترك
-	١,٢٢٤,٨١٤	٣,٢٢٣,١٩٥	٣,٢٢٣,١٩٥	-	-	المجموع

إن الحركة على موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٥٩٩,٨١٥	٧٢٣,٦٠٦	رصيد بداية السنة
١٣٢,١٢٧	-	أثر تطبيق قانون الضريبة
-	٢٨٢,٧٧٠	المضاف خلال السنة
(٨,٣٣٦)	(٥٧٠,٠٠٠)	المطفاً خلال السنة
٧٢٣,٦٠٦	٤٣٦,٣٧٦	رصيد نهاية السنة

- إن الحركة الحاصلة على موجودات ضريبية مؤجلة - مشتركة هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
-	-	رصيد بداية السنة
-	١,٢٢٤,٨١٤	المضاف خلال السنة
-	١,٢٢٤,٨١٤	رصيد نهاية السنة

د- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٣,٠٧٠,٦٥٢	١٧,٢٠١,٨٧٦	الربح المحاسبي للبنك
(٩٧١,٠٧٧)	(٤٢٤,٩٥٠)	ينزل : أرباح غير خاضعة للضريبة
٧٨٠,٩٦٤	٤,٢٦٩,٨٨٨	يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(٥,٩٣٥)	-	ينزل: خسائر مدورة من سنوات سابقة
١٢,٨٧٤,٦١٤	٢١,٠٤٦,٨١٤	الربح الضريبي للبنك
		ويعود الى
١٢,٧٣٢,٩٤٩	٢٠,٥٨٢,٦٦٨	الربح الضريبي للبنك (منفصلاً)
١٥١,٦٦٥	٤٦٤,١٤٦	الربح الضريبي للشركات التابعة والحليفة
٪٣٥	٪٣٨	نسبة ضريبة الدخل القانونية - البنك
٪٢٤	٪٢٨	نسبة ضريبة الدخل القانونية - الشركة التابعة
٪٣٤,٣	٪٣٨,٥	نسبة ضريبة الدخل الفعلية (السنة الحالية)

(٢٢) مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٣٧٧,٣٣٩	٣٣٨,٥٧٨	مصارييف مستحقة وغير مدفوعة
٣,١٧١,٥٥٣	٢,٦٠٨,١٨٦	شيكات مدير
٦٥,٠٠٧	١٩٤,٢٩٥	مخصص خسائر ائتمانية لبنود خارج قائمة المركز المالي - ذاتي - (إيضاح ٥٤) *
٢١٩,٣٨٦	٣٤٧,٠٧٥	مخصص خسائر ائتمانية لبنود خارج قائمة المركز المالي - مشترك - (إيضاح ٥٤) **
٤,٢٣٨,٤٠٨	٦,٤٠٤,٨٤٥	امانات مساهمين وامانات عملاء
٩,٦٣٧,٦٤٦	١٤,٧٣٣,٥٠٥	حصة العملاء من ارباح الاستثمار المشترك
٩,٧٩٨,٢٤٤	١٥,١٨٩,٨٦٠	امانات مؤقتة
٧١٤,٩٢٠	٩٩٨,١٨٣	مطالبات شركة فيزا
٦٠٦,٩٠٥	٣١٨,٦٢٤	أخرى
٢٨,٨١٩,٤٠٨	٤١,١٣٣,١٥١	المجموع

• **الخسائر الائتمانية المتوقعة**

* **خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة**

أ - ذاتي

- إن الحركة على مجموع التمويلات غير المباشرة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٤٦,٦٣٧,١٤٥	٥٠,٠٠٠	-	١,٨٣٦,١٥٩	-	٤٤,٧٦٠,٩٨٦	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
٥٥,٩٣١,٢٣٥	-	-	٤,٣٦٨,١٧٢	-	٥١,٥٦٣,٠٦٣	التعرضات الجديدة خلال السنة
(٢١,٩٧١,١٢٩)	-	-	(٥٣٨,٩٥٠)	-	(٢١,٤٣٢,١٧٩)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(١,٢٤٨,٧٠٩)	-	١,٢٤٨,٧٠٩	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التمويلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
٨٠,٥٩٧,٢٥١	٥٠,٠٠٠	-	٤,٤٠٦,٦٧٢	-	٧٦,١٤٠,٥٧٩	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة / ذاتي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٥,٠٠٧	-	-	٩,٣٦١	-	٥٥,٦٤٦	رصيد بداية السنة
١٦٥,٤٨٤	-	-	٥٢,٦٣١	-	١١٢,٨٥٣	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(٢٧,٥٩٠)	-	-	(٤,٩٧٩)	-	(٢٢,٦١١)	خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(٤,٣٨٢)	-	٤,٣٨٢	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(٨,٦٠٦)	-	-	-	-	(٨,٦٠٦)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التمويلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
١٩٤,٢٩٥	-	-	٥٢,٦٣١	-	١٤١,٦٦٤	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة - الكفالات

توزيع اجمالي التمويلات غير المباشرة / الكفالات

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	
		تجميعي	افرادي				
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
ضئيل المخاطر	-	-	-	-	-	-	-
شبه خالية من المخاطر	١٦,٨٩٧,٥٠٤	-	-	-	-	١٦,٨٩٧,٥٠٤	-
منخفض المخاطر	١٥٥,٢٥٠	-	-	-	-	١٥٥,٢٥٠	١٠,٣٩٦
معتدل المخاطر	١,٥٦٠,٩١٣	-	-	-	-	١,٥٦٠,٩١٣	-
مقبول المخاطر	٥,٤٣٥,٤٤٧	-	-	-	-	٥,٤٣٥,٤٤٧	٣٠٠
مقبول مع عناية واجبة	٦,١٧٧,٦٥٤	-	-	-	-	٦,١٧٧,٦٥٤	-
تحت المراقبة	-	-	١,٦٩٨,٧٩٦	-	-	١,٦٩٨,٧٩٦	-
خسارة	-	-	-	-	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	-
غير مصنف	١,٣٠٩,٠٠٧	-	٢,٢٤٣,٧١١	-	-	٣,٥٥٢,٧١٨	٢٠,٤٩٩,٤٧٦
المجموع	٣١,٥٣٥,٧٧٥	-	٣,٩٤٢,٥٠٧	-	٥٠,٠٠٠	٣٥,٥٢٨,٢٨٢	٢٠,٥١٠,١٧٣

- إن الحركة على التمويلات غير المباشرة / كفالات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٩,٦٦١,٧٠٩	-	٧٩٨,٤٦٣	-	٥٠,٠٠٠	٢٠,٥١٠,١٧٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	١٤,٠٠٣,٧٣٧	-	٣,٩٠٤,٠٠٧	-	-	١٧,٩٠٧,٧٣٤
التعرضات المسددة	(٢,٣٥٠,٦٧٤)	-	(٥٣٨,٩٥٠)	-	-	(٢,٨٨٩,٦٢٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٢١,٠١٣	-	(٢٢١,٠١٣)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣١,٥٣٥,٧٧٥	-	٣,٩٤٢,٥٠٧	-	٥٠,٠٠٠	٣٥,٥٢٨,٢٨٢

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة / كفالات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٢٥,٨٥١	-	٥,٢١٧	-	-	٣١,٠٦٨
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٦٠,٤٣٣	-	٤٩,٤٣٨	-	-	١٠٩,٨٧١
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٤,٧٢٠)	-	(٤,٩٧٩)	-	-	(٩,٦٩٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٣٨	-	(٢٣٨)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١,٣٣٩)	-	-	-	-	(١,٣٣٩)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٨٠,٤٦٣	-	٤٩,٤٣٨	-	-	١٢٩,٩٠١

*** خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة - الاعتمادات والقبولات**
توزيع اجمالي التمويلات غير المباشرة / الاعتمادات والقبولات

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ضئيل المخاطر	-	-	-	-	-	-	-
منخفض المخاطر	٢٦٠,٩٠٤	-	-	-	-	٢٦٠,٩٠٤	-
معتدل المخاطر	٨,٤٦٢,٨٨٩	-	-	-	-	٨,٤٦٢,٨٨٩	-
مقبول المخاطر	١٥,٤٤٨,٥٧٧	-	-	-	-	١٥,٤٤٨,٥٧٧	-
تحت المراقبة	-	-	٤٦٤,١٦٥	-	-	٤٦٤,١٦٥	-
غير مصنف	٢٠,٤٣٢,٤٣٤	-	-	-	-	٢٠,٤٣٢,٤٣٤	٢٦,١٢٦,٩٧٣
المجموع	٤٤,٦٠٤,٨٠٤	-	٤٦٤,١٦٥	-	-	٤٥,٠٦٨,٩٦٩	٢٦,١٢٦,٩٧٣

- إن الحركة على التمويلات غير المباشرة / الاعتمادات والقبولات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٢٥,٠٩٩,٢٧٧	-	١,٠٢٧,٦٩٦	-	-	٢٦,١٢٦,٩٧٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٣٧,٥٥٩,٣٣٦	-	٤٦٤,١٦٥	-	-	٣٨,٠٢٣,٥٠١
التعرضات المسددة	(١٩,٠٨١,٥٠٥)	-	-	-	-	(١٩,٠٨١,٥٠٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,٠٢٧,٦٩٦	-	(١,٠٢٧,٦٩٦)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٤,٦٠٤,٨٠٤	-	٤٦٤,١٦٥	-	-	٤٥,٠٦٨,٩٦٩

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة / الاعتمادات والقبولات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٢٩,٧٩٥	-	٤,١٤٤	-	-	٣٣,٩٣٩
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٥٢,٤٢٠	-	٣,١٩٣	-	-	٥٥,٦١٣
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(١٧,٨٩١)	-	-	-	-	(١٧,٨٩١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٤,١٤٤	-	(٤,١٤٤)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٧,٢٦٧)	-	-	-	-	(٧,٢٦٧)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٦١,٢٠١	-	٣,١٩٣	-	-	٦٤,٣٩٤

** خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة

ب - مشترك

- إن الحركة على التمويلات غير المباشرة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥٨,٧٥٥,٣٨٤	-	٥,١٠١,٣٣٩	-	-	٦٣,٨٥٦,٧٢٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٧٠,٣٨٦,٠٠٨	-	٢,٢٢٠,٢٦٠	-	-	٧٢,٦٠٦,٢٦٨
التعرضات المستحقة	(٣٩,٩٨٢,٧١١)	-	(٢,٤٣٦,٣٠٤)	-	-	(٤٢,٤١٩,٠١٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣,٢٢٠,٤١٤	-	(٣,٢٢٠,٤١٤)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٩٩,٧٨٠)	-	٥٩٩,٧٨٠	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التمويلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩١,٧٧٩,٣١٥	-	٢,٢٦٤,٥١١	-	-	٩٤,٠٤٣,٨٢٦

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة / مشترك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٧١,٢٨٦	-	٤٨,١٠٠	-	-	٢١٩,٣٨٦
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٩٤,٢٩٧	-	٥٢,٤١٠	-	-	١٤٦,٧٠٧
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٤٥,٧١٤)	-	(٢٣,٧٩١)	-	-	(٦٩,٥٠٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٤,٣٠٩	-	(٢٤,٣٠٩)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٠٤٥)	-	١,٠٤٥	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٥٠,٤٧٧	-	١٠	-	-	٥٠,٤٨٧
التمويلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٩٣,٦١٠	-	٥٣,٤٦٥	-	-	٣٤٧,٠٧٥

**** خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة**
توزيع اجمالي التمويلات غير المباشرة / سقوف غير مستغلة

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩						٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	افراي	تجميعي	افراي	تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ضئيل المخاطر	١,٨٨٧,٥٦٥	-	-	-	-	١,٨٨٧,٥٦٥	-
شبه خالية من المخاطر	٢,٢٥٩,٩٨٢	-	-	-	-	٢,٢٥٩,٩٨٢	-
منخفض المخاطر	٧,٩٨١,٠٤١	-	-	-	-	٧,٩٨١,٠٤١	-
معتدل المخاطر	٤٥,٨٩٠,٨١١	-	-	-	-	٤٥,٨٩٠,٨١١	٩٩١,٩٩٦
مقبول المخاطر	٢٣,٦٥٣,٦٠٧	-	-	-	-	٢٣,٦٥٣,٦٠٧	١,٤٧٣,٦١٦
مقبول مع عناية واجبة	١,٢١٣,٨٢٥	-	-	-	-	١,٢١٣,٨٢٥	-
تحت المراقبة	-	-	٢,٢٢٥,٣٨٦	-	-	٢,٢٢٥,٣٨٦	٨٧٠,٧٧١
غير مصنف	٨,٨٩٢,٤٨٤	-	٣٩,١٧٥	-	-	٨,٩٣١,٦٥٩	٦٠,٥٢٠,٢٤٠
المجموع	٩١,٧٧٩,٣١٥	-	٢,٢٦٤,٥٦١	-	-	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	٦٣,٨٥٦,٦٢٣

- إن الحركة على التمويلات غير المباشرة / سقوف غير مستغلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افراي	تجميعي	افراي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥٨,٧٥٥,٣٨٤	-	٥,١٠١,٢٣٩	-	-	٦٣,٨٥٦,٦٢٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٧٠,٣٨٦,٠٠٨	-	٢,٢٢٠,٢٦٠	-	-	٧٢,٦٠٦,٢٦٨
التعرضات المسددة خلال السنة	(٣٩,٩٨٢,٧١١)	-	(٢,٤٣٦,٣٠٤)	-	-	(٤٢,٤١٩,٠١٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣,٢٢٠,٤١٤	-	(٣,٢٢٠,٤١٤)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٩٩,٧٨٠)	-	٥٩٩,٧٨٠	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩١,٧٧٩,٣١٥	-	٢,٢٦٤,٥٦١	-	-	٩٤,٠٤٣,٨٧٦

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة / سقوف غير مستغلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٧١,٢٨٦	-	٤٨,١٠٠	-	-	٢١٩,٣٨٦
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٩٤,٢٩٧	-	٥٢,٤١٠	-	-	١٤٦,٧٠٧
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٤٥,٧١٤)	-	(٢٣,٧٩١)	-	-	(٦٩,٥٠٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٤,٣٠٩	-	(٢٤,٣٠٩)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٠٤٥)	-	١,٠٤٥	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٥٠,٤٧٧	-	١٠	-	-	٥٠,٤٨٧
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٩٣,٦١٠	-	٥٣,٤٦٥	-	-	٣٤٧,٠٧٥

(٢٣) حسابات الاستثمار المشترك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
افراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	حكومة وقطاع عام	بنوك ومؤسسات مالية	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٩٠,٢٤١,٥٨١	١٢,٥١٤,٩١٤	٦,٨٦٨,٥٤٤	٢,٠٢٤,٨٢٧	١١,٨٦٥,٦٧٩	١٢٣,٥١٥,٥٤٥	حسابات التوفير
٥٨٤,٢٤٦,٨٨١	١٣٣,٥٦٠,٤٥٧	٧٢,١٤٢,٩٦٤	٤٩,٨٩٧,٠٧٩	٢١,٧٦٧,٢٩٨	٨٦١,٦١٤,٦٧٩	حسابات لأجل / الودائع الاستثمارية
٦٦,٢٦٩,٢٦٦	٧,٠٣١,٣٤٠	٦,٨٦٩,١٦١	١٣,٥٤٧,٦٧٥	١٩,٧٤٥,٢٥٦	١١٣,٤٦٢,٦٩٨	شهادات الابداع الاستثمارية
٧٤٠,٧٥٧,٧٢٨	١٥٣,١٠٦,٧١١	٨٥,٨٨٠,٦٦٩	٦٥,٤٦٩,٥٨١	٥٣,٣٧٨,٢٣٣	١,٠٩٨,٥٩٢,٩٢٢	المجموع
٢٤,٦٧١,٢٢١	٥,٢٤١,٩٥٦	٢,٩٦١,١١٥	٢,٣٨١,٧٠٠	١,١٦٧,٤٢٩	٣٦,٤٢٣,٤٢١	حصة المودعين من عوائد الاستثمار
٧٦٥,٤٣٨,٩٤٩	١٥٨,٣٤٨,٦٦٧	٨٨,٨٤١,٧٨٤	٦٧,٨٥١,٢٨١	٥٤,٥٤٥,٦٦٢	١,١٣٥,٠١٦,٣٤٣	اجمالي حسابات الاستثمار المشترك

٣١ كانون الأول ٢٠١٨						
افراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	حكومة وقطاع عام	بنوك ومؤسسات مالية	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٧,٣٢١,٤٨٠	١١,٩٩٥,٥١٤	١,٦٤١,٥٤٣	٦٣٣,٩٥٤	٢٦٦,٥٢٠	٨١,٨٩٩,٠١١	حسابات التوفير
٤٢٥,٦٣٥,٦٦١	٩٠,١٧٩,٩٠٧	٦٤,٢٧٠,٧١٠	٣٦,٧٥٠,٠٢٦	٩٨٦,٣٥٣	٦١٧,٨٢٢,٦٥٧	حسابات لاجل / الودائع الاستثمارية
٣٥,٢٦٦,٩٥٦	١,٣٦٥,٠٩٤	٣,٣٢١,٢٨٠	١٢,٥١٤,٩٦٨	٩,٥٢٦,٢٧٠	٦١,٩٩٤,٥٦٨	شهادات الودائع الاستثمارية
٥٢٨,٢٢٤,٠٩٧	١٠٣,٥٤٠,٥١٥	٦٩,٢٣٣,٥٣٣	٤٩,٩٣٨,٩٤٨	١٠,٧٧٩,١٤٣	٧٦١,٧١٦,٢٣٦	المجموع
١٧,١٦٧,٥١١	٣,٢٨١,٣٠٦	٢,٤٢٨,٣٢٦	١,٨٠٥,٥٣٢	٤٨٧,٣٧٧	٢٥,٢٧٠,٠٥٢	حصة المودعين من عوائد الاستثمار
٥٤٥,٣٩١,٦٠٨	١٠٦,٩٢١,٨٢١	٧١,٦٦١,٨٥٩	٥١,٧٤٤,٤٨٠	١١,٢٦٦,٥٢٠	٧٨٦,٩٨٦,٢٨٨	اجمالي حسابات الاستثمار المشترك

تشارك حسابات الاستثمار المشترك بالارباح بناء على الأوزان التالية:

- من ٢٠٪ إلى ٣١٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالدينار الأردني .
- من ١٤٪ إلى ٣٥٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالعملات الأجنبية .
- من ٤٨٪ إلى ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالدينار الاردني .
- من ١٨٪ إلى ٤٧٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالعملات الأجنبية .
- ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الودائع الاستثمارية بالدينار الاردني .
- من ٨٠٪ إلى ٨٥٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الودائع الاستثمارية بالعملات الأجنبية .
- بلغت النسبة العامة للارباح على الدينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٤,٠٩٪) (مقابل (٣,٧٩٪) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) .
- بلغت النسبة العامة للارباح على الدولار الامريكي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٢,٣١٪) (مقابل (١,٧٠٪) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) .
- بلغت حسابات الاستثمار المشترك للحكومة و القطاع العام ٦٧,٨٥١,٢٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ اي ما نسبته ٥,٩٨٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك، (مقابل ٥١,٧٤٤,٤٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ اي ما نسبته ٦,٥٨٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك).
- بلغت الحسابات المحجوزة (مقيدة السحب) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مبلغ ٦٣٢,١٤٨ دينار أي ما نسبته ٠,٠٦٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك، (مقابل مبلغ ٥٣,٢٤٩ دينار أي ما نسبته ٠,٠١٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).
- بلغت حسابات الاستثمار الجامدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مبلغ ١١,٠٢٨,٣٥٣ دينار (١٠,٢٥٠,٤٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

(٢٤) صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار

أ- ان الحركة على صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٧,٤٤١,٠٠٨	٢٠,٩٥٩,٨٤٥	رصيد بداية السنة
٦,٢١٧,١٤٨	٢,٤١٦,٩٠٢	يضاف: المحول من إيرادات الاستثمار المشترك خلال السنة **
(٣,٩٧٠)	-	ينزل: ديون معدومة
(٣٩٤,٣٧١)	(٣٠٩,٨١٦)	ينزل: خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك تخص سنوات سابقة * (إيضاح ٢٥/ب)
(٢٦٣,٣٨٨)	(٦٨٨,٥٩٩)	ينزل: ضريبة سنوات سابقة - إيرادات مشتركة *
(٢,٠٣٦,٥٨٢)	(٦٤١,٠٠٧)	ينزل: ضريبة الدخل المستحقة
-	(٢١,٧٣٧,٣٢٥)	ينزل: المحول الى مخصصات للبنود المشتركة كما في الاول من أيار ٢٠١٩ **
٢٠,٩٥٩,٨٤٥	-	رصيد نهاية السنة

ب- ان رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار موزع كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠١٨	٢٠١٩		
دينار	دينار		
٢٠,٩٥٩,٨٤٥	-		رصيد نهاية السنة **
١٣٧,٧٥٣	-	١٠	مقابل خسائر ائتمانية متوقعة موجودات مالية من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك
٨٦,٣١١	-	٦	مقابل خسائر ائتمانية متوقعة استثمارات وكالة دولية
٣,٠٦١,٨٧١	-	٨	مقابل خسائر ائتمانية متوقعة ذمم إجارة منتهية بالتملك
١٥,٤٤٤,١٤٦	-	٨	مقابل خسائر ائتمانية متوقعة ذمم البيوع المؤجلة
٢١٩,٣٨٦	-	٢٢	مقابل خسائر ائتمانية متوقعة بنود خارج قائمة المركز المالي/مشارك
٦٤,٣٨١	-	١٦	مقابل تدني موجودات مستملكة سدادا لديون -مشارك
١,٩٤٥,٩٩٧	-		الرصيد المتبقي

* يخص خسائر سنوات سابقة (أسهم وصكوك) تم بيعها ضمن محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب الاستثمار المشترك وضريبة مدفوعة عن سنوات سابقة تخص إيرادات مشتركة استنادا للمادة رقم ١٢,٤ والمادة رقم ١٥ من السياسة التي تنظم العلاقة بين البنك (المضارب) واصحاب حسابات الاستثمار (أصحاب المال) المعتمدة والتي تنص على انه اذا بدأت عمليات استثمار مشترك واستمرت من سنوات سابقة، وتبين في النتيجة وفي سنة معينة أن تلك العمليات الاستثمارية كانت من حيث النتيجة عمليات خاسرة، فتغطي خسارتها من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار، على اعتبار أنها نفذت في عام سابق أو أعوام سابقة.

** في ظل تعديل قانون البنوك رقم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والغاء صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار لدى البنوك الاسلامية، قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ باقتطاع ما نسبته ١٠٪ لغاية الاول من ايار ٢٠١٩ (١٠٪) للسنة المالية المنتهية ٣١ كانون الاول ٢٠١٨) حيث صدر تعميم البنك المركزي بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٩ يقتضي الغاء صندوق مواجهه مخاطر الاستثمار لدى البنوك الاسلامية كما تم العمل على توزيع رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وذلك من خلال رصد مخصصات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وذمم الاجارة والذمم الاخرى والتمويلات غير العاملة وتحت المراقبة والتدني في الموجودات والالتزامات المحتملة واية التزامات ممولة من أصحاب الاستثمار المشترك كما في ٣٠ نيسان ٢٠١٩، كما تقرر تحميل المخصصات مقابل الموجودات الممولة من اصحاب حسابات الاستثمار المشترك على ارباح الوعاء الاستثماري المشترك (إيضاح ٢) حيث بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتركة المحملة على الوعاء المشترك اعتباراً من نفاذ التعليمات الجديدة ٥,٠٧٠,٧١٨ دينار وحتى نهاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٩.

ج- مخصص ضريبة صندوق مواجهة الاستثمار:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١,٦٩٥,٢٩٧	٢,٠٥٢,٥٦٦	رصيد بداية السنة
٢,٠٣٦,٥٨٢	٦٤١,٠٠٧	ضريبة الدخل المستحقة على المحول من أرباح الاستثمار
١,٦٧٩,٣١٣	(١,٩٠٦,٤٢٤)	ينزل : ضريبة الدخل المدفوعة
٢,٠٥٢,٥٦٦	٧٨٧,١٤٩	رصيد نهاية السنة

- تم خلال الربع الاول من عام ٢٠١٩ اجراء مصالحة مع دائرة ضريبة الدخل و المبيعات بخصوص القضايا الضريبية للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، وتم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام ٢٠١٥ ، كما تم قبول عام ٢٠١٨ ضمن نظام العينات الصادر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، إلا أنه تم التنسيب بإعادة فتح الملف لغايات تدقيق الكشف لهذا العام.
- تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل و المبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.

(٢٥) احتياطي القيمة العادلة

ان الحركة على احتياطي القيمة العادلة كانت كما يلي:
أ- ذاتي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إحتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
(٥٧٦)	(٢٤,٥١٠)	رصيد بداية السنة
(٢٤,٥١٠)	-	(خسائر) غير متحققة أسهم
(٤,١٧٢)	١٣٩,٠٦٧	أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية
٤,٧٤٨	(١١٤,٥٥٧)	(أرباح) خسائر أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع
(٢٤,٥١٠)	-	رصيد نهاية السنة

ب- مشترك

إحتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك - مشترك		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠١٨	٢٠١٩
		دينار	دينار
رصيد بداية السنة		(٨٢٠,١٢١)	(٥٥٢,٦٦٥)
أرباح (خسائر) غير متحققة أدوات دين		(٧٠,٢١٠)	٤٩٢,٤٧٠
خسائر أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك منقولة لصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار نتيجة البيع		٣٩٤,٣٧١	٣٠٩,٨١٦
(خسائر) غير متحققة أسهم		(٤٩,٠٨٢)	(٢٠١,٤٦٤)
ارباح بيع موجودات مالية		(٧,٦٣٣)	-
رصيد نهاية السنة		(٥٥٢,٦٦٥)	٤٨,١٥٧

(٢٦) راس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار موزعاً على ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد دينار واحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

(٢٧) الاحتياطات

- إحتياطي قانوني:

تُمثل المبالغ المُتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة (١٠٪) وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المُساهمين.

إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الإحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقيد
	٢٠١٨	٢٠١٩	
	دينار	دينار	
إحتياطي قانوني	٢٥,٩٠٢,٠٦٩	٢٤,١٨١,٨٨١	متطلبات قوانين (البنوك والشركات)

(٢٨) ارباح مدورة

٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٤,٩٧١,٢٥٠	١٧,١٣٧,٦١١	رصيد بداية السنة
(١٩١,٦٠٣)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
١٤,٧٧٩,٦٤٧	١٧,١٣٧,٦١١	رصيد بداية السنة المعدل
٣٠٠,٠٠٠	-	المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة
(١,٣٠٧,٠٦٥)	(١,٧٣٠,١٨٨)	المحول الى الاحتياطي القانوني
(٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٧,٠٠٠,٠٠٠)	الأرباح الموزعة
١٩,١١٦	-	أثر استبعاد استثمار في شركة تابعة
(٤,٧٤٨)	١١٤,٥٥٧	ارباح بيع موجودات مالية من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٨,٣٥٠,٦٦١	١٠,٠١٦,٢١٩	الربح للسنة
١٧,١٣٧,٦١١	١٨,٥٤٨,١٩٩	رصيد نهاية السنة

- يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ ٤٣٦,٣٧٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧٣٣,٦٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) يحظر التصرف به بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي يمثل موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية.

أرباح مقترح توزيعها على المساهمين

- أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠ بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (٥) مليون دينار على المساهمين عن عام ٢٠١٩ وبنسبة ٥٪ من رأس المال المصرح به و المدفوع و ذلك من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع، و هذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(٢٩) إيرادات البيوع المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول				
٢٠١٨		٢٠١٩		
ذاتي	مشارك	ذاتي	مشارك	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				الأفراد (التجزئة)
٩٢,١٧٦	١١,٨٤٨,٦٢٤	٩٧,٩٤١	١٥,٤٠٩,٣٦٩	مرايحات للآمر بالشراء
-	١,٦٠٨,٦٦٠	-	١,٩٣٥,٥٤٠	التمويلات العقارية
				الشركات الكبرى
-	٣٥٢,٥٣١	-	٦٥٤,٧٠٥	مرايحات دولية
-	١٦,٣٠٣,٤٧٢	-	٢١,٣٦٢,٣٥٦	مرايحات للآمر بالشراء
				مؤسسات صغيرة و متوسطة
-	٨٢١,٣٥٨	-	١,٦٣٠,٣٧٥	مرايحات للآمر بالشراء
٩٢,١٧٦	٣٠,٩٣٤,٦٤٥	٩٧,٩٤١	٤٠,٩٩٢,٣٤٥	المجموع

(٣٠) إيرادات موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول				
٢٠١٨		٢٠١٩		
ذاتي	مشارك	ذاتي	مشارك	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٣٢,٤٢٦	٦٧,٩٢٧,٩١٥	٩٦٩,٣٦٣	٧٧,٣٩١,٠٤٨	اجارة منتهية بالتمليك - عقارات
-	٣,٤٨٧,٦٠٢	-	٢,٥٧٢,٦٤٥	اجارة منتهية بالتمليك - آلات
(٤٦٢,٦٣١)	(٤٥,٣١٦,٤٢٢)	(٧٩٨,٨٤٧)	(٤٩,٥٤٥,٩٧٢)	استهلاك موجودات اجارة منتهية بالتمليك
١٥٩,٧٩٥	٢٦,٠٩٩,٠٩٥	١٧٠,٥١٦	٣٠,٤١٧,٧٢١	المجموع

(٣١) أرباح استثمارات وكالة دولية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١,٠٩١,٤٦٩	١,٩٦٠,٥٨٤	أرباح استثمارات وكالة دولية
١,٠٩١,٤٦٩	١,٩٦٠,٥٨٤	المجموع

(٣٢) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

مشاركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٤٦,٦٣٣	٣,٩٦٧	عوائد توزيعات اسهم
٣٥,٨٨٥	١٢٤,١٤٠	أرباح بيع موجودات مالية
١,٢٥١,٠٦١	١,٣٤٧,١٥١	عوائد الصكوك
١,٣٣٣,٥٧٩	١,٤٧٥,٢٥٨	المجموع

(٣٣) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة								
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول								
٢٠١٨				٢٠١٩				
المجموع	ارباح موزعه	ارباح غير متحققة	ارباح مُتحققة	المجموع	ارباح موزعه	(خسائر) غير متحققة	ارباح مُتحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٢٠,٢٣٥	-	١٩,٥٤٧	٦٨٨	١٢٣,٣٤٣	-	(٧١)	١٢٣,٤١٤	صكوك
٢٠,٢٣٥	-	١٩,٥٤٧	٦٨٨	١٢٣,٣٤٣	-	(٧١)	١٢٣,٤١٤	المجموع

(٣٤) أرباح موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢,١٠٧,٧٣١	٤,١٢٦,٣٨٥	صكوك
٢,١٠٧,٧٣١	٤,١٢٦,٣٨٥	المجموع

(٣٥) أرباح (خسائر) تقييم عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشتركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
(٦٩٧)	٦,٢٦٧	أرباح (خسائر) تقييم عملات أجنبية
(٦٩٧)	٦,٢٦٧	المجموع

(٣٦) حصة اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		عملاء
٦٩٠,٤٥٠	٩١٩,٣١٩	ايرادات حسابات التوفير
٢٢,٠٥٨,٧٥٦	٣٠,٥١٥,١١٩	ايرادات حسابات لأجل
٢,٠٣٣,٤٦٩	٣,٨٢١,٥٥٤	ايرادات حسابات شهادات الإيداع الاستثمارية
٢٤,٧٨٢,٦٧٥	٣٥,٢٥٥,٩٩٢	مجموع ايرادات العملاء
		بنوك
٤٨٧,٣٧٧	١,١٦٧,٤٢٩	ايرادات حسابات بنوك ومؤسسات مالية
٤٨٧,٣٧٧	١,١٦٧,٤٢٩	مجموع ايرادات البنوك
٢٥,٢٧٠,٠٥٢	٣٦,٤٢٣,٤٢١	المجموع

(٣٧) حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضاربا ورب مال

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة		
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٩,٦٣٢,٩٢١	٢٧,٥٦٥,٦٨٣	بصفته مضاربا
١١,٠٥١,٣٦٢	٧,٥٢٣,٦٥٢	بصفته رب مال
٣٠,٦٨٤,٢٨٣	٣٥,٠٨٩,٣٣٥	المجموع

(٣٨) إيرادات البنك الذاتية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

ذاتية		ايضاح	
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول			
٢٠١٨	٢٠١٩		
دينار	دينار		
٦٢٢,٤٢٦	٩٦٩,٣٦٣	٣٠	ايرادات موجودات اجارة منتهية بالتمليك
٩٢,١٧٦	٩٧,٩٤١	٢٩	ايرادات البيوع المؤجلة
٥٠٠	٣٧,٥٠٠		توزيعات نقدية -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٧١٥,١٠٢	١,١٠٤,٨٠٤		المجموع

(٣٩) حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
دينار	دينار	
٢٨٧,٣٥١	٧٠٥,٣٦٩	إيرادات ذمم البيوع
(١٠٤,٤٠٢)	(٤٣٢,٣١٣)	ينزل : حصة الموكل
١٨٢,٩٤٩	٢٨٣,٠٥٦	حصة البنك (الوكيل) - بيان (أ)

يمثل هذا البند إيرادات مرابحات للآمر بالشراء ومن ضمن وكالة الاستثمار المقيد الموقعة مع البنك المركزي الاردني.

(٤٠) أرباح العملات الأجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٥١٠,٥٣٣	١,٠٧٥,٧٨٢	ناتجة عن التداول / التعامل
٥١٠,٥٣٣	١,٠٧٥,٧٨٢	المجموع

(٤١) إيرادات الخدمات المصرفية (بالصافي)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٩٨١,٣٣٣	١,٢٠٣,٩٦١	عمولات تمويلات غير مباشرة
١,٨٧٧,٢٠٦	٢,١١٩,٢٩٥	عمولات تمويلات مباشرة
٢,١٢٥,٧٤٤	٣,٠٩٢,٨٠٤	عمولات أخرى
(٦٤٠,٦٠٨)	(١,٠١٣,٠٩٦)	ينزل: عمولات مدينة
٤,٣٤٣,٦٦٥	٥,٤٠٢,٩٦٤	المجموع

(٤٢) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٤,٣٧٢	٨,١١٦	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
٢١٧,٧٩١	٤,٩٧٤	أرباح بيع موجودات تم استهلاكها و موجودات آلت ملكيتها إلى البنك *
١٥,٢٨٨	-	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
١٤,٧٧٠	٧٣,٣٠٥	تعويض استهلاك وزارة الاشغال من اراضي مملوكة للبنك
١٠,١٤٦	٤,١٦٠	عضوية البنك في مجلس إدارة الشركة الاردنية لتجهيز الاسمدة
١٥,٢٦٤	-	المحرر من مخصصات أخرى
-	٤٥٩,٩٥١	إيرادات ناتجة عن تسوية حسابات
١٤,٦٣٧	٢٤,٩١٣	إيرادات أخرى
٢٩٢,٢٥٨	٥٧٥,٤١٩	المجموع

* تخص الإيرادات الذاتية فقط حيث ان هناك ارباح بيع تخص الجزء المشترك تبلغ ٦٤,٤٩٢ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ (صفر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨).

(٤٣) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٠,١٦١,٠٦٢	١٠,٦٣٦,٢٠٣	رواتب ومنافع وعلاوات ومكافآت موظفين
١,١٢٦,٢٩٧	١,١١١,٠٢٣	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
٥٦٤,٧٨٩	٥٢٨,٩٨٢	نفقات طبية
١٨٩,٠٢٥	١٤٣,٣٥٦	تدريب موظفين
٣٨,٧٦٩	٣٦,٢٣٨	نفقات تأمين
٣٨٨,٢٨٥	٦٩٦,١٦٤	نفقات موظفين أخرى
١٢,٤٦٨,٢٢٧	١٣,١٥١,٩٧٦	المجموع

(٤٤) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٣٠٢,٩٤٥	٢٩٥,٨٨١	قرطاسية ومطبوعات
٤٩٦,٢٧٢	٥٩٧,٥٠٠	بريد وهاتف وسويقت وخطوط اتصال
٤٤٩,٤٥٠	٤٥٧,٩٨٤	كهرباء و مياه و محروقات
١٨١,١٠٦	١٣٢,٨٠٤	مصاريف سفر وتنقلات
٧٩٢,١٦٥	٨٦٣,٢٢٨	دعاية واعلان وتسويق
٣٩٨,١٦٨	٣٨١,٣٦٥	اشتراقات ورسوم
٥٣١,٨٩٦	٤٦٥,٦٥٨	صيانة و نظافة
٤٧٤,١٩٥	٣٦٩,٠٢٥	رسوم ورخص
٤٧٤,٧٦١	٥٤١,٠٥٦	مصاريف اجتماعات مجلس ادارة
٩٢٨,٣١٤	١,٠٩٣,٦٧١	مصاريف انظمة المعلومات
٣١٠,٣٨٥	٣٦٠,٧٤٢	مصاريف التامين والحماية
٩٦,٨٤٢	١٤٢,٥٤٢	تبرعات
١٧٨,٧٢١	١٤١,٨٥١	اتعاب ادارية واستشارات
٩٢,٢٦٩	١٢٦,٢٨٨	اتعاب مهنية
٥٣,٤٣٨	٥٥,٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الادارة
٩٨,٠٥٣	٨٣,٥٠٣	مصاريف الضيافة
٩١,٢٧٢	١١٧,٧٠٠	مصاريف نقل نقود
١١٦,٠٧٩	١٤٠,٧١٧	مصاريف قانونية - ذاتية
٣٢٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠	مصاريف التزامات محتملة
٢٥٠,٥٧٦	٢٤٧,٨٤٣	متفرقة
٦,٦٣٦,٩٠٧	٦,٦٥٥,٣٥٨	المجموع

(٤٥) حصة السهم من ربح السنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٨,٣٥٠,٦٦١	١٠,٠١٦,٢١٩	ربح السنة
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
فلس / دينار	فلس / دينار	
٠/٠٨٤	٠/١٠٠	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

(٤٦) النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١١٨,٧٦٧,٣٥٨	٢٧٨,٨١٦,٥٥٢	النقد والارصدة لدى البنك المركزي تستحق خلال ثلاثة اشهر
١٣,٢٦٤,٩٢٣	٦,٥١٣,٥٤٣	يضاف: ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة اشهر
(٤٣٦,٢٨٣)	(١,٥٢٢,٣٩٢)	ينزل: حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية تستحق خلال ثلاثة اشهر
١٣١,٥٩٥,٩٩٨	٢٨٣,٨٠٧,٧٠٣	المجموع

(٤٧) معاملات مع اطراف ذات علاقة

يدخل البنك في معاملات مع المساهمين واعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك و باستخدام نسب المراقبة والعمولات التجارية، إنَّ جميع ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تُعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات وفيما يلي ملخص المعاملات مع اطراف ذات علاقة:

المجموع ٣١ كانون الأول		أعضاء مجلس الإدارة	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار*	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	كبار المساهمين	الإدارة العليا	
٢٠١٨	٢٠١٩						
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:
٦,٠٩٤,٦١٩	٢٣٩,٠٧٦	-	٢٣٩,٠٧٦	-	-	-	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣٣,٩٢٣,٤٣٦	٣٩,٣٤٢,٠٤٦	٣٠,٧٣٠	١٩,٢٤١,٤٨٠	١٩,١٨٦,٠٢٧	٨٦٨,٧٧١	١٥,٠٣٨	حسابات الاستثمار المشترك والحسابات الجارية
٤٧٢,٢٢٢	٥١٣,٤٦١	-	-	٤٦,٧٨٨	٤٦٦,٧٧٣	-	ذمم بيوع مؤجلة و التمويلات
٧٤٧,١٢١	١,٨٥٤,٠٩٠	-	-	٦٩٠,٦٤٧	١,١٦٣,٤٤٣	-	موجودات اجارة منتهية بالتمليك
							بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :
-	-	-	-	-	-	-	كفالات

عناصر قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		أعضاء مجلس الإدارة	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار*	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	كبار المساهمين	الإدارة العليا	
٢٠١٨	٢٠١٩						
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١,١٠٤,٨٧٧	١,١٦٣,٩٧١	٥٨	٥٧٣,٨١٥	٥٧٦,٨٩٣	١٣,٠٩٣	١١٢	ارباح موزعة
٢,١٩٩,٧٣٩	٢,٤٤١,٨٩١	٥٢,٤٠٠	-	٥٥,٠٠٠	٢,٣٣٤,٤٩١	-	رواتب ومكافآت
٤٥٩,٧٥٣	٥٤٦,٥٠٠	٢٦,٤٠٠	-	٥٢٠,١٠٠	-	-	تقلات

* شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار تمتلك حصة ٦٢,٣٧٪ في بنك صفوة الاسلامي.

بلغت ادنى نسبة مرابحة تقاضاها البنك ٣,٣٦٪ و اعلى نسبة مرابحة ٦,٥٥٪ .

بلغت ادنى نسبة تمويل موجودات اجارة منتهية بالتمليك تقاضاها البنك ٣,٨١٪ و اعلى نسبة ٨٪ .

بلغت أدنى نسبة توزيع للارباح بالدينار ١,٠٠٪ و اعلى نسبة للتوزيع ٥,١٣٪.

بلغت رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية العليا ٢,٣٣٤,٤٩١ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٢,٠٩٣,٨٣٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

إن جميع التمويلات الممنوحة لاطراف ذات علاقة عاملة و لم يؤخذ لها اي مخصصات.

(٤٨) موجودات حق الإستخدام/التزامات التأجير طويلة الاجل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أ- موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار عقارات ومخازن لفترات تتراوح من سنة الى ١٥ سنة، ان متوسط مدة الإيجار ٧ سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دينار	
-	رصيد بداية السنة
٨,٧٢٨,٤٥٧	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)
٨,٧٢٨,٤٥٧	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
٢,٣٠٦,٩٣١	يضاف: إضافات خلال السنة
(١,٣٣٣,٣٤٤)	ينزل: الإستهلاك للسنة
٩,٧٠٢,٠٤٤	رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دينار	
(١,٣٣٣,٣٤٤)	استهلاك موجودات حق الاستخدام للسنة
(٢٩٥,٣٠٥)	تكاليف التمويل (خصم التزامات التأجير) خلال السنة
(٣٣٤,٢٦٦)	مصروف إيجار خلال السنة

ب- إلتزامات التأجير طويلة الاجل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
-	رصيد بداية السنة
٨,٣٥٦,٠٧١	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)
٨,٣٥٦,٠٧١	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
٢,٣٠٦,٩٣١	يضاف: إضافات خلال السنة
٢٩٥,٣٠٥	تكاليف التمويل (خصم التزامات التأجير) خلال السنة
(١,٥٩٠,٠٩٢)	ينزل: المدفوع خلال الفترة
٩,٣٦٨,٢١٥	رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
١٢١,٠٣٦	خلال أقل من سنة
٢,٣٠٩,٠٩٣	من سنة الى ٥ سنوات
٦,٩٣٨,٠٨٦	أكثر من ٥ سنوات
٩,٣٦٨,٢١٥	المجموع

بلغت قيمة إلتزامات عقود الإيجار غير المخصومة مبلغ ١٠,٧٤٦,١٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصومة:
١٢٢,٠٨٠	خلال أقل من سنة
٢,٤٧٣,٩٦٣	من سنة الى ٥ سنوات
٨,١٥٠,٠٨١	أكثر من ٥ سنوات
١٠,٧٤٦,١٢٤	المجموع

(٤٩) إدارة المخاطر

يطبق بنك صفوة الإسلامي منظومة إدارة مخاطر محكمة تتبنى مفهوم إدارة المخاطر الشاملة الفعالة والتي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بجميع عملياته وفق مفهوم الإدارة التنظيمية التي تعتمد معالجة المخاطر قبل حدوثها، حيث يعتمد البنك إطار عام لإدارة المخاطر الشاملة بشكل موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة مشكلاً الأساس الذي تبنى عليه السياسات الأخرى المتعلقة بالمستوى المقبول من المخاطر والسياسات المتعلقة بإدارة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ومرجعاً أساسياً لإعداد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

تعتبر إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس إدارة البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تقوم بالتوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الإطار العام لإدارة المخاطر الشاملة في البنك. وتكون دائرة إدارة المخاطر هي الدائرة المسؤولة عن عملية إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقوم بإعداد السياسات الخاصة بإدارة كافة أنواع المخاطر وتحليلها وقياسها وتطوير أساليب قياس ملائمة للتحوط ضد المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك ومدى كفاية رأسماله بما يتلاءم مع الإطار العام المعتمد. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر برفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر لاطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك لتقييمها والحصول على توصياتهم بهذا الخصوص.

كما وتقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للتحقق من مدى التزام جميع الإدارات بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر؛ كما يتم تدقيق أعمال دائرة إدارة المخاطر ورفع التقارير بذلك إلى الجهات المختصة.

يطبق البنك تعليمات البنك المركزي الخاصة بإدارة المخاطر حيث تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بالإضافة إلى إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

يقوم البنك حالياً باستخدام برامج تكنولوجية متطورة بهدف تحسين جودة إدارة المخاطر لكافة أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها بما يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط البنك. حيث اتّمت دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدائرة المالية وجميع وحدات البنك ذات العلاقة مشروع تطبيق تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وأفضل الممارسات العملية من خلال تطبيق نظام آلي متكامل لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمختلف محافظ البنك وبشكل مترابط مع النظام البنكي الأساسي وبحيث يشمل هذا النظام استخراج جميع الكشوفات المطلوبة من الجهات الرقابية بشكل آلي. كما يولي البنك اهتمام بالغ بالعنصر البشري من خلال تنمية مهارات الموظفين وإحداقهم ببرامج تدريبية على كيفية تطبيق مقررات بازل ٢ و بازل ٣ وفق أفضل الممارسات العملية.

تعتمد إدارة المخاطر منهجية متكاملة في إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث يتم من خلال هذه المنهجية تحديد جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك ومن ثم إدارة كل نوع من أنواع المخاطر ضمن دورة متكاملة تشمل ما يلي:

- أ. تعريف كل نوع من أنواع المخاطر.
- ب. تحديد الأهداف الاستراتيجية لإدارة هذا النوع من المخاطر.
- ج. تحديد المستوى المقبول من المخاطر.
- د. تقييم وقياس هذه المخاطر.
- هـ. إدارة المخاطر.
- و. الرقابة والتقارير.

تشمل المخاطر التي يتعرض لها البنك ما يلي:

١- مخاطر الائتمان:

يعرف البنك مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أو عدم رغبة المتعامل الوفاء بالتزاماته المالية (أصل المبلغ و/أو الأرباح) وفقاً للشروط وتواريخ الاستحقاق المتفق عليها مما يتسبب في تكبد البنك لخسائر مالية.

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تطبيق ما ورد في الدليل الائتماني الذي ينظم ويحكم العملية الائتمانية لمتعاملي دائرة الشركات، إضافة إلى السياسة الائتمانية الخاصة بمتعاملي دائرة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة وكذلك السياسة الخاصة بمنح السقوف الائتمانية للمؤسسات المالية، وذلك بما يتفق مع السياسات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومعايير بازل ٢ وبازل ٣.

• تنشأ مخاطر الائتمان في البنك من عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها ومنها:

- المخاطر المتعلقة بالمتعامل وطبيعة نشاطه.
- المخاطر المتعلقة بمنح و تنفيذ التمويل.
- مخاطر التركزات.
- مخاطر أدوات التمويل الإسلامية.

• وفي هذا المجال يقوم البنك بمراقبة وضبط مخاطر الائتمان من خلال:

- إدارة وضبط مخاطر المحفظة الائتمانية من خلال عدد من اللجان وعلى رأسها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مراجعة طلبات التسهيلات المصرفية والموافقة عليها من خلال لجان الائتمان وفق صلاحيات محددة وموثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة؛ وتنحصر الصلاحيات الفردية في المبالغ الصغيرة.
- تطبيق منهجيات التصنيف الائتماني وفقاً لأفضل الممارسات العملية.
- مراقبة سقوف الائتمان وحدود التسهيلات المسموح بها، وإصدار التقارير اللازمة لضمان عدم وجود تجاوزات عن السقوف ومراقبة جودتها.
- التنوع في أنشطة التمويل والاستثمارات لتفادي مخاطر التركيز الائتماني لدى أفراد أو مجموعات أو عملاء في مناطق جغرافية معينة أو نشاط اقتصادي معين أو في أدوات التمويل أو المنتجات أو في مدة التمويل.
- إدارة التمويلات المتعثرة بما يقلل الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- فصل المهام ما بين مهام التسويق - المنطقة بقطاعات الاعمال - والقرار الائتماني.
- فصل المهام المتعلقة بالتنفيذ والرقابة على الائتمان.

• قياس مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بتطبيق الطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان وذلك من خلال قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان الواردة في قائمة المركز المالي الموحدة حسب درجة المخاطر المحددة لكل منها في تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩). وجاري العمل على تجهيز البنك للانتقال إلى طريقة التقييم الداخلي الأساسي (FIRB)، حيث يتم تطبيق نظام خاص لتصنيف مخاطر ائتمان متعاملي الشركات وذلك بهدف تحديد جودة الائتمان لكل متعامل عند المنح ومراقبة هذه الجودة طوال فترة التمويل على أساس دوري لتحديد أي تدهور قد يحدث في جودة التمويل الممنوح، وتقييم جودة التسهيلات لكامل المحفظة الائتمانية بشكل دوري، والذي سينعكس بدوره على أسس منح الائتمان و تسعيره. وتم البدء بمشروع تقييم متعاملي الأفراد والمؤسسات الصغيرة (Scoring System) وبحيث يتم الاعتماد على نظام تقييم المتعاملين كأداة أساسية في اتخاذ القرارات الائتمانية وتحديد التسعير المناسب، علماً أن مشروع تقييم متعاملي الأفراد هو من ضمن مشروع متكامل لامتتة طلبات تمويل الأفراد من خلال (Work Flow System) يشمل جميع مراحل تقديم الطلبات والموافقات في الدوائر المختلفة.

• مخففات مخاطر الائتمان:

يقوم البنك باستخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة (مثل ضمانات عقارية، مالية، إلخ) ووفقاً لسياسة مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة في البنك، وذلك للتحوط من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها ولتخفيف أثرها على البنك - ما أمكن - حيث يتم تحديد حجم وقيمة الضمانات المطلوبة استناداً إلى المعايير المحددة في سياسة مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة.

حاکمية تطبيق تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

يطبق البنك منظومة متكاملة للحاکمية المؤسسية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) حيث يقع ضمن مسؤولية مجلس إدارة البنك ضمان الالتزام بتطبيق المعيار من خلال اعتماد منهجية تطبيق المعيار والسياسات الخاصة بالمعيار والتي تشمل تحديد أدوار اللجان والدوائر ذات العلاقة ووحدات العمل بما فيها اعتماد الأنظمة الآلية الخاصة بالتطبيق وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان تطبيق المعيار.

كذلك يقع ضمن مسؤولية مجلس الإدارة الموافقة على النتائج الدورية الخاصة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩).

تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بمفهوم التعثر حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية متعثرة (غير عاملة) إذا مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها مدة زمنية تساوي أو تزيد عن ٩٠ يوم أو أن هناك مؤشرات واضحة تشير إلى إمكانية تعثر التسهيلات الائتمانية. كذلك يقع ضمن مفهوم التعثر لدى البنك احتمالية عدم سداد الصكوك المالية والوكالات والمرابحاث الدولية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية. يتم متابعة تسديد الأقساط المستحقة من خلال الدوائر المختصة ضمن إطار عام وسياسات معتمدة لهذه الغاية.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله

يعتبر نظام التصنيف الائتماني أداة لتقييم الجدارة الائتمانية وتحسين جودة القرار الائتماني بالإضافة الى اعتباره أساساً لتطوير منظومة إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات مقررات بازل وتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩). يطبق بنك صفوة الإسلامي تصنيف ائتماني داخلي لمتعاملي دائرة الخدمات المصرفية للشركات وهي عملية معيارية لتصنيف المتعاملين من حيث درجة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك بشكل دوري ومنتظم؛ حيث تعتمد عملية التصنيف على معايير ائتمانية نوعية وكمية ووفق نموذج معتمد وموافق عليه من مجلس إدارة البنك. حيث يتضمن التصنيف الائتماني تصنيفين أحدهما على مستوى المتعامل ("Obligor Risk Rating (ORR") والآخر على مستوى التمويلات ("Facility Risk Rating (FRR)، حيث أن نظام التصنيف الائتماني هو المحور الأساسي لاحتساب احتمالية التعثر ("Probability of Default (PD") بالإضافة الى احتساب الخسائر عند التعثر وضمن مفهوم الخسائر بافتراض التعثر ("Loss Given Default (LGD").

- يحدد نظام التصنيف الائتماني (ORR) عشرة درجات تقسيم على النحو التالي:
- من الدرجة الأولى إلى الدرجة السادسة للتمويلات العاملة حيث تعتبر الدرجة الأولى هي الأفضل.
- الدرجة السابعة للتمويلات العاملة تحت المراقبة.
- من الدرجة الثامنة إلى الدرجة العاشرة للتمويلات غير العاملة.

هذا ويتم تصنيف المتعامل على نظام التصنيف الائتماني مرة واحدة على الأقل سنوياً في حال عدم حدوث أي حدث ائتماني خلال العام (Credit Events) ويسعى البنك وبشكل مستمر لمراجعة وتطوير نظام التصنيف الائتماني وفق أفضل الممارسات العالمية وبشكل يلبي المتطلبات التشريعية الدولية والمحلية.

وقد تم البدء بمشروع تقييم متعاملي الأفراد والمؤسسات الصغيرة (Scoring System) وبحيث يتم الاعتماد على نظام تقييم المتعاملين كأداة أساسية في اتخاذ القرارات الائتمانية وتحديد التسعير المناسب، علماً أن مشروع تقييم متعاملي الأفراد هو من ضمن مشروع متكامل للتمتة طلبات تمويل الأفراد من خلال (Work Flow System) يشمل جميع مراحل تقديم الطلبات والموافقات في الدوائر المختلفة.

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

إن النموذج الرياضي لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) هي على النحو التالي:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر * التعرض الائتماني عند التعثر * الخسارة بافتراض التعثر
حيث يعتمد احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) على احتساب المتغيرات الأساسية التالية:

أ. احتمالية التعثر (PD):

تعريف وآلية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر (PD):

هي احتمالية عدم الانتظام في السداد حيث يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) اعتماداً على بيانات تاريخية تعبر عن معدلات التعثر التاريخية بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي. حيث يتم احتساب احتمالية التعثر لمدة ١٢ شهراً للتمويلات المدرجة ضمن المرحلة الأولى واحتمالية التعثر لكامل عمر التمويل للتمويلات المدرجة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة. علماً بأن البنك يعتمد نسبة تعثر على مستوى متعاملي محفظة الشركات ومتعاملي محفظة الاستثمارات على أساس إفرادي (Individual Basis) في حين يعتمد نسبة عامة لكل منتج من منتجات الأفراد على أساس تجميعي (Collective Basis).

ب. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

تعريف وآلية احتساب ومراقبة التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

هو مبلغ التعرض المحتمل الخاضع للمخاطر -الرصيد غير المغطى بضمانات مقبولة- وذلك للتعرضات التي تقع ضمن نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) من خلال رؤية مستقبلية تستند للفترة الزمنية التي يحتمل وقوع التعثر خلالها حيث يتم قياس التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) فيتم استخدام نسبة التخفيض من الرصيد (EAD Haircut) لتحديد مبلغ التعرض المحتمل الخاضع للمخاطر للتعرضات داخل قائمة المركز المالي أما فيما يتعلق بالتعرضات خارج قائمة المركز المالي (الكفالات، الاعتمادات والسقوف غير المستغلة) فيتم تحديد مبلغ التعرض المحتمل الخاضع للمخاطر من خلال استخدام المعامل الاحصائي لإستغلال التعرضات خارج قائمة المركز المالي (DDF) لتحديد مبلغ الاستغلال المحتمل لهذه التعرضات. ويتم احتساب التعرض الائتماني عند التعثر (EAD) بإجمالي التسهيلات لكل من المرحلة الأولى والثانية بينما يتم اعتماد صافي التسهيلات للمرحلة الثالثة.

ج. الخسارة بافتراض التعثر (LGD):

تعريف وآلية احتساب ومراقبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD) :

هو مبلغ الخسارة الذي ينشأ نتيجة تعثر الدين والذي يتم احتسابه من خلال نموذج احصائي يقوم بتحليل التحصيلات التاريخية للديون على مستوى كل محفظة حيث يتم قياس الخسارة بافتراض التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وذلك باحتساب القيمة القابلة للاسترداد المتمثلة بالضمانات المختلفة (السيارات، العقارات، التأمينات النقدية، الأراضي، الآلات والمعدات والمركبات) المقدمة للبنك مقابل التسهيلات الممنوحة والموثقة قانونياً ضمن عقود الائتمان من خلال معامل تحويل خاص بكل نوع من أنواع الضمانات مع الأخذ بالاعتبار توقيت الوصول للضمانات وتحويلها إلى نقد (التدفق النقدي المتوقع الحصول عليه وتوقيته).

يتم متابعة نسب احتمالية التعثر PD والخسارة بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD بشكل دوري من خلال اعداد تقارير يتم عرضها على لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ووضع التوصيات اللازمة - إن تطلب الامر -.

سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة التي تم بناءً عليها قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس تجميعي (Collective Basis).

لقد تم بناء منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال تصنيفها على أساس إفرادي أو أساس تجميعي حيث تم اعتماد الأساس التجميعي لمحفظة الأفراد وذلك باعتماد نسبة تعثر لكل منتج ومن ثم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل منتج من منتجات محفظة الأفراد على حدة وتم اعتماد الأساس الإفرادي لمتعاملي محفظة الشركات وكذلك لكل استثمار على حدة للمحافظ الاستثمارية في البنك الخاضعة لمتطلبات تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) من خلال اعتماد نسبة تعثر على مستوى متعاملي الشركات والمحافظ الاستثمارية ومن ثم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمتعاملي الشركات وللإستثمارات.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يعتمد البنك ضمن نظامه الآلي المستخدم لاحتساب قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على توزيع تعرضاته الائتمانية إلى ثلاثة مراحل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات تتمثل ب: التصنيف الائتماني الداخلي لمتعاملي الشركات، التصنيف الخارجي للأدوات المالية، الأقساط المستحقة، الهيكلات والجدوليات، ارتفاع أسعار العائد للمتعامل، التغيرات السلبية على أداء وسلوك المتعامل، ارتفاع مخاطر الائتمان، وضع المتعامل تحت المراقبة وإدارة حسابه بشكل دقيق، تعديل شروط الائتمان، تغير قيمة الضمانات بشكل سلبي، تغيرات سلبية في القطاع الاقتصادي للمتعامل، قيام البنك بمتابعات قانونية مع المتعامل، إضافة إلى معايير التصنيف الواردة ضمن تعليمات البنك المركزي رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD)

لقد تم مراعاة ربط المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (مؤشرات الاقتصاد الكلي) ضمن النظام الآلي الخاص بتعليمات البنك المركزي الأردني حيث أن احتمالية التعثر (PD) تعتمد في احتسابها على اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة كمعدل نمو الناتج المحلي حيث تم اجراء ثلاثة سيناريوهات مختلفة الحدة (سيناريو عادي، سيناريو متوسط، سيناريو شديد) وتحديد أثر هذه السيناريوهات على نسبة احتمالية التعثر وبالتالي على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢- مخاطر السوق:

يعرف البنك مخاطر السوق بأنها المخاطر التي قد تواجه البنك نتيجة لتغيرات في أسعار العوائد والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

ويتبنى البنك سياسة متحفظة تتمثل في تقليل تعرض البنك لعوامل المخاطر ذات العلاقة وإبقائها ضمن الحدود الدنيا من خلال تحقيق الموازنة والتناظر بين الموجودات والمطلوبات ومن خلال الاحتفاظ بالحد الأدنى من المراكز المالية في العملات والأوراق المالية.

٣- مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق في العمليات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو من الأحداث الخارجية.

يتم إدارة عوامل المخاطر التشغيلية وفق إطار عام تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويشتمل هذا الإطار على سياسات وإجراءات توضح الآلية التي يتم فيها تحديد عوامل المخاطرة وتقييمها وتقييم الضوابط الرقابية الحالية لتحديد مدى كفاية هذه الضوابط في احتواء عوامل المخاطرة وتخفيض احتمالية حدوثها .

قد تبنى البنك منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية Risk & Control Self-Assessment وتم تطبيقها من خلال ورش عمل لتحديد كافة عوامل المخاطرة المحيطة بعمليات وأنشطة ومنتجات وخدمات البنك وقياسها وتقييم مدى فاعلية الضوابط الرقابية الحالية في احتواء هذه المخاطر ووضع خطط عملية لمعالجة الفجوات الرقابية التي من الممكن أن تظهر خلال هذه العمليات. حيث تحقق هذه المنهجية مبادئ المسؤولية المباشرة لمناطق ووحدات الأعمال عن إدارة عوامل المخاطر في أعمالها ومهامها وتحقيق مبدأ استمرارية مراقبة عوامل الخطر ورفع التقارير حولها واتخاذ الإجراءات المناسبة. وقد تم اعداد ملفات المخاطر لكافة الدوائر والتي تقوم حاليا بفحص الضوابط الرقابية بشكل شهري وتزويد دائرة إدارة المخاطر بنتائج هذه الفحوصات.

كما ويتم مراجعة تقارير التدقيق الداخلي على وحدات العمل بالبنك وعكس الملاحظات التي تخص المخاطر التشغيلية على ملف المخاطر الخاص بكل وحدة إضافة الى ملاحظات وحدة الرقابة الداخلية أثناء زياراتها الميدانية للدوائر والإدارات .

يطبق البنك منهجية تجميع بيانات خسائر العمليات والتشغيل (Loss Data Collection) التي تنشأ نتيجة للأحداث التشغيلية. حيث تم اعتماد السياسة الخاصة بذلك من قبل مجلس الإدارة . ويتم حالياً تجميع بيانات هذه الأحداث وتحليلها وربطها مع عوامل المخاطر ورفع التقارير بخصوصها .

يتم مراجعة أدلة السياسات وإجراءات العمل لكافة الدوائر ووحدات العمل من قبل إدارة المخاطر - ضمن آلية اعتماد أدلة إجراءات العمل - بهدف تقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية في احتواء عوامل المخاطرة .

في مجال نشر الوعي بثقافة المخاطر، فإن دائرة إدارة المخاطر تقوم بعقد الدورات التدريبية وإرسال نشرات التوعية دورياً لكافة موظفي البنك.

لأغراض كفاية رأس المال تقاس مخاطر التشغيل بطريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

أمن المعلومات

يهدف المحافظة على سرية وتوافر معلومات العملاء وتقديم خدمات بنكية ضمن أعلى مستويات الحماية والأمان، فقد تم تطوير الاستراتيجيات والمعايير والسياسات بناء على أفضل المعايير العالمية لأمن المعلومات بهدف الوصول لبيئة عمل آمنة يتحقق فيها الاهداف المتعلقة بحماية أصول المعلومات والتأكيد المستمر على سريتها و سلامتها وتوافرها.

ويتم تنفيذ عدة مشاريع مرتبطة بأمن المعلومات بهدف تطبيق أفضل الحلول والبرامج العالمية لحماية ومراقبة أنظمة المعلومات في البنك وكذلك ضمان استمرار البنك في التزامه بالمعايير العالمية (مثل معيار أمن البطاقات PCI DSS).

كما يتم إدارة عوامل المخاطر لأصول تكنولوجيا المعلومات للبنك من خلال ضمان تحديث مصفوفة المخاطر لتقنية المعلومات وأمن المعلومات باستخدام منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية Risk & Control Self-Assessment حيث يتم فحص الضوابط الرقابية الحالية ومتابعة تغطية كافة الفجوات الرقابية في البيئة الحالية.

يعمل البنك على تحقيق مبدأ الرقابة المستمرة على الاحداث الأمنية للأنظمة والشبكات من خلال استحداث وحدة ادارة العمليات الأمنية لتحقيق مبدأ الرقابة المستمرة على سجلات الأحداث الأمنية للأنظمة والشبكات.

كما يعمل البنك على الامتثال لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بمخاطر الامن السيبراني وذلك من خلال البدء بمشروع متكامل بمشاركة الدوائر ذات العلاقة بالبنك.

في مجال فحوصات الاختراقات الأمنية تم اجراء عدة فحوصات للشبكات والانظمة واجراء فحص متخصص للتطبيقات البنكية (الانترنت البنكي والموبايل البنكي) ويتم معالجة نتائج الفحوصات.

استمرارية الاعمال

يهدف التعامل مع الأحداث الخارجية ضمن تعريف مخاطر التشغيل المعتمد في البنك، قام البنك بتحديث خطة استمرارية تقديم الخدمات خلال فترة الطوارئ، حيث تتضمن هذه الخطة تحديد الاحتياجات وخطط العمل واجراءات العمل البديلة وكذلك الاجراءات المتعلقة بالعودة للحالة الطبيعية.

تم تكوين اللجنة التوجيهية لاستمرارية الاعمال وكذلك فرق العمل المتخصصة. كما قام البنك بإنشاء الموقع البديل للأعمال. وتخضع هذه الخطة للتحديث وللإختبارات والفحوصات دورياً للتأكد من سلامة هذه الخطة وقابليتها للتطبيق وقدرتها على رفع جاهزية البنك على الاستجابة لعوامل المخاطر الخارجية وقد خضع البنك لمهمة تدقيق ومراجعة على خطة استمرارية الاعمال من قبل المدقق الخارجي وكانت نتيجة التدقيق ايجابية .

فيما يتعلق بنشر الوعي المصرفي بأمن المعلومات واستمرارية الأعمال يتم عقد ورشات تدريبية لموظفي البنك والفروع بشكل سنوي.

٤ - مخاطر السمعة

ينظر البنك إلى مخاطر السمعة على أنها الآثار السلبية التي تصيب سمعة البنك وعلامته التجارية والتي تكون ناتجة عن إخفاقه بالوفاء بمسؤوليته المصرفية تجاه كافة المتعاملين و/أو تقصيره في إدارة شؤونه بكفاءة وفاعلية و/أو عدم التزامه بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية و/أو إخفاقه في إدارة كافة أنواع المخاطر الأخرى التي يواجهها و/أو قد يتعرض لها البنك بشكل غير مباشر نتيجة الممارسات البنكية لبنوك أخرى مما يؤدي إلى عدة أمور سلبية منها فقدان ثقة المتعاملين وبالتالي اضمحلال قاعدة العملاء وزيادة التكاليف أو نقصان الأرباح.

٥- مخاطر عدم الامتثال

مخاطر عدم الامتثال هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

هذا وقد يترتب على مخاطر عدم الامتثال عقوبات وإجراءات نظامية أو خسائر مالية أو إساءة لسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاميم والقيم السلوكية والأخلاقية التي يعمل البنك من خلالها (في مجموعها تمثل "المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام").

تتمثل مخاطر عدم الامتثال بالتنبيهات والمخالفات من قبل الجهات الرقابية والتي قد تؤدي الى دفع غرامات مالية والتأثير على سمعة البنك والتي قد تصل الى اغلاق البنك او سحب رخصته في حال عدم امتثاله لتعليمات الجهات ، وبالتالي إن التزام البنك بمتطلبات الجهات الرقابية يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على قدرته في تطوير أعماله والمحافظة على جودة الخدمات المقدمة لمتعاملين البنك و تقوم دائرة الامتثال بمراجعة جميع متطلبات الجهات الرقابية والتأكد من تضمينها ضمن إجراءات وسياسات العمل الداخلية بشكل يحمي البنك من المخاطر الناشئة عن عدم امتثاله بهذه المتطلبات باعتبار هذه المتطلبات تمثل الحد الأدنى من النظام الرقابي الشامل للبنك.

وكذلك تقوم دائرة الامتثال ومكافحة غسيل الاموال بدور فاعل لضمان عدم استخدام خدمات البنك ومنتجاته في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب بحيث تتم مراقبة جميع العمليات البنكية والتأكد من سلامتها، بالإضافة إلى التعرف على المتعاملين وشرعية نشاطهم ومصادر أموالهم.

كما تقوم دائرة الامتثال ومكافحة غسيل الاموال بمراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل الخاصة بالمنتجات البنكية بما يضمن توفر الضوابط الرقابية اللازمة لاحتواء المخاطر الناتجة عن عدم الامتثال وغسيل الأموال.

٦-المخاطر القانونية المتعلقة بالعمليات التشغيلية

وهي تلك المخاطر التي من الممكن أن تنتج وبشكل غير مباشر عن واحد أو أكثر من الأحداث الأربعة الواردة في تعريف مخاطر التشغيل (العنصر البشري ، العمليات الداخلية، الأنظمة والأحداث الخارجية)، أو بسبب عدم التزام البنك بالقوانين والتعليمات السارية والتي من الممكن أن ينتج عنها غرامات أو التزامات مالية. كما تنشأ المخاطر القانونية جراء احتمال مواجهة البنك لإجراءات قضائية من قبل الغير، حيث تعتبر عدم كفاية المستندات وانعدام الصفة القانونية لها و/ أو عدم صلاحية العقود و/ أو عدم قابليتها للنفاذ الناتج عن عدم التوثيق السليم من أهم مسببات المخاطر القانونية.

تقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على عاتق الدائرة القانونية حيث تعمل على تدقيق كافة العقود والمستندات الخاصة بمعاملات البنك بالإضافة إلى المتابعة القانونية للأطراف المدينة للبنك - بالتنسيق مع إدارة المخاطر- و المتابعة الدقيقة للدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفاً فيها.

٧- مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية

هي المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي قد تؤدي الى عدم الاعتراف بالدخل والخسائر الناتجة عن عملياتها ذات الصلة بالإضافة الى مخاطر السمعة الناتجة عن عدم الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية. حيث يتم إدارة هذه المخاطر من خلال نظام متكامل للضوابط الشرعية لكل من دائرة الرقابة الشرعية التي تشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية والمنظومة الرقابية لوحدة الامتثال الشرعي ودائرة إدارة المخاطر.

ثقافة إدارة المخاطر في البنك ودور سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في دعم وترشيع إدارة ثقافة المخاطر لدى البنك

تعتبر ثقافة إدارة المخاطر من المرتكزات الأساسية للإطار العام لإدارة المخاطر الشاملة فهي تعزز عملية الفهم والتواصل بين جميع موظفي البنك بشكل يجعلهم قادرين على أداء أعمالهم اليومية وإتخاذ قراراتهم على أساس مبني على منهجية إدارة المخاطر. لقد تضمن الإطار العام لإدارة المخاطر الشاملة في البنك محورا خاصا يتعلق بتعزيز مفهوم ثقافة إدارة المخاطر من خلال دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لهذا المفهوم وضرورة توعية جميع المستويات الإدارية بثقافة إدارة المخاطر إضافة إلى إيجاد منظومة تدريب متكامل لجميع موظفي البنك لتطوير ثقافة إدارة المخاطر.

حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وبما ينسجم مع نماذج الأعمال المعتمدة لدى البنك

يعتمد البنك دليل موثق ومتكامل للمستوى المقبول من المخاطر وموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك حيث يهدف اعتماد المستويات المقبولة من المخاطر الى ربط الأهداف الاستراتيجية للبنك بمنظومة إدارة المخاطر بالإضافة الى ربط هذه المنظومة بنماذج الأعمال المعتمدة في البنك.

إن دمج مفهوم المستوى المقبول من المخاطر في ثقافة إدارة المخاطر في البنك واشراك مختلف المستويات الإدارية في ذلك يؤدي الى ترابط الخطة الاستراتيجية ومنهجية إدارة المخاطر على مختلف المستويات الإدارية.

لقد تم تحديد المستويات المقبولة من المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وبشكل يتوافق مع التوجيهات الاستراتيجية للبنك والمتطلبات الإلزامية للبنك المركزي بالإضافة الى دراسة وتحليل البيانات التاريخية لكل نوع من أنواع المخاطر.

لقد تم اعتماد منظومة متكاملة للرقابة على المستوى المقبول من المخاطر من حيث متابعة جميع هذه المستويات حسب الدورية المحددة في الدليل المعتمد وإصدار التقارير الرقابية الخاصة بالمستوى المقبول من المخاطر الى الإدارة العليا واللجان المختلفة مع تحديد الجهات صاحبة الصلاحية بمتابعة التجاوزات المختلفة.

اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات الى تقييم الوضع المالي ونسبة كفاية رأس المال للبنك ضمن سيناريوهات مختلفة وممكنة الحدوث.

يعتمد البنك منهجية متكاملة لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة، حيث تشمل هذه الاختبارات ما يلي:

اختبارات تحليل الحساسية: وتهدف هذه الاختبارات الى قياس أثر العوامل الاقتصادية المختلفة وعوامل الخطر الداخلية على الوضع المالي ونسبة كفاية رأس مال البنك حيث تغطي هذه الاختبارات كل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة وأي مخاطر أخرى يعتقد البنك بضرورة اجراء اختبارات ضاغطة عليها.

اختبارات السيناريوهات: وتهدف هذه الاختبارات الى تقييم مدى تحمل البنك للآزمات والصدمات المرتبطة بالاقتصاد الكلي للدولة كالتغيرات في معدل النمو الاقتصادي ونسب البطالة وارتفاع أسعار العائد وأثر ذلك على الوضع المالي ونسبة كفاية رأس المال للبنك.

هذا وتم اعداد سياسة خاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة ومعتمدة من مجلس إدارة البنك لتغطية كافة متطلبات اختبارات الأوضاع الضاغطة وتحديد المنهجية المعتمدة في تطبيق هذه الاختبارات ودوريتها.

يسعى البنك الى اعتبار نتائج الأوضاع الضاغطة كمرجع أساسي لوضع الخطط المستقبلية والاستراتيجيات المناسبة حيث يتم حالياً دمج مفهوم اختبارات الأوضاع الضاغطة في التقارير الشهرية للدائرة لخلق ثقافة شاملة لمفهوم إدارة المخاطر الحديثة.

يعتمد البنك منظومة متكاملة خاصة بحاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة حيث تقوم إدارة المخاطر وبشكل دوري بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة ومن ثم عرضها على لجنة إدارة المخاطر ومن ثم عرضها لأخذ التوصية المناسبة من لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر ومن ثم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، حيث تحاكي هذه المنظومة أفضل الممارسات العملية في اشراك مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا بمنهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثر نتائجها على القرارات الاستراتيجية للبنك.

(٥٠ / أ) مخاطر الائتمان

١- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وبعد تنزيل الإيرادات المؤجلة والمعلقة وقبل الضمانات ومخفضات المخاطر الأخرى):

٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
المجموع	ذاتية	مشتركة	
دينار	دينار	دينار	
٢٦٠,٨٧١,٦٠٣	٢٦٠,٨٧١,٦٠٣	-	أرصدة لدى البنك المركزي
٦,٥١٣,٥٤٣	٦,٥١٣,٥٤٣	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٠,٧٩٠,٣٧٨	-	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	استثمارات وكالة دولية
			ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
١٧٣,٢٩١,٦٧٤	١,٧٨٣,١٦٣	١٧١,٥٠٨,٥١١	للأفراد (التجزئة)
١٨,١٠٠,٦٦٣	-	١٨,١٠٠,٦٦٣	التمويلات العقارية
٣٧٠,١٠٥,٤٤١	١١٣,٧٤٩	٣٦٩,٩٩١,٦٩٢	الشركات الكبرى
٢٠,٨٤٣,٣١٠	٨٩,٦١٩	٢٠,٧٥٣,٦٩١	مؤسسات صغيرة و متوسطة
٥٩,٠٤٧,١٨١	-	٥٩,٠٤٧,١٨١	الحكومة والقطاع العام
			الصكوك
٣,٥٣٦,١٣٨	-	٣,٥٣٦,١٣٨	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣٠,٩٠٨,٦٠٢	-	٣٠,٩٠٨,٦٠٢	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٩٢,١٩١,٠٠٠	-	٩٢,١٩١,٠٠٠	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القروض الحسنة
٢,٣٨٥,١٧٨	٩٤٧,١٤١	١,٤٣٨,٠٣٧	الموجودات الأخرى
١,١٠٩,٠٩٤,٣٧١	٢٧٠,٨٢٨,٤٧٨	٨٣٨,٢٦٥,٨٩٣	مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد
٣٥,٣٩٨,٣٨١	٣٥,٣٩٨,٣٨١	-	كفالات
٣٧,١٣٥,٨٩٢	٣٧,١٣٥,٨٩٢	-	اعتمادات
٧,٨٦٨,٦٨٣	٧,٨٦٨,٦٨٣	-	قبولات
٩٣,٦٩٦,٨٠١	-	٩٣,٦٩٦,٨٠١	السقوف الغير مستغلة
١,٢٨٣,١٩٤,١٢٨	٣٥١,٢٣١,٤٣٤	٩٣١,٩٦٢,٦٩٤	المجموع

٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
المجموع	ذاتية	مشتركة	
دينار	دينار	دينار	
١٠٢,٧٧٢,٤٥٦	١٠٢,٧٧٢,٤٥٦	-	أرصدة لدى البنك المركزي
١٣,٢٦٤,٩٢٣	١٣,٢٦٤,٩٢٣	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥٦,٠٢٠,٨٥٦	-	٥٦,٠٢٠,٨٥٦	استثمارات وكالة دولية
			ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى
١٢٨,٠٩٨,٨٩١	١,٥٧١,٤٢٨	١٢٦,٥٢٧,٤٦٣	للأفراد (التجزئة)
١٧,٥٠١,٤٢٨	-	١٧,٥٠١,٤٢٨	التمويلات العقارية
٢٠١,١٩٧,٥٦١	١٥٧,١٢٥	٢٠١,٠٤٠,٤٣٦	الشركات الكبرى
١٢,٩٥٨,٠٤٦	١٣,٧٨٨	١٢,٩٤٤,٢٥٨	مؤسسات صغيرة و متوسطة
٨٩,٠٤١,٩٦٥	-	٨٩,٠٤١,٩٦٥	الحكومة والقطاع العام
			الصكوك
٦٨٨,٤٨٩	-	٦٨٨,٤٨٩	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٦,٨٤١,٥٩٦	-	٢٦,٨٤١,٥٩٦	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٩٢,١٩١,٠٠٠	-	٩٢,١٩١,٠٠٠	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القروض الحسنة
١,٤٤٤,٦٠٣	٧٢٨,٢٢٠	٧١٦,٣٨٣	الموجودات الاخرى
٧٤٢,٥٣١,٤٧٤	١١٩,٠١٧,٦٠٠	٦٢٣,٥١٣,٨٧٤	مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد
٢٠,٤٧٩,١٠٤	٢٠,٤٧٩,١٠٤	-	كفالات
٢٥,٤٦٥,٢٥٦	٢٥,٤٦٥,٢٥٦	-	اعتمادات
٦٣٧,٧٧٨	٦٣٧,٧٧٨	-	قبولات
٦٣,٦٣٧,١٣٧	-	٦٣,٦٣٧,١٣٧	السقوف الغير مستغلة
٨٥٢,٧٤٠,٨٤٩	١٦٥,٥٨٩,٧٣٨	٦٨٧,١٥١,١١١	المجموع

توزيع التعرضات الائتمانية

أ- توزيع التعرضات الائتمانية - ذاتي (بعد تنزيل اليرادات المؤجلة والمعلقة) :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩							
متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %	التعرض عند التعثر (EAD) لأقرب مليون دينار	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	الخسارة الائتمانية المتوقعة	اجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
	دينار			دينار	دينار		
٪٦٠	٠,٥١٠	-	٪٠	-	٥٠٩,٦٦٠	تعرضات عاملة	ضئيل المخاطر
٪٦٥	٦,٥١٦	-	٪٠,٤	١٣,٢١٩	١٦,٨٩٧,٥٠٤	تعرضات عاملة	شبه خالية من المخاطر
٪٦٩	٠,٠٩٢	-	٪١	٤٠٠	٤١٦,١٥٤	تعرضات عاملة	منخفض المخاطر
٪٦٤	١,٦٤٨	-	٪١	١٠,٦٣٦	١٠,٠٢٣,٨٠٢	تعرضات عاملة	معتدل المخاطر
٪٦٢	٤,٠٠٢	-	٪٢	٣٢,٢٣٤	٢٠,٨٨٤,٠٣٣	تعرضات عاملة	مقبول المخاطر
٪٦١	٢,٤٠٣	-	٪٣	٣٧,٥٣٧	٦,١٧٧,٦٥٤	تعرضات عاملة	مقبول مع عناية واجبة
٪٦٠	٠,٧١٨	-	٪٩	٣٩,٢٩٩	٢,١٦٢,٩٩٤	تعرضات عاملة	تحت المراقبة
٪٦٩	٥,٩٥٠	-	٪٩	٧٠,٩٠٧	٢٥,٩٥٨,٣٢٠	تعرضات عاملة	غير مصنف
	٢١,٨٤٠	-		٢٠٤,٢٣٢	٨٣,٠٣٠,١٢١		المجموع
٪٠	-	-	٪٠	-	-	تعرضات غير عاملة	دون المستوى
٪٦٠	٠,٠٠٠	-	٪١٠٠	٣٢٠	٣٢٠	تعرضات غير عاملة	مشكوك في تحصيلها
٪١٠٠	٠,١٣٥	-	٪١٠٠	٨٥,٢١٧	١٣٥,٢١٧	تعرضات غير عاملة	خسارة
٪٧٣	٠,١٣٥	-	٪١٠٠	١٧٨,٠٦٩	٢٠١,٣٣٧	تعرضات غير عاملة	غير مصنف
	٢٢,١١٠	-		٤٦٧,٨٣٨	٨٣,٣٦٦,٩٨٥		المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات الائتمانية - مشترك (بعد تنزيل الإيرادات المؤجلة والمعلقة):

٣١ كانون الأول ٢٠١٩							
متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %	التعرض عند التعثر (EAD) لأقرب مليون	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	الخسارة الائتمانية المتوقعة	اجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
	دينار				دينار		
%٠	٥١,٤١١	-	%٠	-	٦٠,٩٣٤,٧٤٦	تعرضات عاملة	ضئيل المخاطر
%٦٣	٥,٠٦٢	-	%٠,٤	٣,٠٩٥	٦,٥٣١,٥٨٧	تعرضات عاملة	شبه خالية من المخاطر
%٦٣	١٣,٨٩٧	-	%١	٧٢,٣٩٧	١٩,٤٠٥,١٦٢	تعرضات عاملة	منخفض المخاطر
%٦٠	١٦٩,٣٠٨	-	%١	٦٦٣,٩٦٣	٢٠٥,١٨٠,٣٥٥	تعرضات عاملة	معتدل المخاطر
%٦٠	١٣١,٣٣٩	-	%٢	١,٠٥٦,٨٦٠	١٥٤,٩٢٧,٧٨٣	تعرضات عاملة	مقبول المخاطر
%٦٠	١٢,٤٧٧	-	%٥	١٥٢,٩٧٥	١٢,٤٤٤,٦٦٨	تعرضات عاملة	مقبول مع عناية واجبة
%٥٩	١٧,٥٨٩	-	%١٧	٦,٤٤٧,٣٧٣	١٨,٨٤٦,٠٥٥	تعرضات عاملة	تحت المراقبة
%٦٣	٤٤٨,٦٢١	-	%١	١,٠٢٩,١٨٤	٢٦٢,٨٢٢,١٩١	تعرضات عاملة	غير مصنف
	٨٤٩,٦٩٥	-		٩,٤٢٥,٨٤٧	٧٤١,٠٩٢,٥٤٧		المجموع
%٠	-	-	%٠	-	-	تعرضات غير عاملة	دون المستوى
%٦٠	١,٠٠٠	-	%١٠٠	٧٩١,٣٠٧	١,٠٦٥,٢٧١	تعرضات غير عاملة	مشكوك في تحصيلها
%٩٦	٩,٠٠٠	-	%١٠٠	١٢,٨٠٥,٠٢٦	١٢,٠٣٩,٨٢٨	تعرضات غير عاملة	خسارة
%٧٣	٣,٠٠٠	-	%١٠٠	٣,٦٨٤,١٧٢	٥,٢٦٦,٠٩١	تعرضات غير عاملة	غير مصنف
	٨٦٢,٦٩٥	-		٢٦,٧٠٦,٣٥٢	٧٥٩,٤٦٣,٧٣٧		المجموع الكلي

- ٢- تصنيف ذمم البيوع المؤجلة و الذمم الاخرى حسب درجة مخاطرتها و بما يتوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩):
- أ - توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية - لإجمالي التعرضات الائتمانية - المشتركة وفقاً للجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩											
البند	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات						إجمالي قيمة الضمانات	دينار	دينار	اجمالي قيمة التعرض
		أخرى	سيارات واثبات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٩٨,٤٥١	٧٠,٨٨٨,٨٣٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠,٨٨٨,٨٣٩	استثمارات وكالة دولية
											التمويلات الائتمانية المباشرة
٣,٨٨٦,٤٨٢	٦٢,٤٣٥,١٧	-	١٠٥,٤٠٥,٣٩	٣,١١٥,٢١٠	-	-	٤,٤٣٩,٥٦٧	١٧٥,٣٩٤,٩٩٣	-	-	للأفراد
٣,٠٨٢,٩٩٧	٧,٦٧٥,٨٧٦	-	-	٩,٣١٦,٣٦٦	-	-	٤,١٩١,٤٤٨	٢١,١٨٣,٦٦٠	-	-	التمويلات العقارية
١٨,٦٣٧,٤٨٢	٢٣٢,٦٦٥,٦٩٢	-	٤,١٥٦,٢٦٠	٥٧,٤٧٠,٧٠٦	-	-	٥,٩٨٨,٦٥١	٣٣١,٢٨١,٣٠٩	-	-	للشركات
٦٠,٢٩٦	٥٧,٣٩٨,١٦١	-	-	-	-	-	-	٥٧,٣٩٨,١٦١	-	-	الشركات الكبرى
٣٦٠,٧٦٦	٣,٢٠٠,٣٨٢	-	١,٤٨٣,٤٩٤	٧,١٣٥,٣٣٣	-	-	٩,٢٩٥,٣٥٨	٢١,١١٤,٥٥٧	-	-	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)
-	٥٩,٠٤٧,١٧١	-	-	-	-	-	-	٥٩,٠٤٧,١٨١	-	-	للحكومة و القطاع العام
											صكوك:
-	٣,٥٣٦,١٢٨	-	-	-	-	-	-	٣,٥٣٦,١٢٨	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٤٢,٧٠٤	٣١,١٥١,٣٠٦	-	-	-	-	-	-	٣١,١٥١,٣٠٦	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
-	٩٢,١٩١,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٩٢,١٩١,٠٠٠	-	-	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - بالاصافي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	١,٤٣٨,٠٣٧	-	-	-	-	-	-	١,٤٣٨,٠٣٧	-	-	الموجودات الأخرى
٢٦,٣٥٩,٣٧٨	٦٥٢,٦٢٧,٧٢٩	-	١١١,٠٤٤,٧٩٣	٧٧,٠٣٧,٦٢٥	-	-	٢٣,٩١٥,٠٢٤	٨٦٤,٦٢٥,١٧١	-	-	المجموع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإعتمادات المستندية و القبولات
٣٤٧,٠٧٥	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	-	-	-	-	-	-	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	-	-	السقوف غير المستقلة
٢٦,٧٠٦,٣٥٣	٧٤٦,٦٧١,٦٠٥	-	١١١,٠٤٤,٧٩٣	٧٧,٠٣٧,٦٢٥	-	-	٢٣,٩١٥,٠٢٤	٩٥٨,٦٦٩,٠٤٧	-	-	المجموع الكلي

ب - توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية - إجمالي التعرضات الائتمانية - ذاتية وفقاً للجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩									
البند	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادية للضمانات						اجمالي قيمة التعرض
			إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	٣٦٠,٨٧١,٦٠٣	-	-	-	-	-	-	-	٣٦٠,٨٧١,٦٠٣
-	٦,٥١٣,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	-	٦,٥١٣,٥٤٣
للأفراد	١٧١,٢٤٨	١,٣٦٥,٦١٧	٥٨٨,٧٩٣	-	٥٨٨,٧٩٣	-	-	-	١,٩٥٤,٤١١
التمويلات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للشركات	٩٨,٧٨٦	١٩٥,٨٤٦	١٠,٧٣٩	-	-	٤,٧٣٣	-	-	٢٠,٦٥٧
الشركات الكبرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٩,٤٦٩	٩٩,٠٨٧	-	-	-	-	-	-	٩٩,٠٨٧
للحكومة و القطاع العام	-	٥٠٩,٦٦٠	-	-	-	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠
الموجودات الأخرى	-	٩٤٧,١٤١	-	-	-	-	-	-	٩٤٧,١٤١
المجموع	٢٧٣,٥٤٣	٢٧,٠٥٢,٤٩٩	٥٩٩,٥٢٢	-	٥٨٨,٧٩٣	٤,٧٣٣	-	-	٣٧١,٠٢٠,٢٠١
الكفالات المالية	١٢٩,٩٠١	٣١,٨٦٧,٩٩٩	٣,٦٦٠,٢٧٣	-	-	-	-	-	٣٥,٥٢٨,٢٧٣
الإعتمادات المستندية والقبولات	٦٤,٣٩٤	٢٤,٩٥٥,٤٢٣	٢٠,١١٣,٥٤٦	-	-	-	-	-	٤٥,٠٦٨,٩٦٩
السقوف غير المستغلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	٤٦٧,٨٣٨	٣٢٧,٣٢٥,٩٢١	٢٤,٣٧٣,٣٥١	-	٥٨٨,٧٩٣	٤,٧٣٣	-	-	٣٥١,٦٩٩,٢٧٣

ج - توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية - المدرجة ضمن المرحلة الثالثة - مشترك وفقاً للجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩											
البند	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات						اجمالي قيمة التعرض		
			دينار	دينار	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليايات	عقارية		كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات وكالة دولية -بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التمويلات الائتمانية المباشرة -بالصافي											
للأفراد	٣,٣٥٣,٥٤٤	١,٩٠٢,٣٧٦	٢,٠٤٢,٨٠٩	-	١,٨١٦,٨٤٧	١٨٠,٠٨٦	-	-	-	٤٥,٨٧٦	٣,٩٤٥,٠٨٥
التمويلات العقارية	٤٥١,٨٤٧	١٧٣,٠١٥	٤١٦,٦٦٤	-	-	٤١٦,٦٦٤	-	-	-	-	٥٨٨,٦٧٩
للشركات	١٣,١٧٨,٤٦٣	١١,٤٧٣,٧٤٠	١,٢١٧,١٥٢	-	٢٥,٩٥٠	١,١٩١,٢٠٢	-	-	-	-	١٣,٦٨٩,٨٩٢
الشركات الكبرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)	٣٠١,٦٥٢	١٦٣,٣٣٧	٩٨٤,٣٩٧	-	١١,٧٠٠	١٦٩,٨٥١	-	-	-	٨٠٣,٧٤٦	١,١٤٧,٥٣٤
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صكوك:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك -بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة -بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٧,٢٨٠,٥٠٥	١٣,٧١٠,٣٦٨	٤,٦٦٠,٩٢٢	-	١,٨٥٤,٤٩٧	١,٩٥٧,٨٠٣	-	-	-	٨٤٨,٦٢٢	١٨,٣٧١,١٩٠
الكفالات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاعتمادات المستندية و القبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السقوف غير المستقلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	١٧,٢٨٠,٥٠٥	١٣,٧١٠,٣٦٨	٤,٦٦٠,٩٢٢	-	١,٨٥٤,٤٩٧	١,٩٥٧,٨٠٣	-	-	-	٨٤٨,٦٢٢	١٨,٣٧١,١٩٠

د - توزيع القيمة العادلة للضمانات للالتزامية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة - ذاتي وفقاً للجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩																	
البند	دينار	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)	صافي التعرض بعد الضمانات	دينار	إجمالي قيمة الضمانات	دينار	أخرى	دينار	سيارات وأليات	عقارية	القيمة العادلة للضمانات				إجمالي التعرض قيمة		
											دينار	دينار	دينار	دينار		أشهم متداولة	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزي		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
															التمويلات الائتمانية المباشرة -بالصافي		
١٦٤,٣٧٠	١٨١,٦٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨١,٦٢٠	للأفراد		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التمويلات العقارية		
٩٠,٣٥٣	٨٥,٦٢٣	١٠,٧٢٩	-	-	-	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٦,٠٠٦	٩٦,٣٦١		للشركات		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الشركات الكبرى		
٨,٨٨٣	٨,٨٨٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,٨٨٣		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة و القطاع العام		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى		
٣٦٣,٦٠٦	٣٧٦,١٣٥	١٠,٧٢٩	-	-	-	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٦,٠٠٦	٢٨٦,٨٦٤		المجموع		
-	0٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0٠,٠٠٠		الكفالات المالية		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الإعتمادات المستندية و القبولات		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السقوف غير المستقلة		
٣٦٣,٦٠٦	٣٣٦,١٣٥	١٠,٧٢٩	-	-	-	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٦,٠٠٦	٣٣٦,٨٦٤		المجموع الكلي		

ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات المجدولة:

هي تلك الذمم التي سبق وأن صُنفت كذمم/ تمويلات غير عاملة وأُخرجت من إطار الذمم والتمويلات غير العاملة بموجب جدولة أصولية سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت الى عاملة وتم تصنيفها كذمم/ تمويلات تحت المراقبة، بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى المجدولة ٣,٨٢٧,٦٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١,٣٨٣,٢٨٣ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات المعاد هيكلتها:

يُقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع الذمم/ التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر الذمم/ التمويلات أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح. وتم تصنيفها كذمم/ تمويلات تحت المراقبة، بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم المعاد هيكلتها ٧٣,٤٣٥,٥٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٣٢,٩٩٤,٠٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

٣- الصكوك:

توضيح الجداول التالية تصنيفات الصكوك حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

أ- ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك - بالصادفي بعد تنزيل الخسائر الائتمانية المتوقعة

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
دينار	دينار		
A3	Moody's	-	٢,٧٩٧,٠٨٩
A3	Moody's	-	٢,٧٩٣,١٧٧
BBB+	Fitch	-	-
B1	Moody's	١,٣٩٩,٤٤١	٤٨٩,٨٦٢
A3	Moody's	٣,٥٣٣,٤٨٦	-
A+	Fitch	-	١,٤١٩,٨٥٨
A	Fitch	٣,٥٤٧,٧٧٨	٦,٥٦٩,٢٩٥
A	Fitch	-	١,٣٨٣,٧٤١
BB+	Fitch	-	-
BB	S&P's	-	١,٢٦٣,٤٨١
B-	S&P's	٦١١,٧٥٦	-
غير مصنف	-	١٧,٦٨٧,٧٤١	٣,٩٣٢,٤٩٣
حكومية	-	٤,١٢٨,٤٠٠	٦,١٩٢,٦٠٠
		٣٠,٩٠٨,٦٠٢	٢٦,٨٤١,٥٩٦

ب- ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

بكفالة الحكومة	-	٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠
		٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠

ج- ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

A3	Moody's	٣,٥٣٦,١٣٨	٦٨٨,٤٨٩
		٣,٥٣٦,١٣٨	٦٨٨,٤٨٩
الاجمالي		١٢٦,٦٣٥,٧٤٠	١١٩,٧٢١,٠٨٥

٤- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:
أولاً: التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - ذاتي (بعد طرح مخصص التدني):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩										٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	اجمالي	اجمالي	دينار	دول أخرى	امريكا	افريقيا	دينار	اسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة
أرصدة لدى البنك المركزي	١٠٢,٧٧٢,٤٥٦	٢٦٠,٨٧١,٦٠٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٠,٨٧١,٦٠٣
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,٢٦٤,٩٣٣	٦,٥١٣,٥٤٣	١٣٩,٧٩٦	٢,٨٠٨,٢٢٢	-	-	٤٣٥,٣٩٣	٧٥٢,٧٦٧	١,٩٨٧,٠١٧	-	٣٩٠,٣٤٨
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التمويلات الائتمانية المباشرة - بالصادفي	٢,٢٥٢,٠٠١	٢,٤٩٦,١٩١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٤٩٦,١٩١
مكوك:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك - بالصادفي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - بالصادفي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	٧٧٨,٢٢٠	٩٤٧,١٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٤٧,١٤١
الاجمالي / للسنة الحالية	١١٩,٠١٧,٦٠٠	٣٧٠,٨٢٨,٤٧٨	١٣٩,٧٩٦	٢,٨٠٨,٢٢٢	-	-	٤٣٥,٣٩٣	٧٥٢,٧٦٧	١,٩٨٧,٠١٧	-	٣٦٤,٧٠٥,٢٨٣
الكفالات المالية	٢٠,٤٧٩,١٠٤	٣٥,٢٩٨,٣٧١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥,٢٩٨,٣٧١
الاعتمادات المستندية والقبولات	٢٦,٠٩٣,٣٤	٤٥,٠٠٤,٥٧٥	-	-	-	-	-	-	٢٠,٣٩٤,٠٥٥	-	٢٤,٦١٠,٥٢٠
السقوف غير المستغلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	١٦٥,٥٨٩,٧٣٨	٣٥١,٢٣١,٤٣٤	١٣٩,٧٩٦	٢,٨٠٨,٢٢٢	-	-	٤٣٥,٣٩٣	٧٥٢,٧٦٧	٢٢,٣٨١,٠٧٢	-	٣٢٤,٧١٤,١٨٤

* باستثناء دول الشرق الاوسط

ثانيا: توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - ذاتي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الاولى - افرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٣٣٤,٧١٤,١٨٤	٧٣,٢٥٨	١٦,٢٤٨	٤,٤٦١,٧٧٣	١,٨٣٩,٢٨٤	٣١٨,٣٣٣,٦٢١	داخل المملكة
٢٢,٣٨١,٠٧٢	-	-	-	-	٢٢,٣٨١,٠٧٢	دول الشرق الأوسط الأخرى
٧٥٢,٧٦٧	-	-	-	-	٧٥٢,٧٦٧	أوروبا
٤٣٥,٣٩٣	-	-	-	-	٤٣٥,٣٩٣	آسيا
-	-	-	-	-	-	أفريقيا
٢,٨٠٨,٢٢٢	-	-	-	-	٢,٨٠٨,٢٢٢	أمريكا
١٣٩,٧٩٦	-	-	-	-	١٣٩,٧٩٦	دول أخرى
٣٥١,٢٣١,٤٣٤	٧٣,٢٥٨	١٦,٢٤٨	٤,٤٦١,٧٧٣	١,٨٣٩,٢٨٤	٣٤٤,٨٤٠,٨٧١	المجموع

ثالثاً: التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - مشترك (بعد طرح مخصص التدني):

البند	٣١ كانون الأول ٢٠١٩										٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	داخل المملكة		دول الشرق الأوسط الأخرى		أوروبا		آسيا*		أفريقيا		اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
أرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات وكالة دولية - بالصادفي	-	-	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	-	-	-	-	-	-	-	٥٦,٠٢٠,٨٥٦
التمويلات الائتمانية المباشرة - بالصادفي	٥٨٧,٠٦١,٣٨٦	٤٨,٧٨١,٨٨٨	٣,٥٥٣,٤٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٤٤٧,٠٥٥,٥٥٠
صكوك:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	٣,٥٣٦,١٣٨	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٨,٤٨٩
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك - بالصادفي	٤,١٢٨,٤٠٠	٣٦,٧٨٠,٢٠٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦,٨٤١,٥٩٦
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - بالصادفي	٩٢,١٩١,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٢,١٩١,٠٠٠
الموجودات الأخرى	١,٤٣٨,٠٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧١٦,٣٧٣
الاجمالي / للسنة الحالية	٦٨٤,٨٢٣,٨٢٣	١٤٩,٨٨٨,٦٠٦	٣,٥٥٣,٤٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٦٢٣,٥١٣,٨٧٤
الكفالات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السقوف غير المستغلة	٩٣,٦٩٦,٨٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٣,٦٣٧,٢٣٧
المجموع الكلي	٧٧٨,٥٢٠,٦٢٤	١٤٩,٨٨٨,٦٠٦	٣,٥٥٣,٤٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٦٨٧,١٥١,١١١

* باستثناء دول الشرق الأوسط

رابعاً: توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - مشترك:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩							
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الاولى - افرادي	المرحلة الاولى - افرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٧٨,٥٢٠,٦٢٤	١,٠٩٠,٦٨٥	١٢,٥٩٣,٤٧٦	٢٠,٢١٣,١٨١	١٨٤,٠٢٨,٧٩١	٥٦٠,٠٩٤,٤٩١		داخل المملكة
١٤٩,٨٨٨,٦٠٦	-	-	-	-	١٤٩,٨٨٨,٦٠٦		دول الشرق الأوسط الأخرى
٣,٥٥٣,٤٦٤	-	-	-	-	٣,٥٥٣,٤٦٤		أوروبا
-	-	-	-	-	-		آسيا
-	-	-	-	-	-		أفريقيا
-	-	-	-	-	-		أمريكا
-	-	-	-	-	-		دول أخرى
٩٣١,٩٦٢,٦٩٤	١,٠٩٠,٦٨٥	١٢,٥٩٣,٤٧٦	٢٠,٢١٣,١٨١	١٨٤,٠٢٨,٧٩١	٧١٤,٠٣٦,٥٦١		المجموع

٥- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التركيز في القطاع الاقتصادي و كما يلي:
أولاً : التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - ذاتي (بعد طرح مخصص التدني):

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩													المجموع الكلي
البند	اجمالي	دينار	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	دينار	تجارة	صناعة	مالي	دينار	
١٠٢,٧٧٢,٤٥٦	٢٦٠,٨٧١,٦٠٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٠,٨٧١,٦٠٣	أرصدة لدى البنك المركزي	
١٣,٢٦٤,٩٣٣	٦,٥١٣,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦,٥١٣,٥٤٣	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
٢,٢٥٢,٠٠١	٢,٤٩٦,١٩١	١٩٧,٣٦١	٥٠٩,٦٦٠	٧٣,٥٨٧	١,٠٠٩,٥٧٧	-	-	-	-	-	٦,٠٠٦	-	التمويلات الائتمانية المباشرة - بالصادفي	
٧٢٨,٢٣٠	٩٤٧,١٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٤٧,١٤١	الموجودات الأخرى	
١١٩,٠١٧,٦٠٠	٢٧٠,٨٢٨,٤٧٨	١٩٧,٣٦١	٥٠٩,٦٦٠	٧٣٣,٥٨٧	١,٠٠٩,٥٧٧	-	-	-	-	-	٦,٠٠٦	٢٦٨,٣٣٣,٢٨٧	الاجمالي / للسنة الحالية	
٢٠,٤٧٩,١٠٤	٣٥,٣٩٨,٣٨١	١٩,٦٠١,٨٥٥	-	١٥٧,٣١٩	٤,٣١٠,٦٩٩	-	-	٤,٨٥٦,٣٥٧	٣,٨٦٣,٧٤٣	١,٤٠٩,١٨٠	١,١٩٩,٢٢٨	-	الكفالات المالية	
٢٦,٠٩٣,٠٣٤	٤٥,٠٠٤,٥٧٥	٧٣١,٩٠٥	-	-	٦٦٦,١٨٣	-	-	-	١٦,٣٦٤,٥٢٥	٦,٨٤٧,٩٠٧	٢٠,٣٩٤,٠٥٥	-	الاعتمادات المستندية والقبولات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السقوف غير المستقلة	
١٦٥,٥٨٩,٧٣٨	٣٥١,٢٣١,٤٣٤	٢٠,٥٣١,١٢١	٥٠٩,٦٦٠	٩٣٠,٩٠٦	٥,٩٨٦,٤٥٩	-	-	٤,٨٥٦,٣٥٧	٢٠,٢٢٨,٢٦٨	٨,٢٦٣,٠٩٣	٢٨٩,٩٢٥,٥٧٠	-	المجموع الكلي	

ثانيا : توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩):

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الاولى - افرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٢٨٩,٩٣٥,٥٧٠	-	-	٧٥٠,٠٠٠	-	٢٨٩,١٧٥,٥٧٠	مالي
٨,٣٦٣,٠٩٣	٦,٠٠٦	-	٤٣,٥٩٥	-	٨,٣١٤,٤٩٣	صناعي
٢٠,٢٢٨,٣٦٨	-	-	١٨٧,١٦٣	-	٢٠,٠٤١,١٠٦	تجارة
٤,٨٥٦,٣٥٧	-	-	-	-	٤,٨٥٦,٣٥٧	عقارات
-	-	-	-	-	-	زراعة
٥,٩٨٦,٤٥٩	-	-	١,٦٣٣,٦٩١	١,٠٠٩,٥٧٧	٣,٣٥٣,١٩١	أسهم
٩٣٠,٩٠٦	١٧,٢٥٣	١١,٣٩٦	٢,٥٠٠	٧٤٤,٩٣٩	١٥٤,٨١٩	أفراد
٥٠٩,٦٦٠	-	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠	حكومة وقطاع عام
٢٠,٥٣١,١٢١	٥٠,٠٠٠	٤,٨٥٣	١,٨٥٥,٨٢٥	٨٤,٧٦٨	١٨,٥٣٥,٦٧٦	أخرى
٣٥١,٢٣١,٤٣٤	٧٣,٢٥٨	١٦,٢٤٨	٤,٤٦١,٧٧٣	١,٨٣٩,٢٨٤	٣٤٤,٨٤٠,٨٧١	المجموع

ثالثاً: التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - مشترك (بعد طرح مخصص التدني):

٣١ كانون الأول ٢٠١٩														٣١ كانون الأول ٢٠١٨
البند														
	اجمالي	دينار	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	دينار	عقارات	تجارة	صناعة	مالي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
استثمارات وكالة دولية -بالصافي	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠,٧٩٠,٣٧٨		
التمويلات الائتمانية المباشرة -بالصافي	٤٤٧,٠٥٥,٥٥٠	٦٣٩,٤٠١,٧٣٨	٥٦,٥٢٠,٨٦٥	٥٩,٠٤٧,١٨١	١١٣,١٨٣,٥٦٣	٧٥,٧٩٢,٦٢٧	-	-	١٨,١٠٠,٦٦٣	١٣٦,٦٨٥,٩٥٧	١٢٢,٧٣٣,٠١٧	٥٧,٣٣٧,٨٦٥		
صكوك:														
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦٨٨,٤٨٩	٣,٥٣٦,١٣٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٥٣٦,١٣٨		
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك -بالصافي	٢٦,٨٤١,٥٩٦	٣٠,٩٠٨,٦٠٢	-	٤,١٢٨,٤٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٦,٧٨٠,٢٠٢		
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة -بالصافي	٩٣,١٩١,٠٠٠	٩٣,١٩١,٠٠٠	-	٩٣,١٩١,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-		
الموجودات الأخرى	٧١٦,٦٣٧	١,٤٣٨,٠٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٤٣٨,٠٣٧		
الاجمالي / للسنة الحالية	٦٢٣,٥١٣,٨٧٤	٨٣٨,٢٦٥,٨٩٣	٥٦,٥٢٠,٨٦٥	١٥٥,٣٦٦,٥٨١	١١٣,١٨٣,٥٦٣	٧٥,٧٩٢,٦٢٧	-	-	١٨,١٠٠,٦٦٣	١٣٦,٦٨٥,٩٥٧	١٢٢,٧٣٣,٠١٧	١٥٩,٨٨٢,٦٢٠		
الكفالات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
الاعتمادات المستندية والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
السقوف غير المستغلة	٦٣,٦٣٧,٢٣٧	٩٣,٦٩٦,٨٠١	١٣,٧٨٦,٥١٥	-	٨,١٨١,٦٣٨	-	-	-	٢٣٦,٨٢٧	٤٣,٣٢٢,٢٠٤	٢٦,٧٧٠,٨٢٧	١,٣٩٨,٧٩٠		
المجموع الكلي	٦٨٧,١٥١,١١١	٩٣١,٩٦٢,٦٩٤	٧٠,٣٠٧,٣٧٨	١٥٥,٣٦٦,٥٨١	١٢١,٣٦٥,٢٠١	٧٥,٧٩٢,٦٢٧	-	-	١٨,٣٣٧,٤٩٠	١٨٠,٠٠٨,١٦١	١٤٩,٥٠٣,٨٤٤	١٦١,٢٨١,٤١٠		

رابعاً: توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - مشترك:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الاولى - افرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٦١,٢٨١,٤١٠	-	-	-	-	١٦١,٢٨١,٤١٠	مالي
١٥٠,٨٣١,٣٩٤	-	٣٠,٦٠,١٦	-	١,٦٧٣,١٩٢	١٤٨,٨٤٣,٠٨٦	صناعي
١٨٠,٠٠٨,١٦١	١٢٣,٢٨٥	٢,٠٥٦,٩٣٢	١٠,٧٩٠,٧١١	٧,١٧٢,٤٠٤	١٥٩,٨٦٤,٨٣٩	تجارة
١٨,٣٣٧,٤٩٠	١٣٦,٨٣٢	٤٥٧,٨٣٨	٧,٠٤٢,١٧٦	٥,٣٣٩,٦٥٠	٥,٣٦٠,٩٩٤	عقارات
-	-	-	-	-	-	زراعة
٧٥,٧٩٢,٦٣٧	٤٧١,١٢٠	٢٨٢,٧٩٧	١,٠٣٦,٧٠٢	٥٧,٧٨٠,٦٨٥	١٦,٢٣١,٣٣٣	أسهم
١٢١,٣٦٥,٢٠١	٣٣٠,٠٧٥	٦,٣١٥,٩٧٢	-	١٠,٦,٥٣٧,٥١٦	٨,١٨١,٦٣٨	أفراد
١٥٥,٣٦٦,٥٨١	-	-	-	-	١٥٥,٣٦٦,٥٨١	حكومة وقطاع عام
٦٨,٩٨٩,٩٣٠	٢٩,٣٧٣	٣,١٧٣,٩٣١	١,٣٥٣,٥٩٢	٥,٥٢٥,٣٤٤	٥٨,٩٠٧,٦٩٠	أخرى
٩٣١,٩٦٢,٦٩٤	١,٠٩٠,٦٨٥	١٢,٥٩٣,٤٧٦	٢٠,٢١٣,١٨١	١٨٤,٠٢٨,٧٩١	٧١٤,٠٣٦,٥٦١	المجموع الكلي

٦- التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها
 اولا: إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:
 أ- ذاتي

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعريضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعريضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	التمويلات الائتمانية المباشرة -بالصافي	١٣٦,٨١٤	٣,٧٣٣	٢٨٦,٨٦٤	١٧,١٨١	٢٠,٩١٣
الكفالات المالية	٣,٩٤٢,٥٠٧	(٣١٠,٠١٣)	0٠,٠٠٠	-	(٣١٠,٠١٣)	(%٥,0٤)
الاعتمادات المستندية والقبولات	٤٦٤,١٦0	(١,٠٣٧,٦٩٦)	-	-	(١,٠٣٧,٦٩٦)	(%٣١,٤١)
المجموع الكلي	٤,0٣٣,٤٨٦	(١,٢٤٤,٩٧٧)	٣٣٦,٨٦٤	١٧,١٨١	(١,٢٣٧,٧٩٦)	(%٢٥,٢١)

ب مشترك

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	تعديل التعرضات التي تم تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التمويلات الائتمانية المباشرة -بالصافي	٣٧,٤٢٩,٥١٣	(١٠,١٢١,٤٥٩)	١٨,٣٧١,١٩٠	٢,٩٦٤,٠١٤	(٧,١٥٧,٤٤٥)	(٪١٣,٨٣)
السقوف غير المستغلة	٢,٢٦٤,٥٦١	(٢,٦٢٠,٦٣٤)	-	-	(٢,٦٢٠,٦٣٤)	(٪١١٥,٧٢)
المجموع الكلي	٣٩,٦٩٤,٠٧٤	(١٢,٧٤٢,٠٩٣)	١٨,٣٧١,١٩٠	٢,٩٦٤,٠١٤	(٧,١٥٧,٤٤٥)	(٪١٢,٣٣)

ثانيا: الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩									
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المجموع	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها / المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها / المرحلة الثانية	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	أ- ذاتي
٨٥	-	-	٨٧	-	-	٢٠,٩١٣	١٧,١٨١	٣,٧٣٢	التمويلات الائتمانية المباشرة
(٣٣٨)	-	-	-	(٣٣٨)	(٣٣٨)	(٣٣١,٠١٣)	-	(٣١,٠١٣)	الكفالات المالية
(٤,١٤٤)	-	-	-	(٤,١٤٤)	(٤,١٤٤)	(١,٠٣٧,٦٩٦)	-	(١,٠٣٧,٦٩٦)	الاعتمادات المستندية والقبولات
(٤,٢٩٧)	-	-	٨٧	(٤,٣٨٢)	(٤,٣٨٢)	(١,٢٣٧,٧٩٦)	١٧,١٨١	(١,٢٤٤,٩٧٧)	المجموع الكلي
٣١ كانون الأول ٢٠١٩									
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	المجموع	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها / المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها / المرحلة الثانية	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	ب- مشترك
(٣٤٤,٥٤٣)	(٧٠٥,٨٣٢)	٣٩,٧٠٦	٢١٥,١٩٠	٢٠٦,٣٨٤	(٧,٠٧١,٤٤٥)	٢,٩٦٤,٠١٤	(١٠,١٢١,٤٥٩)	(٢,١٢٠,٣٨٤)	التمويلات الائتمانية المباشرة
(٣٣,٢٦٤)	-	-	-	(٣٣,٢٦٤)	(٢,٦٢٠,٣٨٤)	-	-	(٢,٦٢٠,٣٨٤)	السقوف غير المستغلة
(٣٦٧,٨٠٦)	(٧٠٥,٨٣٢)	٣٩,٧٠٦	٢١٥,١٩٠	١٨٣,١٢٠	(٩,٧٧٨,٠٧٩)	٢,٩٦٤,٠١٤	(١٢,٧٤٢,٠٩٣)	(١٢,٧٤٢,٠٩٣)	المجموع الكلي

(٥٠/ب) مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية لإدارة مخاطر السوق المختلفة ضمن استراتيجية محددة و هنالك لجنة لإدارة الموجودات و المطلوبات في البنك تتولى رقابة و ضبط المخاطر و إجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات و المطلوبات سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها، وتشمل أدوات ضبط مخاطر السوق ما يلي:

- تحديث السياسة الاستثمارية المتبعة في البنك و عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها بصورة دورية و مراجعة تطبيق السياسة الاستثمارية و تقييم نتائجها مقارنة بمؤشرات السوق و التنافسية المصرفية .
- تشكيل لجان اتخاذ القرار الاستثماري و توزيع الصلاحيات بما يتفق مع السياسة الاستثمارية للبنك .
- إعداد خطة استثمارية سنوية بحيث تراعى توقعات لجنة الموجودات و المطلوبات لتوقعات العوائد و تقلبات أسعار السوق بحيث تتضمن الخطة، الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق ذات المخاطر المتدنية .
- إعداد تقارير لأسعار السوق و عرضها على لجنة الموجودات و المطلوبات لمراقبة أي انخفاض مفاجئ في أسعار الأدوات المالية المستثمر بها لتجنب مخاطر تقلبات أسعار السوق .

١- مخاطر معدل العائد

- تنشأ مخاطر معدل العائد من التغير غير المتوقع في معدلات العائد في السوق , ويتم اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات إدارية متعلقة بتحديد و قياس و متابعة مخاطر معدل العائد و اعداد تقارير بشأنها و مراقبتها بالشكل الصحيح .
- يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة بين مبالغ الموجودات و المطلوبات حسب سلم الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة .
- ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق و تطوير أدوات جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك و ذلك من خلال :
- ١. الحصول على أفضل العوائد الممكنة الموجودة في السوق و اعتمادا على مؤشر السوق العالمي و المحلي كمييار و مرجعية (Benchmarks) للمحفظة و الاستثمارات على حد سواء و الإدارة من قبل البنك.
- ٢. مراعاة المخاطر المترتبة عن هذه الاستثمارات بالاعتماد على خيار التنويع على أساس الدول والمؤسسات و بما يضمن التقليل من آثار المخاطر المترتبة عن إدارة الاستثمارات .
- ٣. التزام البنك بإدارة الاستثمارات على أساس الموائمة «Matching» بين مطلوبات البنك (التمثلة بودائعه) وموجوداته بالعملات الأجنبية (المتمثلة في الاستثمارات بالعملات الأجنبية).

٢- مخاطر العملات

يتم إدارة مراكز العملات الأجنبية للبنك من قبل دائرة الخزينة والاستثمار بشكل يومي على أساس التعامل الآني (Spot) و بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. حيث ان سياسة البنك لإدارة مراكز العملات الأجنبية هي سياسة متحفظة تقوم على أساس تصفية المراكز أولا بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء.

في جميع الاحوال فان الحد الأعلى للمركز المأخوذ بالعملة الأجنبية الواحدة لا يتجاوز ٥% من حقوق المساهمين باستثناء الدولار الأمريكي فيكون الحد الأعلى له ١٥% من حقوق المساهمين للبنك و مجموع المراكز المأخوذة بمختلف العملات الأجنبية لا يتجاوز ١٥% من حقوق المساهمين.

فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن المعقول على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

٢٠١٩	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحد	الأثر على حقوق المساهمين
العملة	(٥%)	دينار	دينار
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	(٣,٥٢٨)	(٣,٥٢٨)	(٣,٥٢٨)
جنيه استرليني	٣,٤٤٥	٣,٤٤٥	٣,٤٤٥
ين ياباني	١٩,٠٠٦	١٩,٠٠٦	١٩,٠٠٦
عملات أخرى	١٥,٩٥٤	١٥,٩٥٤	١٥,٩٥٤
٢٠١٨	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحد	الأثر على حقوق المساهمين
العملة	(٥%)	دينار	دينار
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	(٤,٨٢٠)	(٤,٨٢٠)	(٤,٨٢٠)
جنيه استرليني	(٢,٠٢٨)	(٢,٠٢٨)	(٢,٠٢٨)
ين ياباني	٣,٥٥٧	٣,٥٥٧	٣,٥٥٧
عملات أخرى	٨,٤٦٦	٨,٤٦٦	٨,٤٦٦

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار ٥٪ فإنه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
اجمالي	اخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار امريكي	
موجودات:						
٥٧,٨٥٨,٠٤٢	٢٦٢,٠٣٧	-	٢٠٦,٦٢٤	٢٠,٧٥٩,٩٠٦	٣٦,٦٢٩,٤٧٥	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٦,٤٢٤,٩٨٨	١,٧٦٤,٤٢٧	٣٨٠,١٢٨	١٦٤,٠٣١	٥٨٤,٧١٩	٣,٥٣١,٦٨٣	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٢١,٧٨٥,٧٦٦	-	-	٢,٢٣٢,٥٨٧	-	١١٩,٥٥٣,١٧٩	ذمم البيوع المؤجلة
٧٠,٨٨٨,٨٢٩	-	-	٣,٥٣٣,٨٢٩	-	٦٧,٣٥٥,٠٠٠	استثمارات وكالة دولية
٢٧,٠٢٢,٩٠٦	-	-	-	-	٢٧,٠٢٢,٩٠٦	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٣,٥٣٦,١٣٨	-	-	-	-	٣,٥٣٦,١٣٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٩٣,١٣٢	-	-	١٢,٩٠١	-	٢٨٠,٢٣١	موجودات اخرى
٢٨٧,٨٠٩,٨٠١	٢,٠٢٦,٤٦٤	٣٨٠,١٢٨	٦,١٤٩,٩٧٢	٢١,٣٤٤,٦٢٥	٢٥٧,٩٠٨,٦١٢	اجمالي الموجودات
مطلوبات:						
٦٥٣,٢٥٩	٢٢,١١٠	-	-	٤٧,٦٧٥	٥٨٣,٤٧٤	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
٢٣٢,٦٨٠,٤٤٩	١,٦٨٥,٢٧٠	-	٥,١١٧,٣٧٢	١٨,٠٥٩,٥٤٦	٢٠٧,٨١٨,٢٦١	ودائع العملاء (جاري، توفير، لأجل، شهادات ايداع)
٢١,٥٠٨,٢٨٥	-	-	٩٢٩,٠٢٥	١,١٠٣,٢٦٧	١٩,٤٧٥,٩٩٣	التأمينات النقدية
١٤,٠٠٩,٦٨٧	-	-	٣٤,٦٨٥	٢,٢٠٤,٦٩٦	١١,٧٧٠,٣٠٦	مطلوبات اخرى
٢٦٨,٨٥١,٦٨٠	١,٧٠٧,٣٨٠	-	٦,٠٨١,٠٨٢	٢١,٤١٥,١٨٤	٢٣٩,٦٤٨,٠٣٤	اجمالي المطلوبات
١٨,٩٥٨,١٢١	٣١٩,٠٨٤	٣٨٠,١٢٨	٦٨,٨٩٠	(٧٠,٥٥٩)	١٨,٢٦٠,٥٧٨	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحد للسنة
٧٢,٧٦١,٠٤٢	١٩,٧٤٥,٣٨٣	٩٤٩,٦٤٠	-	٤,٢٦٢,٥٤٣	٤٧,٨٠٣,٤٧٦	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحد
٣١ كانون الأول ٢٠١٨						
اجمالي	اخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار امريكي	
١٨٠,٠٠٤,٨٤٥	٢,٨٣١,٦١٧	٧١,١٤٠	٦,١٧٠,٢١٣	١٥,٤٣٦,٤٧٨	١٥٥,٤٩٥,٣٩٧	اجمالي الموجودات
١٧٦,٣١٨,٣٠٥	٢,٦٦٢,٣٠٧	-	٦,٢١٠,٧٨١	١٥,٥٣٢,٨٧٩	١٥١,٩١٢,٣٣٨	اجمالي المطلوبات
٣,٦٨٦,٥٤٠	١٦٩,٣١٠	٧١,١٤٠	(٤٠,٥٦٨)	(٩٦,٤٠١)	٣,٥٨٣,٠٥٩	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحد للسنة
٦١,٨٥٤,٣١٧	١٦,٣٤٣,٢٩٧	١,٥١٩,٦٧٢	-	١,٩٠٢,٤٤٨	٤٢,٠٨٨,٩٠٠	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحد

٣- مخاطر التغير في أسعار الاسهم

التغير في أسعار الأوراق المالية (عدا الصكوك) ينشأ بالأساس بناء على العرض والطلب في الأسواق المالية والذي يعزز تأرجح القيمة العادلة للمحافظ الاستثمارية، تقوم دائرة الخزينة والاستثمار بإتباع أسس علمية ومالية متقدمة في التغلب على تقلبات الأسعار بما يكفل متوسط عائد ملائم لتوقعات البنك وعملائه. حيث تتبنى دائرة الخزينة والاستثمار منهجية التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي، وكذلك استخدام التصنيفات الائتمانية المتبعة من قبل وكالات التصنيف العالمية (Moody's, Standard & Poor's, ...) و تقوم بتحليل المؤشرات المالية لهذه الأسعار وتقييمها تقييماً عادلاً بالوزن المرجح لإجمالي المحافظ الاستثمارية والتي يعمل البنك على إدارتها بدقة متناهية لضمان الحد من مخاطر تقلبات الأسعار.

الجدول التالي يبين اثر تحرك المؤشر ٥٪ على قائمة الدخل و الدخل الشامل الموحد وحقوق المساهمين و حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك على الاسهم المملوكة مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة:

٢٠١٩	التغير في المؤشر (%)	الأثر على قائمة الدخل الموحد	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
المؤشر	دينار	دينار	دينار	دينار
سوق عمان المالي	١٣,٨٢٦	-	-	١٣,٨٢٦
اسواق اجنبية	-	-	-	-
٢٠١٨	التغير في المؤشر (%)	الأثر على قائمة الدخل الموحد	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
المؤشر	دينار	دينار	دينار	دينار
سوق عمان المالي	١٠,٥٢٤	-	-	١٠,٥٢٤
اسواق اجنبية	-	-	-	-

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

٤- مخاطر السلع

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في أسعار الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المُشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود البيع وخلال سنة الحياة و إلى التقلب في القيمة المُتبقية للموجود المُؤجر كما في نهاية مدة التأجير.

(٥٠/ج) مخاطر السيولة

تعتبر إدارة السيولة النقدية عن قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته النقدية في الآجال القصيرة والطويلة المدى وذلك ضمن إطار استراتيجيته العامة والتي تهدف إلى تحقيق عائد أمثل على إستثماراته، وبنفس الوقت تحقيق متطلبات إدارة السيولة المثلى المعتمدة لدى البنك وتتم مراجعة ودراسة السيولة النقدية على مستوى البنك بشكل منتظم، حيث يتم دراسة السيولة النقدية من قبل الدائرة المالية ودائرة الخزينة على أساس يومي، كما تتم دراسة وتحليل الفجوة لموجودات ومطلوبات البنك والتي تشمل على تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بشكل متكامل لتحقيق الموازنة بين الجانبين، كما تتضمن تحليل مصادر الأموال وفقاً لطبيعة مصادرها واستخداماتها.

أولاً: أدناه توزيع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المشترك (غير المخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعااقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

اجمالي	بدون استحقاق	أكثر من ٣ سنوات	دینار	من سنة إلى ٣ سنوات	دینار	من سنة إلى ٦ شهور	دینار	من ٦ شهور إلى ١٢ شهور	دینار	من شهر إلى ٣ شهور	دینار	أقل من شهر	٣١ كانون الأول ٢٠١٩:
١,0٢٢,٣٩٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,0٢٢,٣٩٣	-	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١٨١,٣٦١,٤٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨١,٣٦١,٤٨٦	-	حسابات العملاء الجارية
٣٥,٩٥٧,٨١٣	-	-	-	-	١,٠٣٠,٦٧	-	-	-	-	-	٣٣,٢٠٠,٧٣٣	-	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	امول مقترضة
٦,٩٣٦,٢٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦,٩٣٦,٢٨٤	-	مخصص ضريبة الدخل
٤٢١,٧٨٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢١,٧٨٥	-	مخصصات أخرى
١٠,٧٤٦,١٢٤	-	١٠,٠٦٨,٦٧٩	٥٠,٣٦٢	٥٥٥,٣٦٥	-	-	-	١٠,٧٨١٨	-	-	٩,٠٠٠	-	التزامات التأجير - طويلة الأجل
٤١١,١٣٣,١٥١	-	-	-	٢,٥٤٣,٥٥٢	١٦٩,٢٨٩	-	٨٤,٦٤٥	١٧,٣٦٣,٥٢٨	٢١,٠٧٣,١٣٧	-	-	-	مطلوبات أخرى
١,١٤٩,٦٦٧,٣٧٨	-	-	-	٧٦,٤٩٥,٤٥٦	٤٠٨,١٩٥,٩٨٨	٢٦٢,١٨١,٧٦٥	-	٢١٤,١٠٠,٣٩١	١٨٨,٦٩٣,٧٧٨	-	-	-	حسابات الاستثمار المشترك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٧٧٧,١٤٩	-	-	-	-	-	-	٧٨٧,١٤٩	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار
١,٤٢٨,٥٣٣,٥٧٢	-	١٠,٠٦٨,٦٧٩	٧٩,٥٩٤,٣٧٣	٤٠٩,٣٣٣,٦٠٦	٢٦٤,٨٠٧,٥٨٢	٣٣١,٤٧١,٧٣٧	٤٣٣,٢١٧,٥٩٥	-	-	-	-	-	المجموع
١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣	٢٥,٩٢٩,٢٩٣	٤٥٥,٦٦٥,٠٤٥	٢٩٦,١٣٧,٣٩٥	١١١,٣٩٠,٨١٣	١١٨,٣٢٩,٤٧٧	٩٢,٦٦٣,٤٥٥	٤٥٦,٨٠٠,٠٩٥	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة
٣١ كانون الأول ٢٠١٨:													
٤٣٦,٢٧٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٣٦,٢٧٣	-	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	-	حسابات العملاء الجارية
١٢,٥٣٠,٨٢٨	-	-	-	١,٠١٥,٦٧٦	-	-	-	-	-	-	١١,٢١٣,٦٩٥	-	تأمينات نقدية
٤,٠٣١,٠٢٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٠٣١,٠٢٤	-	مخصص ضريبة الدخل
٣٨٠,٧٨٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٨٠,٧٨٥	-	مخصصات أخرى
٢٨٨,١١٩,٤٠٧	-	-	-	-	١٨٨,٦٧٠	-	٧٤٧,٦٤٥	١٠,٥٩٧,٠١٢	١٧,٢٨٦,٠٨١	-	-	-	مطلوبات أخرى
٧٦٦,٥٣٣,٣٧٠	-	-	-	٢٨٥,٢٨١,٨٣٣	١٦٥,٨٩٩,١٣٧	-	-	١٦٤,٢٧٣,١١٢	١٢٥,٧٢٥,٣٣٣	-	-	-	حسابات الاستثمار المشترك
١,٩٤٥,٩٩٧	١,٩٤٥,٩٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٢,٠٥٢,٥٦٦	-	-	-	-	-	-	٢,٠٥٢,٥٦٦	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار
٩٩٠,٣٦٨,٧٤٤	١,٩٤٥,٩٩٧	-	٥٥,٣٨٣,٩٦٥	٢٨٦,٤٨٦,١٧٩	١٦٩,٠٠٠,٨٠٥	١٧٤,٨٧٠,١٢٤	٣٠٢,٦٨١,٧٧٤	-	-	-	-	-	المجموع
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	٢٥,٨٥٢,٣٣٣	٣٤٣,٧٩٣,٨٨٩	٣٣٥,٠٨٠,٤١٠	٨٧,٣٦٥,٤٧٤	٩٩,٤١٧,٢١٦	٨١,٠٨٤,٨٤١	٢٤٨,٨٧٩,٣٥٢	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد

لغاية سنة		
٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢٦,١٢٦,٩٧٣	٤٥,٠٦٨,٩٦٩	الاعتمادات والقبولات
٢٠,٥١٠,١٧٢	٣٥,٥٢٨,٢٨٣	الكفالات
٦٣,٨٥٦,٦٣٣	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	السقوف الغير مستغلة
١١٠,٤٩٣,٧٦٨	١٧٤,٦٤١,١٢٧	المجموع

(٥١) معلومات عن قطاعات البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي تعرض على الرئيس التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد:

تشمل متابعة حسابات الاستثمار المشترك وضمم البيوع المؤجلة والتمويلات والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالأفراد.

حسابات المؤسسات:

تشمل متابعة حسابات الاستثمار المشترك وضمم البيوع المؤجلة والتمويلات والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة:

يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

فيما يلي معلومات قطاعات اعمال البنك موزعة حسب الانشطة:

٢٠١٨ المجموع	٢٠١٩ المجموع	اخرى	الخبينة	المؤسسات	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٤٣,٥٨٦,٥٤٦	٥٠,٣٦٥,٩٩١	١,٢٧٤,٤١٤	٨,٦٢٠,٧٥١	١٩,٠٨٠,٤٤٥	٢١,٣٩٠,٣٨١	اجمالي اليرادات (مشتركة وذاتي)
(٦,٢١٧,١٤٨)	(٢,٤١٦,٩٠٢)	(٢,٤١٦,٩٠٢)	-	-	-	حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار من إيرادات اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
-	(٥,٢٥١,٨٥٦)	٥٦٤,٣٧١	٤٣٠,٨١٧	(٤,٦٧٠,٣٧٦)	(١,٥٧٦,٦٦٨)	خسائر ائتمانية متوقعة (مشتركة وذاتي)
٣٧,٣٦٩,٣٩٨	٤٢,٦٩٧,٢٣٣	(٥٧٨,١١٧)	٩,٠٥١,٥٦٨	١٤,٤١٠,٠٦٩	١٩,٨١٣,٧١٣	نتائج اعمال القطاع
(٣,١٠٢,٥٨٧)	(٤,١٠٧,٤٧٧)	-	(٥٩٦,٧٣٣)	(١,٠٩٦,٥٠٥)	(٢,٤١٤,٢٤٠)	مصاريف موزعة
(٢١,١٩٦,١٥٩)	(٢١,٣٨٧,٨٨٠)	(٢١,٣٨٧,٨٨٠)	-	-	-	مصاريف غير موزعة
١٣,٠٧٠,٦٥٢	١٧,٢٠١,٨٧٦	(٢١,٩٦٥,٩٩٧)	٨,٤٥٤,٨٣٦	١٣,٣١٣,٥٦٤	١٧,٣٩٩,٤٧٣	الربح للسنة قبل الضريبة
(٤,٧١٩,٩٩١)	(٧,١٨٥,٦٥٧)	(٧,١٨٥,٦٥٧)	-	-	-	مصروف ضريبة الدخل
٨,٣٥٠,٦٦١	١٠,٠١٦,٢١٩	(٢٩,١٥١,٦٥٤)	٨,٤٥٤,٨٣٦	١٣,٣١٣,٥٦٤	١٧,٣٩٩,٤٧٣	الربح للسنة
٢٠١٨ دينار	٢٠١٩ دينار					
٩٣٣,٩٠٤,٦٨٧	١,٢٢٣,٢١٠,١٥٨	-	٢٦١,٢١٨,١١١	٤٨١,٣٠١,٧٠١	٤٨٠,٦٩٠,٣٤٦	موجودات القطاع
١٨٨,٥٦٨,٨٢٨	٢٣٣,٧١٠,٤٢٥	٢٣٣,٧١٠,٤٢٥	-	-	-	موجودات غير موزعة
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣	٢٣٣,٧١٠,٤٢٥	٢٦١,٢١٨,١١١	٤٨١,٣٠١,٧٠١	٤٨٠,٦٩٠,٣٤٦	مجموع الموجودات
٩٣٠,٧٨٩,٦٠٢	١,٣٥٥,١١٥,٧٨٨	-	١٨٧,٨٤٦,٤١٦	١٩٥,٠٢٩,٩٠٤	٩٧٢,٢٣٩,٤٦٨	مطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المشترك للقطاع
٤٩,٣٨٨,٩٣١	٥٧,٣٥٤,٥٢٧	٥٧,٣٥٤,٥٢٧	-	-	-	مطلوبات غير موزعة
٩٨٠,١٧٨,٥٣٣	١,٤١٢,٤٧٠,٣١٥	٥٧,٣٥٤,٥٢٧	١٨٧,٨٤٦,٤١٦	١٩٥,٠٢٩,٩٠٤	٩٧٢,٢٣٩,٤٦٨	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المشترك

٢٠١٨ دينار	٢٠١٩ دينار	
٥,٦٣٥,٣٠٩	٣,١٦٨,٦٣٧	مصاريف راسمالية
٢,٥٢٣,٦٦٢	٣,٠٢٦,٢٦١	استهلاكات واطفاءات

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الايضاح التوزيع الجغرافي لاعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الاعمال المحلية. فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الراسمالية حسب القطاع الجغرافي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨			٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
الاجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	الاجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	٩٨,٤٨٥,١٤١	١,٠٢٣,٩٨٨,٣٧٤	١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣	١٥٩,٩٦٤,٤٦٢	١,٣٩٦,٩٥٦,١٢١	مجموع الموجودات
٤٣,٥٨٦,٥٤٦	٢,٥٥٣,٠٨٣	٤١,٠٣٣,٤٦٣	٥٠,٣٦٥,٩٩١	٤,٠٤٦,٣٤٢	٤٦,٣١٩,٦٤٩	اجمالي اليرادات
٥,٦٣٥,٣٠٩	-	٥,٦٣٥,٣٠٩	٣,١٦٨,٦٣٧	-	٣,١٦٨,٦٣٧	المصروفات الراسمالية

(٥٢) إدارة رأس المال

تأخذ إدارة البنك في الاعتبار متطلبات البنك المركزي الأردني التي تتطلب وجود أموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمار المباشر. ويتكون رأس المال لهذه الغاية وفق ما حدده البنك المركزي الأردني لاعتباره رأس مال تنظيمي (وهو رأس المال الأساسي، ورأس المال الإضافي).

وتهدف إدارة رأس المال إلى استثمار الأموال في أدوات مالية ذات مخاطر مختلفة (بين مخاطر عالية ومخاطر متدنية) وذلك لتحقيق عائد جيد وكذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني لكفاية رأس المال وهي ١٢٪.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ بناءً على تعليمات رأس المال التنظيمي رقم (٢٠١٨/٧٢) والصادرة عن البنك المركزي الأردني وفقاً للمعيار المعدل رقم (١٥) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سندا لأحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال بالآلاف الدنانير:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دينار	ألف دينار	
١٣٢,٣٤٩	١٣٤,٤٥٦	بنود رأس المال الاساسي
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب (المدفوع)
١٧,١٣٨	١٨,٥٤٨	الارباح المدورة
٢٤,١٨٢	٢٥,٩٠٢	الاحتياطي القانوني
(٧,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	أرباح مقترح توزيعها
(٢٥)	-	احتياطي القيمة العادلة بالكامل (ذاتي)
(٢٨٥)	٢٢	حصة البنك من احتياطي القيمة العادلة بالكامل في حال خلط الأموال
(١,٦٠١)	(٢,٠٤٣)	موجودات غير ملموسة
-	(٤٣٦)	الموجودات الضرائبية
-	(٥٦٤)	حصة البنك من الموجودات الضرائبية في حال خلط الاموال
(١٢)	(١,٩٧٣)	الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات المالية و البنوك و شركات التكافل التي تقل عن ١٠٪
(٤٨)	-	الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات التابعة غير الموحدة حساباتها مع حسابات البنك
-	-	رأس المال الاضافي
٩٧١	١,٢٨١	رأس المال المساند
١,٠١١	١,٣١٨	احتياطي مخاطر مصرفية عامة ذاتي و حصة البنك من احتياطي المخاطر المصرفية العامة (مشترك) (على ان لا يزيد عن ١,٢٥٪) من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية
(٨)	(٣٧)	الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات المالية و البنوك و شركات التكافل التي تقل عن ١٠٪
(٣٢)	-	الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات التابعة غير الموحدة حساباتها مع حسابات البنك
١٣٣,٣٢٠	١٣٥,٧٣٧	مجموع رأس المال التنظيمي
٥٢٢,٤٣٦	٧٠١,١٠٧	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
٪٢٥,٥٢	٪١٩,٣٦	نسبة كفاية رأس المال (%)
٪٢٥,٣٣	٪١٩,١٨	نسبة كفاية رأس المال الاساسي (%)
٪٢٥,٣٣	٪١٩,١٨	نسبة الشريحة الأول Tier ١ (%)
٪٠,١٩	٪٠,١٨	نسبة الشريحة الثانية Tier ٢ (%)
٪٢٦,٤١	٪١٧,٧٩	نسبة الرافعة المالية

(03) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار
الموجودات			
٢٧٨,٨١٦,٥٥٢	-	٢٧٨,٨١٦,٥٥٢	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٦,٥١٣,٥٤٣	-	٦,٥١٣,٥٤٣	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٠,٧٩٠,٣٧٨	-	٧٠,٧٩٠,٣٧٨	استثمارات وكالة دولية - بالصافي
٣,٥٣٦,١٣٨	٣,٥٣٦,١٣٨	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٦٤١,٣٨٨,٢٦٩	٢٨٥,٤٣٤,٣١٩	٣٥٥,٩٥٣,٩٥٠	ذمم البيوع المؤجلة و الذمم الأخرى - بالصافي
٣٢,٨٥٦,٩٦٦	٢٧,٣٦٠,٨٢٤	٥,٤٩٦,١٤٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
٣٥٤,٠٢٢	-	٣٥٤,٠٢٢	استثمارات في شركة حليفة
٣٨٢,٨٦٠,٢٩١	٣٣٣,٠٧٥,٠٠١	٤٩,٧٨٥,٢٩٠	موجودات اجارة منتهية بالتملك - بالصافي
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القرض الحسن
٢٣,٨٨٦,٠١٤	٢٣,٨٨٦,٠١٤	-	ممتلكات و معدات - بالصافي
٢,٠٤٣,٢٧٩	٢,٠٤٣,٢٧٩	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٩,٧٠٢,٠٤٤	٩,٦٩٥,٤٩٨	٦,٥٤٦	موجودات حق الاستخدام
١,٦٦١,١٩٠	-	١,٦٦١,١٩٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٩,٨١١,٢٣٧	-	٩,٨١١,٢٣٧	موجودات أخرى
١,٥٥٦,٩٢٠,٥٨٣	٧٧٧,٧٣١,٧٣٣	٧٧٩,١٨٨,٨٥٠	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك			
١,٥٢٢,٣٩٢	-	١,٥٢٢,٣٩٢	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١٨١,٣٦١,٤٨٦	-	١٨١,٣٦١,٤٨٦	حسابات العملاء الجارية
٣٥,٨٧٥,٣٥٣	-	٣٥,٨٧٥,٣٥٣	تأمينات نقدية
٦,٩٣٦,٢٨٤	-	٦,٩٣٦,٢٨٤	مخصص ضريبة الدخل
٤٢١,٧٨٥	-	٤٢١,٧٨٥	مخصصات اخرى
٩,٣٦٨,٢١٥	٩,٢٤٧,١٧٩	١٢١,٠٣٦	التزامات التأجير - طويلة الأجل
٤١,١٣٣,١٥١	٢,٥٤٣,٥٥٢	٣٨,٥٨٩,٥٩٩	مطلوبات أخرى
٤٨,١٥٧	-	٤٨,١٥٧	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
١,١٣٥,٠١٦,٣٤٣	٧٧,٠٤٥,٤٥٦	١,٠٥٧,٩٧٠,٨٨٧	حسابات الاستثمار المشترك
٧٨٧,١٤٩	-	٧٨٧,١٤٩	مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
١,٤١٢,٤٧٠,٣١٥	٨٨,٨٣٦,١٨٧	١,٣٢٣,٦٣٤,١٢٨	مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
١٤٤,٤٥٠,٢٦٨	٦٨٨,٨٩٥,٥٤٦	(٥٤٤,٤٤٥,٢٧٨)	الصافي

٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات
١١٨,٧٦٧,٣٥٨	-	١١٨,٧٦٧,٣٥٨	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
١٣,٢٦٤,٩٢٣	-	١٣,٢٦٤,٩٢٣	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥٦,٠٢٠,٨٥٦	-	٥٦,٠٢٠,٨٥٦	استثمارات وكالة دولية - بالصافي
٦٨٨,٤٨٩	٦٨٨,٤٨٩	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٤٤٨,٧٩٧,٨٩١	١٨١,٦٤٩,٢١٦	٢٦٧,١٤٨,٦٧٥	ذمم البيوع المؤجلة و الذمم الأخرى - بالصافي
٢٨,١١٥,٧٩٨	١٨,٣٦٢,٥٨٠	٩,٧٥٣,٢١٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٣٤٠,٥٠٠	-	٣٤٠,٥٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٢,١٩١,٠٠٠	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي
٣٧٦,٦١٨	-	٣٧٦,٦١٨	استثمارات في شركة حليفة
٧٩,٧١٧	-	٧٩,٧١٧	صافي استثمار في شركة تابعه (تحت التصفية)
٣٢٧,٢٥٢,٤٧٢	٢٨٥,٤٧٣,٣٥٤	٤١,٧٧٩,١١٨	موجودات اجارة منتهية بالتمليك - بالصافي
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القرض الحسن
٢٤,٢٥١,٤٢٦	٢٤,٢٥١,٤٢٦	-	ممتلكات و معدات - بالصافي
١,٦٠٠,٩٠٧	١,٦٠٠,٩٠٧	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٧٣٣,٦٠٦	-	٧٣٣,٦٠٦	موجودات ضريبية مؤجلة
٨,٤٩٢,٢٩٤	-	٨,٤٩٢,٢٩٤	موجودات أخرى
١,١٢١,٤٧٣,٥١٥	٦٠٤,٧٢٦,٦٣٢	٥١٦,٧٤٦,٨٨٣	مجموع الموجودات
			المطلوبات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٤٣٦,٢٨٣	-	٤٣٦,٢٨٣	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	-	١٤٣,٦٠٨,٥٨٣	حسابات العملاء الجارية
١٢,٤٧٠,٢٦٤	-	١٢,٤٧٠,٢٦٤	تأمينات نقدية
٤,٠٣١,٠٢٤	-	٤,٠٣١,٠٢٤	مخصص ضريبة الدخل
٣٨٠,٧٨٥	-	٣٨٠,٧٨٥	مخصصات اخرى
٢٨,٨١٩,٤٠٨	-	٢٨,٨١٩,٤٠٨	مطلوبات اخرى
(٥٥٢,٦٦٥)	-	(٥٥٢,٦٦٥)	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
٧٨٦,٩٨٦,٢٨٨	٥٥,٣٨٣,٩٦٥	٧٣١,٦٠٢,٢٥٣	حسابات الاستثمار المشترك
١,٩٤٥,٩٩٧	١,٩٤٥,٩٩٧	-	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٢,٠٥٢,٥٦٦	-	٢,٠٥٢,٥٦٦	مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٩٨٠,١٧٨,٥٣٣	٥٧,٣٢٩,٩٦٢	٩٢٢,٨٤٨,٥٧١	مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
١٤١,٢٩٤,٩٨٢	٥٤٧,٣٩٦,٦٧٠	(٤٠٦,١٠١,٦٨٨)	الصافي

(٥٤) ارتباطات والتزامات محتملة (خارج المركز المالي)

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية / ذاتي: *

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢٥,٤٩٨,٧٥٦	٣٧,١٩٥,٢١٤	اعتمادات
٦٢٨,٢١٧	٧,٨٧٣,٧٥٥	قبولات
		كفالات:
١,٣٦٢,٠١٣	٧,٧٦٣,١٨٦	- دفع
٧,٤٥٤,١٨٦	١٠,٨٤٧,٤٩٩	- حسن التنفيذ
١١,٦٩٣,٩٧٣	١٦,٩١٧,٥٩٧	- أخرى
٤٦,٦٣٧,١٤٥	٨٠,٥٩٧,٢٥١	المجموع

ب. ارتباطات والتزامات ائتمانية / مشترك :

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦٣,٨٥٦,٦٢٣	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	- السقوف غير المستغلة/مباشرة
٦٣,٨٥٦,٦٢٣	٩٤,٠٤٣,٨٧٦	المجموع

* بلغت السقوف غير المستغلة/غير المباشرة الذاتية مبلغ ١٨,٧٩٩,٢٩٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة على ارتباطات والتزامات/ذاتي حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) مبلغ ١٩٤,٢٩٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وظهرت ضمن بند مطلوبات أخرى (إيضاح ٢٢).

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة على ارتباطات والتزامات/مشترك حسب تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) مبلغ ٣٤٧,٠٧٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وظهرت ضمن بند مطلوبات أخرى (إيضاح ٢٢).

(٥٥) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة ٤١٠,٦٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٢,٦٣٨,٦٨٦ دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٨) وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك، وفي رأي الإدارة ومحامي البنك إن مخصص القضايا البالغ ٦٠,٧٨٥ دينار كاف لمواجهة الالتزامات التي قد تترتب على البنك نتيجة قضايا.

(٥٦) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٨ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق المساهمين لعام ٢٠١٨ كما يلي:

قائمة الدخل والدخل الشامل الموحد:

قبل إعادة التصنيف	بعد إعادة التصنيف	
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	
-	(١,٥٢٦,٣٤٩)	مصاريف الياجار
(٨,١٦٣,٢٥٦)	(٦,٦٣٦,٩٠٧)	مصاريف أخرى
(٨,١٦٣,٢٥٦)	(٨,١٦٣,٢٥٦)	

(٥٧) تحليل أثر المعايير الصادرة وغير النافذة بعد

معايير المحاسبة الإسلامية:

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) بإصدار معايير المحاسبة الإسلامية التالية والتي لم تكن نافذة بعد كما في تاريخ القوائم المالية:

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٠) «الهبوط في القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات المتوقع أن ينتج عنها خسائر» ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتدني والخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات والاستثمارات والالتزامات ذات المخاطر العالية في المؤسسات المالية الإسلامية، إن متطلبات هذا المعيار بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مشابهة إلى حد كبير بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بموجب تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) علماً بأن البنك قد قام بتطبيق تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وقد تم عكس أثرها على القوائم المالية الموحدة، حيث أن تاريخ التطبيق اللازم لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) هو الأول من كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣١) «الوكالة بالاستثمار» ويهدف المعيار إلى تحديد المتطلبات الخاصة بأعداد التقارير المتعلقة بوكالة الاستثمار والمعاملات التي تتماشى مع أفضل الممارسات لكل من الوكيل والموكل، علماً بأن تاريخ التطبيق اللازم للمعيار هو الأول من كانون الثاني ٢٠٢٠.

- معيار المحاسبة الإسلامية رقم (٣٢) «الاجارة و الاجارة المنتهية بالتملك» ويهدف هذا المعيار إلى تحسين مبادئ الاعتراف و التصنيف و القياس و الإفصاح عن معاملات الاجارة و الاجارة المنتهية بالتملك ، علماً بأن تاريخ التطبيق اللازم للمعيار رقم (٣٢) هو في او بعد الاول من كانون الثاني ٢٠٢١ مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٣) «الاستثمارات في الصكوك والاسهم والادوات المماثلة» والذي سيحل محل معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٢٥) ويهدف المعيار الجديد إلى تحسين أسس التصنيف، القياس والعرض والإفصاح عن الاستثمارات في الصكوك والاسهم والادوات المالية المماثلة، علماً بأن تاريخ التطبيق اللازم لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٣) هو الأول من كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٤) «التقارير المالية لحاملي الصكوك» ويهدف هذا المعيار الجديد إلى ضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع اصحاب المصلحة لاسيما أصحاب الصكوك، علماً بأن تاريخ التطبيق اللازم لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٤) هو الأول من كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٥) «احتياطي المخاطر» ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية وأعداد التقارير المالية المتعلقة باحتياطيات المخاطر التي يتم وضعها للتخفيف من المخاطر المختلفة التي يواجهها أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين، علماً بأن تاريخ التطبيق اللازم للمعيار رقم (٣٥) هو الأول من كانون الثاني ٢٠٢١ مع السماح بالتطبيق المبكر.

(٥٨) مستويات القيمة العادلة

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣) تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

القيمة العادلة						
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠١٨ دينار	مستوى القيمة العادية	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات غير الملموسة والقيمة العادية
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال حقوق المساهمين- ذاتي						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	-	٣٤٠,٥٠٠	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لاينطبق	لاينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال حقوق اصحاب حسابات الإستثمار المشترك						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	٢٧٦,٥٢٤	٢١٠,٤٧٧	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لاينطبق	لاينطبق
صكوك متوفر لها أسعار سوقية	٢٧,٠٢٢,٩٠٦	٢٠,٧٨٦,٧٤٩	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لاينطبق	لاينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل	٣,٥٣٦,١٣٨	٦٨٨,٤٨٩	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لاينطبق	لاينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال حقوق اصحاب حسابات الإستثمار المشترك						
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	١,٦٧١,٨٤٠	١,٠٦٣,٧٢٥	المستوى الثاني	أحدث قوائم مالية متوفرة	لاينطبق	لاينطبق
صكوك غير متوفر لها أسعار سوقية	٤,١٢٨,٤٠٠	٦,١٩٢,٦٠٠	المستوى الثاني	أداة مالية مشابهة	لاينطبق	لاينطبق
المجموع	٣٦,٦٣٥,٨٠٨	٢٩,٢٨٢,٥٤٠				

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ والعام ٢٠١٨.

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه اننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة.

مستوى القيمة العادلة	٣١ كانون الأول ٢٠١٨		٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
	القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	٤٩٧,٢٨٠,٣٤٣	٤٤٨,٧٩٧,١٢٤	٧١٦,٧٨٥,٥٤٢	٦٤١,٣٨٨,٢٦٩	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
المستوى الثاني	٩٢,٦٣٣,٤٤٧	٩٢,١٩١,٠٠٠	٩٣,٣١٥,٦٥٢	٩٢,١٩١,٠٠٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
	٥٨٩,٩١٣,٧٩٠	٥٤٠,٩٨٨,١٢٤	٨١٠,١٠١,١٩٤	٧٣٣,٥٧٩,٢٦٩	مجموع موجودات غير محددة القيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الثاني	٩٤٠,٢٣٢,٥١٧	٩٣٠,٥٩٤,٨٧١	١,٢٣١,١١١,٢٣٤	١,٣١٦,٣٧٧,٨٢٩	حسابات العملاء الجارية وحسابات الاستثمار المشتركة
المستوى الثاني	١٢,٤٧٠,٢٦٤	١٢,٤٧٠,٢٦٤	٣٥,٨٧٥,٣٥٣	٣٥,٨٧٥,٣٥٣	تأمينات نقدية
	٩٥٢,٧٠٢,٧٨١	٩٤٣,٠٦٥,١٣٥	١,٢٦٦,٩٨٦,٦٨٧	١,٣٥٢,٢٥٣,١٨٢	مجموع مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

تقرير مجلس الإدارة

النزاهة والمصداقية والشفافية
أساس تعاملاتنا المصرفية

تقرير مجلس الإدارة المحتويات

الإنجازات التي حققها البنك ووصف للأحداث الهامة خلال العام ٢٠١٩

مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي وحماية البيئة خلال العام ٢٠١٩

تحليل المركز المالي للبنك وأهم النسب المالية

السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع النشاط المصرفي

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال العام

حجم الاستثمار الرأسمالي

التطورات المستقبلية المهمة والخطة الاستراتيجية

أعضاء مجلس الإدارة وصفة تمثيلهم وتاريخ انضمامهم ونبذة تعريفية عن كل منهم

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونبذة تعريفية عن كل منهم

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

كما في نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة مع السنة السابقة

كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة

المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأس مال البنك والمستفيد النهائي لهذه الأسهم كما بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

اقرار مجلس الادارة (عدم وجود امور جوهريه تؤثر على استمرارية البنك/ مسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفر نظام رقابة فعال)

اقرار مجلس الادارة (عدم الحصول على منافع)

اقرار صحة ودقة واكتمال البيانات المالية الواردة في التقرير السنوي

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اقرار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (عدم الحصول على منافع)

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الادارة العليا

عدد موظفي البنك حسب فئات مؤهلاتهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك خلال العام ٢٠١٩

أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

سياسة منح المكافآت لدى البنك

الشركات التابعة

أنعاب مدقق الحسابات للبنك والشركة التابعة والانتعاب الازدافية عن العام ٢٠١٩

درجة الاعتماد على موردين محددين او عملاء رئيسيين (محليا وخارجيا) في حال كون ذلك يشكل ١٠ ٪ فاكثر من اجمالي المشتريات و/او المبيعات او الإيرادات على التوالي

وصف لأي حماية حكومية او امتيازات يتمتع بها البنك او اي من منتجاته بموجب القوانين والانظمة أو غيرها أو اي براءات اختراع او حقوق امتياز حصل البنك عليها

وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها لها اثر مادي في عمل البنك او منتجاته او قدرته التنافسية

بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الادارة او اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك او اقاربهم

تطبيق البنك لمعايير الجودة الدولية

التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠١٩

ابرز القضايا المقامة من البنك ضد البنك

المخاطر التي يتعرض لها البنك

وصف دائرة ادارة المخاطر وطبيعة عملياتها

تطورات دائرة إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لبنك صفوة الإسلامي

تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وصف أنشطة البنك الرئيسية وأهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك صفوة الإسلامي

إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من المتعاملين عبر مختلف القنوات خلال العام ٢٠١٩

ملخص سياسة تنظيم العلاقة بين البنك (المضارب) وأصحاب حسابات الاستثمار (أصحاب المال)

تقرير مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمين المحترمين،،

يسر مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي أن يستعرض وإياكم تقريره السنوي للقوائم المالية والإنجازات التي تحققت والخدمات والمنتجات التي تم تطويرها خلال العام ٢٠١٩ والتي أتت للبنك بالعديد من النجاحات وتحقيق المزيد من الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها مسبقاً وستعكس نتائجها الايجابية على مساهمي البنك ومتعامليه بإذن الله.

منذ أن تأسس بنك صفوة الإسلامي عام ٢٠١٠ وهو يعمل على تقديم الحلول المصرفية الإسلامية المتكاملة، التي تجمع القيم الإسلامية الراسخة مع أحدث التقنيات التكنولوجية، لتقديم خدمة ذات جودة عالية وبللمسة شخصية لتلبية احتياجات متعامليه، حيث يتجسد كل ذلك في فلسفة شعار البنك القائمة على "مبادئ راسخة، حلول مبتكرة".

الإنجازات التي حققها البنك ووصف للأحداث الهامة خلال العام ٢٠١٩

سعى البنك إلى تأسيس شبكة من الفروع، بلغ عددها حتى يومنا هذا ٣٦ فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة، تقدم منظومة من الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن أسس عصرية، ونمت عمليات البنك لتصل موجودات البنك إلى ١,٦ مليار دينار وبنسبة نمو بلغت ٣٩٪ عن العام السابق، كما نمت محفظة التمويلات للبنك لتصل إلى ١ مليار دينار وبنسبة ٣٣٪، وبلغت ودائع متعاملي البنك ١,٣ مليار دينار وبنسبة نمو ٤١٪ عن العام السابق وتالياً أبرز إنجازات إدارات البنك المختلفة.

الخدمات المصرفية للشركات:

يقدم بنك صفوة الإسلامي منتجات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تشمل التمويلات المباشرة كالمراحيات ووكالة المراقبة والإيجارات إضافة إلى التمويلات غير المباشرة كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان بأنواعها.

وتقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات الحساب الأول من نوعه في الأردن وهو حساب الادخار الاستثماري والموجه للشركات والمؤسسات (حساب توفير الشركات).

كما قام بنك صفوة الإسلامي في هذا العام بإطلاق خدمة الانترنت المصرفي للشركات، وخدمة إدارة النقد للمتعاملين بطريقة عصرية متميزة، يضاف إلى ذلك تقديم حلول مالية مبتكرة للمتعاملين تحت مظلة الأنظمة المصرفية الإسلامية والتي تشمل تمويل الشركات الكبيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تحرص دائرة الخدمات المصرفية للشركات على التركيز على تأسيس علاقات استراتيجية وشاملة مع المتعاملين محورها الخدمة المتميزة لهم، وتفهم احتياجاتهم التمويلية الخاصة.

على صعيد آخر فقد كان لإنشاء قسم الودائع وقسم خدمات عمليات الشركات COSO في بداية العام الحالي الأثر الإيجابي على استقطاب ودائع جديدة والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة لقطاع الشركات.

كما استمر التركيز على البيع التقاطعي من حيث تمويل الافراد العاملين في الشركات التي تتعامل مع دائرة الخدمات المصرفية للشركات بالإضافة إلى تحويل رواتب العاملين في هذه الشركات، وبالتنسيق مع دائرة الخزينة يتم استقطاب اعمال الشركات في مجال القطع الأجنبي والحوالات وغيره.

الخدمات المصرفية للأفراد

نحرص في بنك صفوة الإسلامي على تعزيز تواجدنا وانتشار شبكة فروعنا في انحاء المملكة لتقديم خدماتنا لأكبر فئة ممكنة، وقد استمرت شبكة فروع البنك بالتزايد ليصل عددها حتى يومنا هذا إلى ٣٦ فرعاً في المملكة الاردنية الهاشمية تغطي بالإضافة إلى العاصمة كل من محافظات اربد، الزرقاء، العقبة، السلط، جرش مادبا والكرك وتقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات لتلبية حاجات ورغبات شريحة واسعة من المتعاملين.

على صعيد الودائع، يقدم البنك خدمات الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الودائع الاستثمارية وشهادات الإيداع التي صممت شروطها بمرونة متناهية ومنتج صكوك الحج حيث يوفر فرصة لأداء فريضة الحج في سن مبكر من خلال الادخار والاستثمار في صندوق الحج، وقد تمكن البنك من توسيع قاعدة المتعاملين حيث تجاوز عدد الحسابات ١٣٠ ألف حساب وذلك بفضل الحسابات المتنوعة والمبتكرة التي أطلقها البنك وتوزيع أعلى العوائد على الحسابات الاستثمارية.

على صعيد خدمات ومنتجات التمويل التي تم تطويرها بأعلى المعايير من خلال مجموعة من الحلول التمويلية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للأفراد منها: تمويل السيارات بصيغة المرابحة، تمويل البضائع والأسهم بصيغة المرابحة، التمويل السكني وتمويل الأراضي والمكاتب بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك، وتمويل خدمات كالتعليم والحج وغيرها بالإضافة إلى منتج اليسر لتسهيل سداد الالتزامات المالية المتعددة للمتعاملين لدى البنوك التقليدية، ومنتج المساومة حيث قام البنك بتوقيع اتفاقيات مع كبار التجار العاملين في السوق الأردني.

كما يقدم خدمة البطاقات بأنواعها كبطاقات الخصم المباشر « فيزا إلكترون »، وبطاقات الفيزا للسداد الشهري الذهبية والكلاسيك بالإضافة الى بطاقات فيزا Signature لمتعاملي الصفوة جولد وبطاقة المراجعة الالكترونية والتي تعمل وفق مبادي الشريعة الإسلامية السمحة كأول بطاقة ائتمانية قائمة على مبدأ المراجعة الإسلامية.

الخدمات المصرفية الإلكترونية

ضمن استراتيجية البنك في التحول الرقمي، والتركيز على الخدمات المصرفية الإلكترونية في التعاملات المصرفية، قام البنك باستحداث مجموعة من الخدمات التي من شأنها إثراء تجربة المتعامل وتسهيل حصوله على الخدمة، حيث قام البنك بتحديث موقعه الإلكتروني وخدماته الإلكترونية والتطبيق البنكي ليكون أقرب لاحتياجات وطلبات المتعامل، وذلك بإضافة مجموعة من الخدمات المميزة مثل خدمة «فتح حساب جديد» للاستقطاب المتعاملين الجدد بطريقة سلسة، بالإضافة إلى خدمة «فتح حساب إضافي» جاري أو توفير، كما وتم إضافة خدمة تحديث البيانات بشكل آلي ودون الحاجة لزيارة الفرع، الأمر الذي أسهم في رفع نسبة البيانات المحدثة لمتعاملي البنك بشكل ملحوظ. ويسعى البنك الى تقديم المزيد من الخدمات عبر تطبيقاته البنكية في القريب العاجل.

الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة

ضمن خطة البنك بالتوسع وتقديم خدماته لمختلف فئات المجتمع قام بنك صفوة الإسلامي بتطوير الخدمات المصرفية التمويلية المقدمة للمؤسسات والشركات الصغيرة العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل مشتريات هذه الشركات اضافة الى تمويل الشركات الصغيرة راس المال العامل و/او الموجودات الثابتة اضافة الى تقديم خدمات الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية والكفالات اضافة الى تمويل العقارات (اراضي وابنية) بصيغة المراجعة وتمويل السيارات والشاحنات وغيرها من التمويلات المختلفة .

كما تم طرح برامج ومنتجات تمويل لقطاع الشركات الصغيرة التالية:-

منتج تمويل الطاقة المتجددة.

منتج تمويل المشتريات الداخلية والخارجية بضمان مبيعات نقاط البيع (pos).

منتج تمويل الشركات الناشئة .

منتج تمويل السيارات والشاحنات.

منتج تمويل القطاع السياحي (التمويل السياحي).

إن خدمة المتعامل بأعلى درجة من السرعة والجودة هي غايتنا فقد تم إنشاء ثلاثة مراكز متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة وموزعة جغرافيا كما يلي:

١ - مركز عمان والذي يخدم جميع مناطق عمان .

٢ - مركز اربد والزرقاء والذي يخدم محافظات الشمال والزرقاء.

٣ - مركز الجنوب والذي يخدم محافظات الجنوب والعقبه.

هذا بالإضافة الى توفير كافة المعلومات الأساسية من خلال موظفي الفروع المنتشرة في المملكة.

الخزينة والاستثمار

تقوم دائرة الخزينة والاستثمار بالتخطيط والتنظيم والتحكم بالنقد في البنك، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن وتقليل تكلفة الأموال المستخدمة من خلال طرق الإستثمار المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم أدوار الدائرة موازنة وإدارة المراكز المالية بالعملة الأجنبية والإدارة الفعالة للسيولة النقدية والمخاطر المتعلقة بها. ومن أجل تعزيز دور دائرة الخزينة والاستثمار في المساعدة على تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك فقد قامت الدائرة خلال العام ٢٠١٩ بتوسيع شبكة علاقات البنك مع البنوك المراسلة العالمية لتلبية احتياجات البنك ومتعامليه وبأقل التكاليف الممكنة، كما تم تفعيل خدمات تداول والحفظ الأمين للصكوك لمتعاملي البنك، وتم طرح شهادات الإيداع بالدينار الأردني والدولار الأمريكي لفترات عام ونصف وعامين وثلاثة أعوام وخمسة أعوام، والتزاماً منا بدعم الاقتصاد الوطني وضرورة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد حرص البنك تعزيز استغلال متعاملي البنك للاتفاقية الاستثمارية مع البنك المركزي الأردني والتي تهدف بشكل رئيسي الى توفير مصادر تمويل متوسطة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعمل في مجالات الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية ولممارسة أعمالها بكلفة منخفضة.

إدارة رأس المال البشري

نحرص في بنك صفوة الاسلامي على العنصر البشري باعتباره رأس مال للبنك وقيمة مضافة لمؤسستنا، فقد قامت ادارة رأس المال البشري خلال العام ٢٠١٩ بالإنجازات التالية:

- ضمن استراتيجية رأس المال البشري وانطلاقاً من حرص البنك على مواكبة التطور التكنولوجي في دعم وتطوير وتسهيل عملية التدريب واكساب الموظفين المعلومات و المعارف المتعلقة بأعمالهم، فقد تم تطبيق نظام التدريب الإلكتروني والذي يوفر عدد من الدورات التدريبية الإلكترونية الهامة لكافة موظفي البنك.
- تم تنفيذ حملة Safwa Future Stars من أجل تمكين الطلبة المتواجدين حالياً على مقاعد الدراسة في الجامعات الأردنية ليكون لهم فرصة حقيقية في تطوير وتنمية مهاراتهم بشكل عملي في مؤسستنا المصرفية الإسلامية الأردنية.
- تم تطوير منظومه الاختبارات الوظيفية وزيادة معايير مستوى قبول المرشحين للتعيين الامر الذي يؤدي الى تعيين موظفين مناسبين ومؤهلين وضمن افضل الكفاءات المتاحة في سوق العمل.
- ضمانا لتطوير وصقل مهارات الموظفين فقد تم التعاقد مع شركة متخصصة بتقديم خدمات الامتحانات للموظفين والتي تعمل على تطوير وتحليل السمات الادارية والشخصية لعدد منهم في عدة مستويات ادارية، والتي من شأنها تقييم الإمكانيات الإدارية وتحديد القادة منهم و قياس مهارات وامكانيات الموظفين المحتملة والمتواجدة لديهم و بما يسهم بتطوير اداءهم في عدة جوانب.
- من أجل تعزيز مبدأ التشاركية تم تطوير نظام حوافز لقطاعات الاعمال المختلفة لتحفيز الموظفين ومشاركتهم في تنمية أعمال البنك واستقطاب متعاملين جدد.

دوائر الدعم (العمليات المركزية / الخدمات المؤسسية والهندسية / الرقابة الداخلية / ادارة الجودة الشاملة):

نسعى في بنك صفوة الاسلامي لرفع مستوى الخدمة المقدمة للمتعاملين بكفاءة وفاعلية حيث تم التركيز على اعادة دراسة بعض العمليات المصرفية لتحقيق سرعة الأداء متزامنة مع دقة النتائج والحد من الأخطاء التشغيلية والعمل على الربحية من خلال تخفيض التكاليف. ولتحقيق هذه الاهداف قامت دائرة العمليات المركزية بإجراء تنظيمي لبعض العمليات المصرفية وفقاً لمعايير الجودة وضوابط الإجراءات الرقابية اللازمة وبما يتوافق مع التعليمات والسياسات المعتمدة في البنك، وللوصول الى كفاءة العمليات المصرفية يتم دراسة الهيكل التنظيمي بالتعاون مع الدوائر الأخرى ذات العلاقة لتطبيق نموذج تشغيلي جديد مبني على تطوير البنية الداخلية للدائرة ومواكبة التغيرات الرقمية لامتة جزء من العمليات لتحقيق أهداف البنك بتقديم افضل الخدمات للمتعاملين من خلال اختصار بعض العمليات وتقليل الوقت المعياري للخدمات المقدمة في ظل بيئة رقابية عالية.

تجسيدا لخطة البنك الاستراتيجية عملت دوائر الخدمات المؤسسية والهندسية على انجاز وتجهيز فرعين جديدين داخل العاصمة عمان وفرعين جديدين وفي محافظات مختلفة وفقاً لتصميم البنك الجديد. كما تم العمل على نقل فرعي جبل الحسين وخلد الى مواقع جديدة لتسهيل وصول العملاء للفروع وتقديم مستوى الخدمة الاعلى ضمن التصميم الجديد. وحسب خطة البنك السنوية لتعديل الفروع القديمة وفق التصميم الجديد تم تعديل فرع بيار وادي السير في وقت قياسي تفاديا لأي ازعاجات لعملاء البنك. ولغايات تقديم افضل الخدمات المصرفية للمتعاملين من خلال التوسع والإنتشار الجغرافي للصرافات الآلية تم تجهيز مواقع وتركيب الديكورات اللازمة لـ صرافات جديدة في مواقع مختلفة من المملكة وفقاً للتصاميم العصرية التي تم اعتمادها من قبل البنك ليصحب عدد الصرافات الخارجية ٣٨.

في اطار مواصلة ضبط وترشيد النفقات مع معيار المحافظة على البيئة تم التواصل مع شركة الكهرباء الأردنية لدراسة توسعة نطاق محطة الطاقة المتجددة المملوكة من قبل البنك لتعظيم المنفعة المتأتية من زيادة التوليد أو التوزيع الأمثل للتوليد الحالي وبما ينعكس ايجاباً على تخفيض قيمة الإستهلاك.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

يؤمن البنك أن مستقبل الخدمات المصرفية يعتمد على قدرته على العمل بالقدر الكافي من المرونة وتبني المهارات المناسبة للتحويل الرقمي وفي عام ٢٠١٩ اتخذ البنك خطوات كبيرة في هذا الاتجاه من خلال تحديد استراتيجيات للتحويل الرقمي على المديين القصير والبعيد وتحديد الاولويات في هذا المجال وقد ساعد ذلك على توفير حلول شاملة تضمن تقديم افضل الخدمات لعملائها سواء للشركات او الافراد من خلال تطوير تطبيقات مبسطة وحديثة للموبايل والانترنت ومن أبرز هذه خدمات Customer Onboarding التي تمكن العميل من الانضمام إلى البنك من خلال الهاتف النقال، وكذلك الإصدار الفوري لبطاقة ATM والبطاقات المدفوعة مسبقاً، مما خلق نظرة جديدة على رحلة الانضمام لبنك صفوة. كما تم اضافة مجموعة جديدة من خدمات الشركات.

وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني، حرصت إدارة البنك على إنجاز خمسة عشر مشروعاً لتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المستوى المطلوب من الخدمات والامتثال لإدارة حاكمية تكنولوجيا المعلومات Cobit ٢٠١٩.

دائرة الرقابة الشرعية

تستمد دائرة الرقابة الشرعية قوتها من وجود هيئة رقابة شرعية متميزة بخبرات شرعية مصرفية عريقة على مستوى العالم الإسلامي، وتحرص الدائرة على التأكد من تطبيق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتي تتعلق بجميع أنشطة البنك من خلال مراقبة وتدقيق كافة الأعمال وإجراء الدراسة الشاملة لنماذج العقود وسياسات المنتجات وإجراءات العمل والمعاملات المنفذة.

استمرت دائرة الرقابة الشرعية بالتواصل الفعال مع هيئة الرقابة الشرعية لعرض كافة المستجدات والقضايا الدقيقة والحصول على الإجابات والفتاوى ذات العلاقة والتأكد من تطبيق توجيهاتها وقراراتها من قبل الدوائر المعنية.

كما تقوم الدائرة بالتواصل اليومي مع مختلف أقسام وإدارات البنك وموظفيه لاستعراض أي مسائل قد تطرأ أثناء التطبيق والإجابة عليها وفق قرارات هيئة الرقابة الشرعية الموقرة.

إنجازات دائرة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٩ :

- استحداث آلية الوعد بسعر الصرف للاعتمادات بعملات غير الدولار.
- مخاطبة شركات التأمين الإسلامية للحصول على أفضل أسعار تأمين لتكون منافسة لريائتهم من قبل متعامل بنك صفوة الإسلامي.
- المساهمة في وضع أسس وشروط تمويلات الإجارة المنتهية بالتملك و مساومة وحدات سكنية.
- استحداث وتطبيق منتج الإسر من خلال تمويل الأسهم.
- تزويد دائرة تطوير المنتج بملخص عن طبيعة الاستشارات الواردة من الفروع و البيع المباشر بخصوص مُنتج الإجارة المنتهية بالتملك ورد دائرة الرقابة الشرعية على كل حالة ليتم التعميم على الدوائر ذات العلاقة .

دائرة الاتصال المؤسسي والتسويق

استمرت دائرة الاتصال المؤسسي والتسويق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بها لتلبية احتياجات أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، حيث قامت ببناء وتنفيذ عدة حملات دعائية لمنتجات وخدمات جديدة وقائمة للبنك إضافة إلى الدور الرئيسي الذي تسعى الدائرة لتحقيقه في مجال المسؤولية المجتمعية لتغطية جميع محاورها وتحقيق التنمية المستدامة من خلال شراكات استراتيجية وحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي وحماية البيئة خلال عام ٢٠١٩

انطلاقاً من قيم البنك ورؤيته التي تهدف الى خدمة المجتمع بكافة أطيافه، فقد حرص البنك على مواصلة النهج الذي سار عليه في الأعوام الماضية والذي ركز على تعزيز دوره في الارتقاء بالمجتمع المحلي والمشاركة في تنميته من خلال المساهمة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبادرات المجتمعية بالمجالات التعليمية، الإنسانية والمجتمعية وغيرها، ومن الأمثلة على مساهمات بنك صفوة الإسلامي في خدمة المجتمع المحلي.

المبادرات التعليمية والدينية

- رعاية فعاليات نادي الامم المتحدة لطلبة جامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا .
- التبرع لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام لتدريب طالبيين جامعيين من الطلاب التابعين للصندوق لمدة اربعة اعوام.
- رعاية فريق جامعة الحسين التقنية في مسابقة Hult prize العالمية .
- رعاية حفل تخريج طلاب جمعية "الحفاظ" لتحفيظ القرآن الكريم .
- رعاية مسابقة تحفيظ القرآن الكريم بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- رعاية المؤتمر التربوي لطلبة المدارس الخاصة مع جمعية كتاتيب .
- رعاية برنامج المهارات المالية للأطفال بالتعاون مع مركز هيا الثقافي.
- رعاية المؤتمر الثاني لمشاريع طلبة جامعة الحسين التقنية .
- رعاية برنامج الحج للمعلمين بالتعاون مع نقابة المعلمين الاردنيين .
- رعاية مشروع المسجد الذكي بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- رعاية مؤتمر الرياضة والصحة لطلبة جامعة مؤتة .

المبادرات الإنسانية والصحية:

- تنفيذ حملة التبرع بالدم لموظفي البنك بالتعاون مع وزارة الصحة / بنك الدم.
- تنفيذ مبادرة "صوبة وحرام" بالتعاون مع بنك الملابس الخيري/ الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية.
- التبرع لصندوق الزكاة ضمن المبادرة الوطنية لمبادرة دعم الغارمات.
- تنفيذ مبادرة "جاكيت وحقيبة لكل طالب" بالتعاون مع بنك الملابس الخيري/ الهيئة الأردنية الخيرية الأردنية الهاشمية.
- التبرع لجمعية العون الطبي الفلسطيني.
- تنفيذ مبادرة "سكب الطعام" مع تكية أم علي التي تقام خلال شهر رمضان الفضيل وتوزيع طرود الخير على الأسر العفيفة والمحتاجة.
- رعاية الأنشطة العلمية والمهنية المقامة من قبل نقابة الصيادلة الأردنيين.
- التبرع لمركز الحسين للسرطان ضمن حفل العشاء الخيري السنوي.
- رعاية اجتماع الهيئة العامة للموظفين غير الاطباء في مركز الحسين للسرطان.
- رعاية اجتماع الهيئة العامة لنقابة الممرضين الأردنيين.
- رعاية البازار الدبلوماسي الخيري بالتعاون مع مبرة ام الحسين.
- التبرع لجمعية سنحيا كراما لترميم منازل محتاجة في منطقة الضليل / محافظة المفرق.

مبادرات دعم الرياضة:

دعم المنتخب الوطني بالتعاون مع الاتحاد الأردني لكرة القدم .

المبادرات البيئية

- رعاية مسابقة سبل الزرقاء خسارة وطنية بالتعاون مع جمعية اصدقاء البيئة .
- رعاية مشروع تبريد وتحلية المياه عن طريق الطاقة الشمسية بالتعاون مع مدرسة ميار .

مبادرات دعم وتمكين المرأة:

- رعاية مبادرة قرية EWA - لتشغيل المرأة بالتعاون مع مؤسسة الاميرة تغريد للتنمية والتدريب.
- رعاية مبادرة نشمية وطن بالتعاون مع تجمع لجان المرأة الاردني.



حملة التبرع بالدم لموظفي بنك صفوة الإسلامي



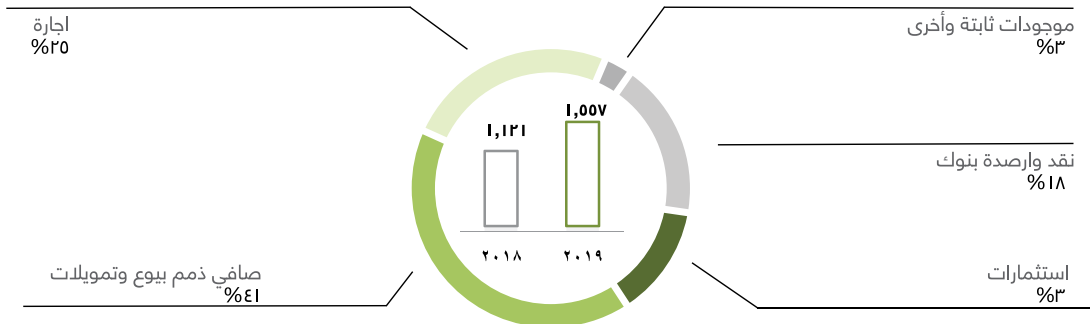
مبادرة كسوة العيد بالتعاون مع الهيئة الخيرية الهاشمية - بنك الملابس خلال شهر رمضان



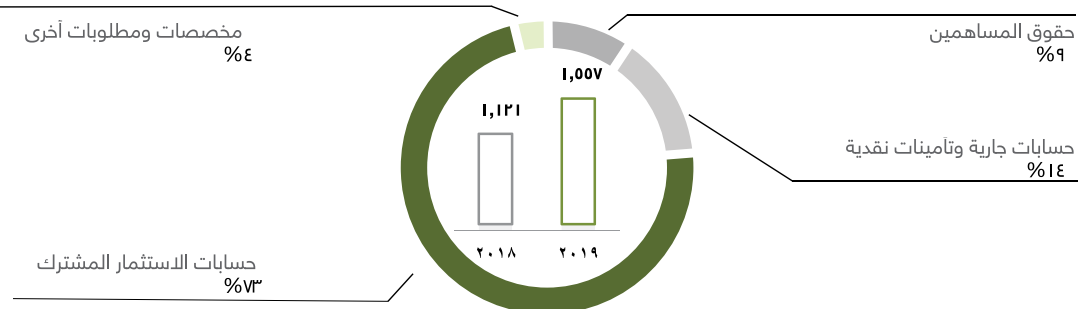
مبادرة توزيع التمر والماء على الصائمين في شهر رمضان المبارك بالتعاون مع دائرة السير المركزية

تحليل المركز المالي للبنك

الموجودات	مليون د.أ		الأهمية النسبية	
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
نقد وارصدة بنوك	١٣٢	٢٨٥	%١٢	%١٨
استثمارات	١٧٨	٢٠٠	%١٦	%١٣
صافي ذمم بيع و تمويلات	٤٤٩	٦٤٢	%٤٠	%٤١
اجارة	٣٢٧	٣٨٣	%٢٩	%٢٥
موجودات ثابتة وأخرى	٣٥	٤٧	%٣	%٣
الاجمالي	١,١٢١	١,٥٥٧	%١٠٠	%١٠٠



المطلوبات وحقوق الملكية	مليون د.أ		الأهمية النسبية	
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
حسابات جارية وتأمينات نقدية	١٥٧	٢١٩	%١٤	%١٤
حسابات الاستثمار المشترك	٧٨٧	١,١٣٥	%٧٠	%٧٣
مخصصات ومطلوبات أخرى	٣٧	٥٩	%٣	%٤
حقوق المساهمين	١٤١	١٤٤	%١٣	%٩
الاجمالي	١,١٢١	١,٥٥٧	%١٠٠	%١٠٠



الحركة على المركز المالي خلال العام ٢٠١٩

الحركة على موجودات البنك خلال العام ٢٠١٩ (مليون دينار)



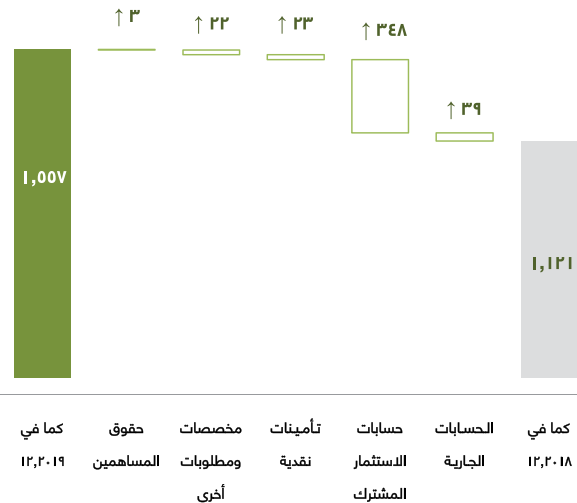
■ واصل البنك نموه بوتيرة هي من ضمن أفضل البنوك، وصلت نسبة النمو ٣٩% لعام ٢٠١٩

■ نمت موجودات البنك بمبلغ ٤٣٥ مليون دينار مدفوعة بنمو التمويلات بمبلغ ٢٤٨ مليون دينار، ونمو الاستثمارات بمبلغ ٢٢ مليون دينار، كما ارتفع النقد بمبلغ ١٠٣ مليون دينار مما ساهم في تحسين مؤشرات سيولة البنك

■ ظهر أثر هذا النمو على نتائج هذا العام، ومن المتوقع مستقبلا - بإذن الله - ان ينعكس هذا النمو إيجابا على مؤشرات الربحية

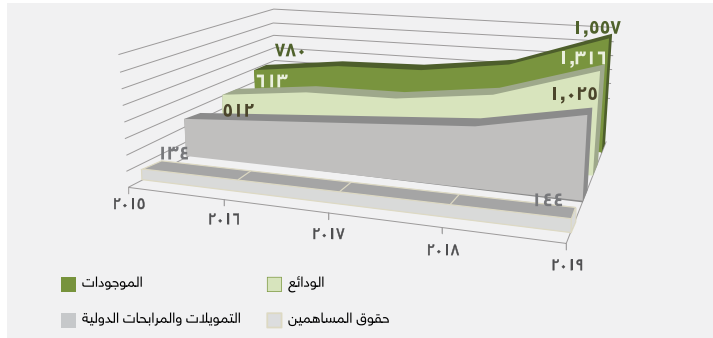
الحركة على مطلوبات وحقوق مساهمي البنك وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك خلال العام ٢٠١٩ (مليون دينار)

- ارتفعت مصادر أموال البنك خلال العام ٢٠١٩ بمبلغ ٤٣٥ مليون دينار.
- نجح البنك في رفع مصادر الأموال من خلال استقطاب ودائع استثمار جديدة أدت إلى نموها بمبلغ ٣٤٨ مليون دينار، ورفع رصيد الحسابات الجارية بمبلغ ٣٩ مليون دينار، كما صاحب نمو التمويلات ارتفاع حسابات التأمينات النقدية بمبلغ ٢٣ مليون دينار.
- ارتفعت المخصصات والمطلوبات الأخرى بمبلغ ٢٢ مليون دينار:
- أدى تطبيق معيار محاسبي جديد بخصوص عقود الإيجار إلى استحداث حساب مطلوبات جديد يسمى "التزامات التأجير - طويلة الأجل" بمبلغ ٩,٤ مليون دينار.
- ارتفاع الأرباح غير المدفوعة لحسابات الاستثمار المشترك
- ارتفعت الامانات المؤقتة بمبلغ ٥,٤ مليون دينار.



* المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين

السلسلة الزمنية (المركز المالي)



نمو	
موجودات	39%
ودائع	41%
تمويلات	32%
حقوق مساهمين	2%

التغير في ٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
نسبة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
الموجودات	1,007	908	780	613	435	39%
الودائع	1,316	931	773	706	386	41%
التمويلات والمراحيات الدولية	1,020	777	672	603	512	32%
حقوق المساهمين	144	141	138	132	134	2%

موجودات

- حقق البنك خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نموا في موجوداته يقترب مما حققه خلال الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧
- بلغ المعدل التراكمي CAGR خلال خمسة سنوات منذ ٢٠١٥ نسبة ١٥%
- حقق البنك المركز الأول في نسبة النمو لعام ٢٠١٩ في القطاع المصرفي الأردني

ودائع

- حقق البنك نتائج مميزة في نمو الودائع بعد نجاحه في استقطاب ودائع جديدة وتوسيع قاعدة العملاء حيث ارتفعت خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ٣٨٦ مليون دينار، ونسبة ٤١%
- ٢٤٥ مليون دينار نمو في ودائع قطاع الأفراد من أصل نمو كامل الودائع (٣٨٦ مليون دينار) ويشكل ٦٤% مما يساعد على تخفيف مخاطر التركيز والسيولة.

تمويلات

- قام البنك خلال العام بإعادة النظر في الإجراءات والأسعار والخدمات لينعكس ذلك إيجاباً على سرعة الانجاز وجودة الخدمات مما ساهم في ارتفاع التمويلات بمبلغ ٢٤٨ مليون دأ

حقوق مساهمين

- ساهمت نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠١٩ بارتفاع حقوق المساهمين بمبلغ ٣ مليون دأ
- أوصى مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بمبلغ ٥ مليون دأ على المساهمين

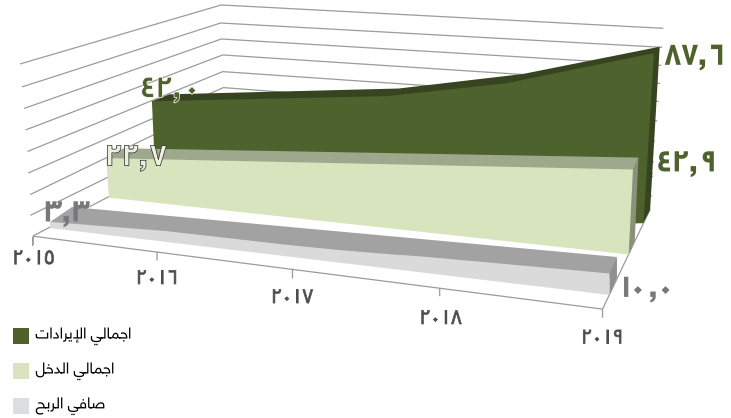
السلسلة الزمنية (سعر السهم والارباح الموزعة)

التغير في ٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
نسبة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
سعر السهم (دأ)	1,34	1,13	1,22	1,28	1,07	0,21
الأرباح الموزعة	نقدا*	نقدا	نقدا	0%	7%	29%

* مقترح توزيعها على المساهمين

السلسلة الزمنية (الأرباح والخسائر)

نمو ٢٠١٩	
اجمالي الائيرادات	٢٨%
اجمالي الدخل	١٧%
صافي الربح	٢٠%



التغير في ٢٠١٩		٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	مليون دأ
نسبة	مبلغ						
٢٨%	١٩,٤	٤٢,٠	٤٩,٦	٥٥,٩	٦٨,٢	٨٧,٦	الائيرادات اجمالي
١٧%	٦,١	٢٢,٧	٢٧,٦	٣١,٣	٣٦,٧	٤٢,٩	الدخل اجمالي
٢٠%	١,٧	٣,٣	٥,٧	٥,٧	٨,٤	١٠,٠	صافي الربح

الائيرادات اجمالي

ارتفاع الموجودات المنتجة وتحسن العائد عليها، اضافة الى توسيع قاعدة العملاء وارتفاع حجم الاعمال المصرفية أدى الى ارتفاع الائيرادات بمبلغ ١٩,٤ مليون دينار.

الائيرادات اجمالي

- ارتفع اجمالي الدخل الى ٤٢,٩ مليون دينار مقارنة مع ٣٦,٧ مليون دينار في العام السابق وبنسبة ١٧% نتيجة ارتفاع حجم ميزانية البنك

صافي الربح

- ارتفع صافي ربح البنك بنسبة ٢٠% ليصل إلى ١٠,٠ مليون دينار وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات العمليات المصرفية بنسبة ٢٨%
- ارتفاع نسبة الضريبة على قطاع البنوك، خضوع البنك لمظلة مؤسسة ضمان الودائع، وتطبيق معيار محاسبي جديد أثرت سلباً على ارباح البنك الصافية

أهم النسب المالية

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩		
%٤,٣	%٤,٢	%٦,٠	%٧,٠	العائد على معدل حقوق المساهمين	الربحية
%٠,٧	%٠,٦	%٠,٨	%٠,٧	العائد على معدل الموجودات	
٠/٠٥٧	٠/٠٥٧	٠/٠٨٤	٠/١٠٠	معدل الربح لكل سهم (فلس / سهم)	
%٦١	%٦١	%٥٤	%٤٩	المصاريف إلى الإيرادات	
%١,٨	%٢,٢	%٢,٣	%٢,٢	نسبة التمويلات غير العاملة	جودة الموجودات
%١٢٩	%١١٦	%١١٢	%١١٣	نسبة التغطية	
%١٤	%١٤	%١٣	%٩	المساهمين / الموجودات	
١,٥	١,٤	١,٣	١,٢	الرافعة المالية التشغيلية *	الانتاجية
٣٨,٣	٣٨,٣	٣٤,٠	٤٣,٢	الموجودات / عدد الفروع (مليون دأ)	
١,٩	١,٧	١,٩	٢,٥	الموجودات / عدد الموظفين (مليون دأ)	

- ارتفاع العائد على المساهمين في ٢٠١٩ بـ ١% (من ٦% إلى ٧%) رغم ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على القطاع المصرفي من ٣٥% إلى ٣٨%
- خطى ثابتة تعكس نمو متصاعد نتيجة التحسن المستمر في حجم الأعمال وضبط النفقات والمصاريف

الربحية

جودة الموجودات

- حافظ البنك على نسبة تعثر منخفضة مقارنة مع نسبة التعثر لدى القطاع المصرفي
- استمر البنك في الاحتفاظ بمخصصات تغطي التمويلات غير العاملة بشكل كامل دون الاخذ بعين الاعتبار وجود ضمانات

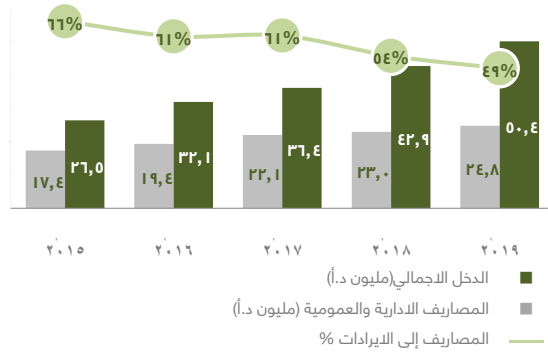
- أظهر البنك تحسنا من عام لآخر في تغطية نفقاته الثابتة من خلال تحسن الرافعة المالية التشغيلية
- أظهرت مؤشرات الانتاجية لعدد الموظفين وعدد الفروع تحسنا يعود إلى ارتفاع حجم ميزانية البنك خلال العام

الانتاجية

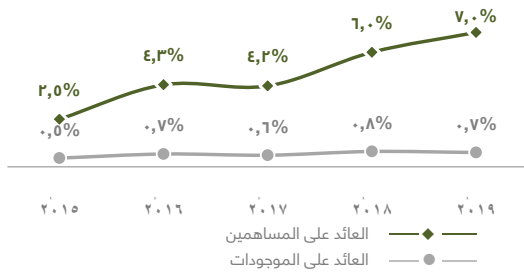
* الرافعة المالية التشغيلية: أداة تقيس قدرة المنشأة على تغطية تكاليفها الثابتة وتساوي (اجمالي الدخل والإيرادات الأخرى) مقسوما على (اجمالي الدخل والإيرادات الأخرى ناقص المصاريف الإدارية والعمومية الثابتة)، كلما انخفضت كلما انخفض تأثير التكاليف الثابتة على صافي الدخل

نسبة المصاريف إلى الإيرادات

- نمو الدخل الاجمالي بوتيرة أسرع من نمو المصاريف الإدارية والعمومية
- تحسن مستمر في هذه النسبة الحيوية والتي انخفضت من ٦٦% في ٢٠١٥ إلى ٤٩% في ٢٠١٩
- يعكس هذا التحسن ادارة البنك لنفقاته و ضبطها والسيطرة عليها
- يهدف صفوة إلى استمرار هذا التحسن مما سينعكس ايجابا على مؤشرات الربحية



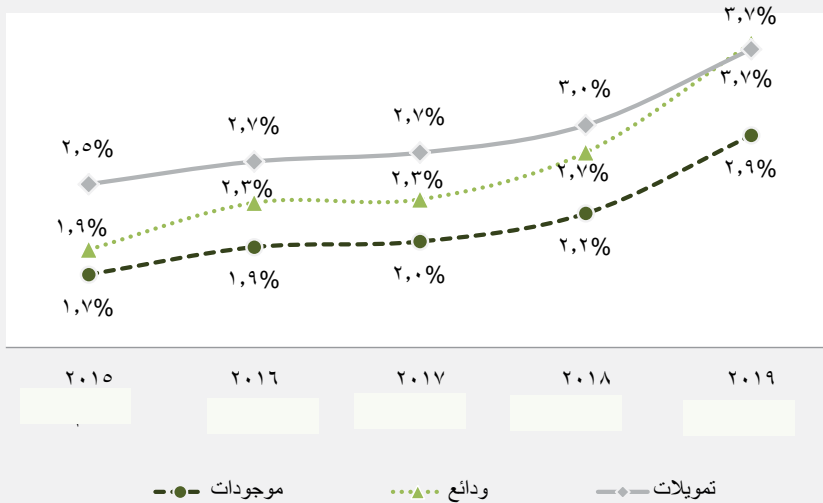
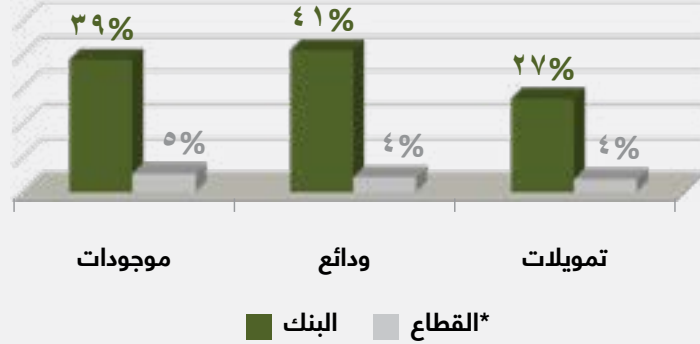
العائد على معدل حقوق المساهمين والعائد على معدل الموجودات



- خطى ثابتة تعكس نمو متصاعد نتيجة التحسن المستمر في حجم الأعمال وضبط النفقات والمصاريف
- ارتفاع العائد على معدل حقوق المساهمين في ٢٠١٩ بـ ١% (من ٦% إلى ٧%) رغم ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على القطاع المصرفي من ٣٥% إلى ٣٨%
- تراجع طفيف في العائد على الموجودات.

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع النشاط المصرفي المحلي

نسب النمو للبنك
مقارنة مع القطاع
المصرفي خلال العام
٢٠١٩



تطور حصة البنك في
السوق المصرفي

استمر البنك في رفع حصته في السوق المصرفي محققا نسب نمو أفضل من القطاع المصرفي

رفع البنك حصته في السوق المصرفي من ٢,٢% إلى ٢,٩% وذلك نتيجة ارتفاع موجوداته بنسبة نمو ٣٩% مقارنة مع نمو موجودات القطاع المصرفي بنسبة ٥%

الموجودات

نجح البنك في استقطاب المزيد من الودائع والتي بلغت ٣٨٦ مليون دينار فرفع حصته من ٢,٧% إلى ٣,٧% فيما ارتفعت ودائع القطاع المصرفي بنسبة ٤% لدى القطاع المصرفي

الودائع

شهد العام ٢٠١٩ ارتفاع تمويلات البنك بنسبة ٢٧% مقارنة مع نمو التمويلات لدى القطاع المصرفي بنسبة ٤%

التمويلات (بدون
المراوبات الدولية)

الاثـر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال العام

قام البنك خلال العام ٢٠١٩ وضمن نشاطاته غير المتكررة ببيع عقار آلت ملكيته للبنك لقاء ديون نتج عن عملية البيع أرباح رأسمالية بمبلغ ٦٩٥ ألف دينار.

حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك ما مجموعه ٢٥٩٩ مليون دينار كما في نهاية العام ٢٠١٩ تمثل صافي الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة بالمقارنة مع مبلغ ٢٥٨٨ مليون دينار بنهاية العام ٢٠١٨.

التطورات المستقبلية المهمة والخطة الاستراتيجية

قام البنك بإعداد خطته الاستراتيجية بعد تقييم مدروس لوضع البنك من عدة نواحي أهمها العوامل الخارجية، القطاع المصرفي، المنافسين، التقييم الداخلي للبنك، وقياس أثرها على عمليات البنك وترتيبها حسب أهميتها على البنك، والاعتماد عليها لتحديد عوامل النجاح الأساسية لبناء أهداف استراتيجية واضحة يمكن تحقيقها وقياسها ومربوطة بمدة زمنية لكل هدف، ولضمان نجاح خطته الاستراتيجية، فإن بنك صفوة الإسلامي يحرص على قياس التقدم الحاصل، ويضع خطط عمل لتصويب أي تأخر مع مراجعة دائمة للأهداف وتحديث للخطة بناء على توجهات الإدارة أو أي أمور تستجد وتؤثر على بيئة عمل البنك، وفي هذا الإطار:

- يسعى البنك في الحاضر والمستقبل التركيز على تجربة العميل، وتوفير كافة موارد البنك المختلفة لضمان الحصول على رضا العميل في سعيه ان يكون البنك المجتمعي الأول في المملكة.
- يهدف إلى تقديم معاملات مصرفية عادلة ومسؤولة، والتأكد من أن كافة الخدمات والمنتجات يتم تقديمها للمتعاملين بشكل عادل، وعدم تحميلهم أية أعباء إضافية بحيث تتناسب الرسوم والعمولات مع الجهد المبذول من قبل البنك، حيث بدأ البنك في سبيل ذلك بمراجعة كافة العمولات والرسوم لكافة الخدمات والمنتجات المقدمة.
- تعزيز تجربة المتعاملين من خلال دراسة رحلة التعامل لكافة الخدمات والمنتجات المقدمة، واختصارها وتسريعها لضمان سهولة وسلاسة التعامل، بحيث يكون رضا المتعامل هو الغاية والهدف الذي يجب الوصول اليه وتحقيق أعلى درجات النجاح فيه.
- الاستمرار في توسيع قاعدة العملاء من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والمنتجات بشكل تنافسي يراعي احتياجات وطلبات العملاء.
- إعادة دراسة شبكة الفروع والصرافات الالية والتوسع بشكل مدروس لخدمة افضل لكافة شرائح المتعاملين، والتطلع الى التوسع الخارجي بعد بذل العناية الكافية للفرص المتاحة.
- توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة لقطاع الشركات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وتعزيز شبكة العلاقات مع متعاملي الشركات.
- بناء علاقات جديدة مع شبكة البنوك المراسلة، وتعزيز دور البنك كبنك مراسل معتمد اقليميا وعالميا.

التحول الرقمي والقنوات الالكترونية

وضع البنك ضمن خطته الاستراتيجية اهتماما متزايدا في التحول الرقمي والقنوات الالكترونية يتلاءم مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات في احتياجات العملاء المتزايدة، ولا يسعى البنك فقط الى مواكبة هذه التطورات، بل التميز في تقديم الخدمات دون اغفال عامل الامان والسرية.

- تم اضافة العديد من الخدمات في القنوات الالكترونية، وتم تطوير خدمة الموبايل البنكي، ويسعى البنك لاحقا الى اضافة المزيد من الخدمات من خلال قنواته الالكترونية لضمان تميز الخدمات.

رأس المال البشري

نجاحات البنك تمت من خلال فريق عمل متعاون يعمل بروح الفريق الواحد، مثابر ومجتهد، يتطلع البنك الى تعزيز هذه النجاحات وتطويرها لتصبح ميزة يتمتع بها البنك وذلك من خلال:-
- الحفاظ على الكفاءات وتطوير برامج خاصة بهم.
- تصميم قيم جديدة تتناسب مع المرحلة القادمة والاهداف الاستراتيجية للبنك.
- التركيز على المسار الوظيفي، وتوفير الفرص للتقدم المهني.
- اعتماد أنظمة جدية للحوافز لدوائر الاعمال.
- تصميم برامج تطوير القيادات الواعدة وخلق جيل جديد من القيادات.
- مواكبة التطورات في سوق العمل المصرفي واجراء دراسات مسحية لتطوير منظومة منافسة لمنافع الموظفين.
- تشجيع عنصرى الابتكار والابداع ومكافأة المبدعين التي تساهم أفكارهم الجديدة والمبدعة في تحسين الفاعلية
- تطوير منظومة الاختبارات الوظيفية.
- تلبية احتياجات الموظفين وفق أفضل معايير الشفافية واجراءات واضحة وانظمة متطورة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

قام البنك بتطوير منظومة ادارة المخاطر؛ ويسعى البنك في الفترة القادمة الى التحسين المستمر لكافة مهام ادارة المخاطر سواء بتطوير السياسات والاجراءات القائمة، تطوير آلية قياس المخاطر، تحديث خطط السيولة ومخاطر معدل العائد، مراقبة دورية للمستويات المقبولة للمخاطر، الاستمرار في التقييم الذاتي للمخاطر، وايضا وضع الخطط التصحيحية ومراجعة بيئة العمل للحد من اثار المخاطر التي يتعرض لها البنك.

الهوية المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية

تهدف الخطط الاستراتيجية الى تعزيز النجاحات التي حققها البنك على مدى الأعوام السابقة وتسويق العلامة التجارية للبنك وإبراز صورته وهويته المؤسسية ليكون بنكا اسلاميا متميزا ينافس نظرائه من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الاردن وبناء حملات إعلانية لمختلف المنتجات والخدمات المبتكرة التي يقدمها البنك في جميع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لضمان وصولها لأكبر شريحة ممكنة من الجمهور المستهدف.

في مجال المسؤولية المجتمعية للبنك سنسعى الى تعزيز مكانة البنك في المجتمع المحلي وسيكون لها الأثر الإيجابي في بناء صورة مشرقة ومنسجمة مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

كما سيستمر البنك خلال المرحلة القادمة برعاية الاحداث الهامة، تنظيم الاعلانات عن الحملات والمنتجات والخدمات الجديدة، تسويق البنك عبر المواقع الاجتماعية، اطلاق المبادرات لفعل الخير في شهر رمضان الكريم والمناسبات الدينية، كما أن البنك يتجه الى تعزيز دوره في مبادرات الخير وتقديم المساعدة للجهات المحتاجة والجمعيات الخيرية.

المحور المالي

تم بناء استراتيجية البنك عبر وضع خطط تفصيلية لكافة الاهداف المبينة أعلاه والتي ستعكس ايجابا على نتائج البنك المالية وتحقيق عوائد مميزة لمساهمي البنك ومودعيه مع الحفاظ على نسب ملاءة مالية وسيولة تضمن للبنك الاستمرارية في الاعمال والالتزام بما نصت عليه التشريعات والتعليمات النافذة، والعمل على ضبط النفقات التشغيلية والرأسمالية بما يضمن استغلال امثل للموارد.

هذا ويتوقع مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا استمرار وتيرة النمو في بنود المركز المالي وتعظيم الارباح خلال العام القادم وما يليه.

أعضاء مجلس الإدارة وصفة تمثيلهم وتاريخ انضمامهم ونبذة تعريفية عن كل منهم

الدكتور « محمد ناصر » سالم أبوحمور رئيس مجلس الإدارة

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/١/٤
تاريخ الميلاد: ١٩٦١/١٢/٢٠



المؤهلات العلمية:

- دكتوراه اقتصاد/ مالية من جامعة Surrey في بريطانيا عام ١٩٩٧
- ماجستير اقتصاد من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٩
- بكالوريوس اقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٨٤

الخبرات العملية والعضويات:

- وزيراً للمالية من ٢٠٠٩/١٢/١٤ - ٢٠١١/١٠/١٧
- رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية من ٢٠٠٧/١١/١ - ٢٠٠٩/١٢/١٤
- رئيس للهيئة التنفيذية للتخاصية من ٢٠٠٥/٧/١١ - ٢٠٠٧/١١/٢٠
- وزيراً للمالية من ٢٠٠٣/١٠/٢٥ - ٢٠٠٥/٤/٥
- وزيراً للصناعة والتجارة من ٢٠٠٣/٧/٢١ - ٢٠٠٣/١٠/٢٢
- امين عام وزارة المالية من ٢٠٠٠/٢/٨ - ٢٠٠٣/٧/٢١
- مستشار لمعالي وزير المالية من ١٩٩٨/١١/٨ - ٢٠٠٠/٢/٧ ورئيساً لوحدة الرقابة المالية ونائباً لرئيس لجنة تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي .
- محاضر غير متفرغ في الجامعة الاردنية لطلبة الماجستير في الاقتصاد ١٩٩٨ - ٢٠٠٣.
- عضو في مناقشة عدد من رسائل الماجستير ١٩٩٨ - ١٩٩٩.
- شغل عدة وظائف إدارية في البنك المركزي الأردني.
- رئيس مجلس ادارة شركة السلام للنقل .

حمدان مصطفى فياض الفواعير نائب رئيس مجلس الإدارة

ممثلاً عن: مؤسسة تنمية أموال الأيتام
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/٤/١٣
تاريخ الميلاد: ١٩٦٠/٣/٢



المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس قانون من جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٥.

الخبرات العملية والعضويات:

- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام من ٢٠١٧/١٠/٢ ولغاية الان .
- عمل في عدة مناصب إدارية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧/١٠/١
- مساعد تنفيذي للرقابة على الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في ديوان المحاسبة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الإيرادات (دائرة الجمارك العامة) في ديوان المحاسبة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
- رئيس مراقبة في ديوان المحاسبة للرقابة على وزارتي العدل والأوقاف وعلى المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- رئيس مراقبة للرقابة على وزارة الأشغال العامة والإسكان - ديوان المحاسبة ٢٠٠١-٢٠٠٤.
- مساعد مدير الرقابة الداخلية - ديوان المحاسبة ١٩٩٩-٢٠٠١.
- رئيس مراقبة الملكية الأردنية وقطاع النقل في ديوان المحاسبة ١٩٩٤-١٩٩٩.

باسم عصام حليم سلفيتي

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢/٤/٢٩



المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال، المالية واستراتيجية الشركة COLUMBIA BUSIENSS SCHOOL نيويورك ١٩٩٨-٢٠٠٠.
- بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة براون ١٩٨٩-١٩٩٣ .

الخبرات العملية والعضويات:

- الشريك العام والمدير المشارك، Hummingbird Ventures، المملكة المتحدة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- العضو المنتدب، رئيس الخدمات المصرفية لإستثمار التكنولوجيا الأوروبية، Perella Weinberg Partners لندن، المملكة المتحدة ٢٠٠٦-٢٠١٣.
- المدير التنفيذي، الخدمات المصرفية الاستثمارية للتكنولوجيا، Stanley Morgan لندن، المملكة المتحدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦.
- الرئيس التنفيذي للعمليات، BEST IC Laboratories, Inc كاليفورنيا ١٩٩٤-١٩٩٨.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، بنك الاتحاد عمان، الاردن اعتباراً من ٢٠٠٩ لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي لشركة دلتا للتأمين والاستشارات.
- عضو في مؤسسة الملك حسين.
- رئيس مجلس جامعة الحسين التقنية (HTU)

ديمة مفلح محمد عقل

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد: ١٩٦٨/٢/١٣



المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال عام ٢٠٠١ من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- ماجستير في الأسواق المالية عام ١٩٩٨.
- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ١٩٩٠.

الخبرات العملية والعضويات:

- نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ ٢٠١٢/٠١.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية ٢٠١٢/٠١.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (٢٠٠٧-٢٠٠٥).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (٢٠٠٤-٢٠٠٥).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (١٩٩٠-٢٠٠٤).
- عضو هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديري شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة / البنك التجاري الفلسطيني ٢٠١١/٩-٢٠١٣/٧.

خالد عمرو عريبي القنصل

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/١/٤
تاريخ الميلاد: ١٩٧١/٨/١٣



المؤهلات العلمية:

- ماجستير في البنوك والتمويل، الجامعة الأوروبية عام ٢٠٠٣ .
- ماجستير في المحاسبة المالية من أكاديمية الدراسات العليا- ليبيا عام ١٩٩٦ .
- بكالوريوس في المحاسبة المالية، من كلية المحاسبة، غريان، ليبيا عام ١٩٩٣ .

الخبرات العملية والعضويات:

- عضو مجلس إدارة ومدير عام في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو ٢٠١٢- ٢٠١٨).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية (إبيكورب ٢٠١٢-٢٠١٨).
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للاستثمارات الفندقية ٢٠١٥-٢٠١٨.
- رئيس مجلس إدارة شركة ليبيا للاستثمار - مصر ٢٠١٢-٢٠١٨ .
- رئيس مجلس إدارة شركة إتران - مالطا ٢٠١٥-٢٠١٨.
- مدير إدارة العمليات النقدية والتخطيط المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ٢٠٠٨-٢٠١٢.
- عضو مجلس إدارة شركة كوفراك - أوكرانيا .
- مسؤوليات ووظائف قيادية بالشركات التابعة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ١٩٩٥ - ٢٠٠٨ .

الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٨/١٢/١٧
تاريخ الميلاد : ١٩٥٤/١٢/٢٤



المؤهلات العلمية:

- دكتوراه إدارة التمويل وإدارة تنظيم وتسويق جامعة البوسفور تركيا ١٩٩٣.
- MBA ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة الإدارية جامعة Hartford C.T الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٣ .
- بكالوريوس محاسبة كلية الاقتصاد جامعة قاريونس بنغازي - ليبيا ١٩٧٦ .

الخبرات العملية والعضويات:

- (١٩٨٨-٢٠٠٠) مدير / نائب مدير لشركات مختلفة مملوكة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية في كل من تركيا، إيطاليا، ألمانيا، باكستان، مصر .
- (٢٠٠٢-٢٠٠٠) (أمين مساعد/ وزير دولة) لشؤون الإستثمار والتعاون الدولية - وزارة الوحدة الإفريقية - مجلس الوزراء الليبي
- (٢٠٠٢-٢٠٠٤) رئيس والمدير العام للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لافيكو/LAFICO
- مدير عام ورئيس لجنة الإدارة / المحفظة الاستثمارية طويلة المدى / ليبيا - طرابلس ٢٠٠٤ / ٢٠١٢ .
- عضو هيئة تدريس (غير متفرغ) أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس.
- المستشار المالي والاقتصادي والاستثماري للمحفظة طويلة المدى عمان الاردن ٢٠١٦ لغاية الان .
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي البريطاني لندن / بريطانيا ٢٠٠٤ / ٢٠١٢ .
- نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الاتحاد عمان الاردن ٢٠٠٧ / ٢٠١٢ .
- نائب رئيس مجلس الإدارة / المصرف الليبي الخارجي / طرابلس ليبيا ٢٠٠٩ / ٢٠١٢ .
- عضو مجلس الإدارة بالمؤسسة العربية المصرفية ABC المنامة البحرين ٢٠١٠ / ٢٠١٢ .
- (٢٠١٢-٢٠١٦) عضو هيئة تدريس متفرغ - أستاذ مساعد في التمويل والمحاسبة (جامعة الأميرة سميرة - PUST) عمان - الأردن.
- مستشار بنك الاتحاد Union Bank عمان / الاردن ٢٠١٢- ٢٠١٦ .

الدكتور احمد أميسي عبد الحميد أميسي
ممثلًا عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/٤/١٣
تاريخ الميلاد: ١٩٣٨/١٢/٢٨



المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كلون / المانيا عام ١٩٧٢.
- بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الليبية عام ١٩٦٣ .

الخبرات العملية والعضويات:

- رئيس مجلس جمعية الاقتصاديين الليبيين ١٩٩٠-١٩٩٩.
- رئيس مجلس الادارة والمدير العام مصرف الوحدة - ليبيا ٢٠٠٠/٩/٩ - ٢٠٠١/٣/٢٣ .
- محافظ مصرف ليبيا المركزي ٢٠٠١/٣/٢٣ - ٢٠٠٦/٣/٣ .
- امين اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزير المالية) ٢٠٠٧/١/٣ - ٢٠٠٦/٣/٣ .
- سفير ليبيا لدى جمهورية النمسا ٢٠٠٧/٧/٤ - ٢٠١٢/٤/٤ .
- استاذ بقسم الاقتصاد من جامعة قاريونس - ليبيا ١٩٧٣-٢٠٠١.

الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل

ممثلًا عن: شركة إدارة الاستثمارات الحكومية
تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٦/٨/٣
تاريخ الميلاد: ١٩٧١/١/١



المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في القانون العام (القانون الإداري / قضاء إداري) جامعة عين شمس - مصر ٢٠٠٥ .
- ماجستير في القانون العام (القانون الإداري) جامعة آل البيت ١٩٩٧ .
- بكالوريوس حقوق، جامعة مؤتة ١٩٩٤ .

الخبرات العملية والعضويات:

- رئيس ديوان التشريع والرأي - رئاسة الوزراء من ٢٠١٣/٦/٣٠ وحتى ٢٠١٩/٥/٨ .
- رئيس ديوان المظالم بالوكالة من ٢٠١٤/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٥/١٠/١٨ .
- وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء من ٢٠١٢/١٠/٨ وحتى ٢٠١٣/٣/٣٠ .
- وزير التنمية السياسية من ٢٠١٢/٥/٢ وحتى ٢٠١٢/١٠/٧ .
- أستاذ القانون العام المشارك في الجامعة الأردنية منذ ٢٠٠٦ ولغاية تاريخه.
- محامي ومستشار قانوني منذ ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٢ .
- مدير الدائرة القانونية/ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من تاريخ ٢٠٠٣/١/٨ وحتى تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ .
- باحث قانوني في ديوان المحاسبة الأردني من تاريخ ١٩٩٩/١/١ وحتى تاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ .
- عضو في شركة الضمان للاستثمارات الطاقة .

سمير حسن علي أبولغد / مستقل

تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/٤/١٣
تاريخ الميلاد: ١٩٥١/١٢/٧



المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة عام ١٩٧٦ .

الخبرات العملية والعضويات:

- رئيس لجنة التدقيق - المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي آذار ٢٠١٧ وحتى تاريخه.
- عضو لجنة التدقيق - المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي كانون الثاني ٢٠١٦ لغاية آذار ٢٠١٧ .
- الشريك المسؤول - برايس وتر هاوس كوبرز / الأردن ٢٠٠٩-٢٠١٢ .
- الشريك المسؤول - ارنست ويونغ / الأردن ٢٠٠٢-٢٠٠٩ .
- الشريك المسؤول - آرثر أندرسن / الأردن ١٩٧٩-٢٠٠٢ .
- مدقق حسابات - سابا وشركاهم ١٩٧٦-١٩٧٩ .

الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف / مستقل

تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٧/١٠/٢٢

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥/٨/١٠

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه اقتصاد جامعة لندن ٢٠٠١ .
- ماجستير اقتصاد جامعة لندن ١٩٨٨ .
- بكالوريوس اقتصاد ومحاسبة جامعة اليرموك ١٩٨٦ .

الخبرات العملية والعضويات:

- وزير التخطيط والتعاون الدولي من بداية العام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٥، وفي آذار ٢٠١٥ تسلم حقيبة وزارة الطاقة والثروة المعدنية حتى حزيران ٢٠١٧.
- باحث في مركز كارنيجي للشرق الأوسط.
- امين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاردن ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- استاذاً للاقتصاد ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ٢٠٠٢-٢٠٠٨.
- المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني



سالم عبد المنعم سالم برقان / مستقل

تاريخ الانضمام للمجلس: ٢٠١٨/١٢/١٧

تاريخ الميلاد : ١٩٥٢/١/١

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة / الجامعة الاردنية، عمان/ الاردن.
- اجازة مزاولة المهنة / جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.

الخبرات العملية والعضويات:

- رئيس تنفيذي ومن ثم رئيس مجلس ادارة البنك العربي الاسلامي الدولي.
- مناصب ادارية هامة لدى البنك العربي في داخل الاردن وخارجه.
- نائب رئيس هيئة المديرين الشركة العربية الوطنية للتأجير.
- عضو مجلس ادارة شركة النسر العربي للتأمين ومن ثم رئيسا لمجلس ادارتها .
- رئيس هيئة المديرين المجموعة الاردنية للوكالات البحرية.
- رئيس مجلس ادارة مجموعة العربي للاستثمار/ فلسطين وعضو مجلس ادارة مجموعة العربي للاستثمار/ الاردن.
- مدير مالي واداري / شركة التأمين العربية .
- مدقق حسابات / سابا وشركاهم .
- شغل عضوية مجلس ادارة العديد من الشركات الهامة في المملكة.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونبذة تعريفية عن كل منهم:

فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي

تاريخ الميلاد: ١٩٣٢/٠٧/٢٥

تاريخ التعيين: ٢٠١٨/٠٤/٢٨

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في الفقه وأصول الفقه (القانون الإسلامي والشريعة) من جامعة الأزهر - مصر ١٩٦٥.
- ماجستير في الفقه المقارن، المعهد الدولي للقانون المقارن، من جامعة نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٤ .
- دبلوم في القانون المقارن، المعهد الدولي للقانون المقارن، جامعة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣ .
- دبلوم في الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة - مصر، ١٩٦٢.
- دبلوم في القانون الخاص، جامعة الأزهر - مصر، ١٩٦١.
- الشهادة العالية في الشريعة، جامعة الأزهر - مصر، ١٩٥٩.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة رقابة شرعية لأكثر من ١٣ مؤسسة مالية إسلامية.
- عضو هيئة رقابة شرعية لأكثر من ٩ مؤسسات مالية إسلامية وبنوك إسلامية .
- رئيس مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- عضو مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي.

الوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك:

- عضو اللجنة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.



فضيلة الأستاذ الدكتور علي القره داغي نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩ / ٠١ / ٠١

تاريخ التعيين: ٢٠١٨/٠٤/٢٨

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف في مجال العقود والمعاملات المالية عام ١٩٨٥ .
- ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف عام ١٩٨٠.
- بكالوريوس في الشريعة الإسلامية ببغداد عام ١٩٧٥.
- شهادة الإجازة العلمية في العلوم الإسلامية على أيدي المشايخ عام ١٩٧٠.
- خريج المعهد الإسلامي عام ١٩٦٩.

الخبرات العملية:

- الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين .
- خبير لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة .
- نائب رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- أستاذ ورئيس قسم الفقه والأصول بكلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (سابقاً).
- عضو المجلس الشرعي لهيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- رئيس وعضو تنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي داخل قطر منها الإسلامية القطرية للتأمين، وخارج قطر منها بنك دبي الإسلامي، وبنك المستثمرون بالبحرين، والأولى للاستثمار بالكويت.

الوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك:

- رئيس أو عضو تنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية خارج الأردن.



سماحة الشيخ عبد الكريم الخصاونة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ الميلاد: ١٩٤٤ / ١٠ / ٢٠

تاريخ التعيين: ٢٠١٨ / ٤ / ٢٨

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس في الشريعة / جامعة دمشق .

الخبرات العملية:

- سماحة قاضي القضاة للمملكة الأردنية الهاشمية .
- فضيلة المفتي العام للمملكة الأردنية الهاشمية / سابقاً.

الوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك:

- عضو مجلس الإفتاء .
- عضو الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء العالمية.
- عضو مجلس وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- عضو مجلس أمناء الجامعة الإسلامية العالمية .
- عضو مجلس التربية والتعليم .
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة تنمية أموال الأيتام .
- رئيس مجلس إدارة صندوق تسليف النفقة .



فضيلة الدكتور أحمد سالم ملحم
عضو هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ الميلاد: ١٩٦١ / ٢ / ١٥

تاريخ التعيين: ٢٠١٨ / ٤ / ٢٨

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في الفقه المقارن ١٩٩٤ .
- ماجستير في الفقه والتشريع ١٩٨٧ .
- بكالوريوس في الفقه والتشريع ١٩٨٢ .

الخبرات العملية:

- مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية التابعة للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي في الخرطوم.
- مستشار شرعي في الهيئة الاستشارية لبنك شمال إفريقيا في ليبيا.
- محاضر غير متفرغ في جامعة الزيتونة الخاصة .
- مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية في شركة التأمين الإسلامية - سابقاً.

الوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك:

- مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية .
- مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية في نقابة المهندسين الأردنيين.
- مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية بمؤسسة تنمية أموال الأيتام.



أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم:

سامر سعدي حسن الصاحب التميمي / المدير العام، الرئيس التنفيذي

انضم السيد سامر التميمي إلى بنك صفوة الاسلامي اعتباراً من بداية ٢٠١٨، بخبرة مصرفية وإدارية واسعة في البنوك والمؤسسات المالية تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً عمل خلالها في مؤسسات مالية عريقة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية.



يحمل السيد سامر درجة الماجستير في علوم المحاسبة، يشغل السيد سامر منصب المدير العام التنفيذي لبنك صفوة الاسلامي، وشغل منصب المدير العام التنفيذي للبنك المتحد بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٨. كما شغل مناصب متعددة في البنك العربي بين عامي ١٩٩٣ - ٢٠١٥، ومنصب مدقق لمجموعة (جلوبال اوديت) بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٣، وكذلك عمل لدى ديلويت اند توش بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١.

يشغل السيد سامر التميمي عضوية مجلس ادارة صندوق الزكاة، ورئيس هيئة مديري شركة مسك للوساطة المالية، كما وشغل عضوية مجلس ادارة بنك اوربا العربي ش م ع - لندن، وعضوية مجلس ادارة البنك العربي-استراليا، وعضوية مجلس الادارة والاستثمار في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

رامي زياد عبد الفتاح الخياط / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات

انضم السيد رامي الخياط إلى البنك بتاريخ ٢٠١٠/٠٣/٠١ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات وبخبرة واسعة تزيد عن ٢٥ عاماً في التمويل والخدمات المصرفية للشركات وذلك في بنوك تجارية وإسلامية أردنية وإقليمية مرموقة.



بدأ السيد رامي حياته المهنية كضابط للتسهيلات في بنك القاهرة عمان في العام ١٩٩٥، ثم انتقل بعدها للعمل في المملكة العربية السعودية كرئيس وحدة الخدمات التجارية في المنطقة الغربية في البنك العربي الوطني، ثم شغل منصب رئيس قسم تسهيلات دبي وشمال الإمارات في مصرف أبوظبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، كما عمل محاضراً غير متفرغ ومدرّب في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

يشغل السيد رامي الخياط عضوية هيئة مديرين - شركة مسك للوساطة المالية التابعة للبنك كما انه يشغل عضوية مجالس ادارات عدة شركات خارجية، ويحمل درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية منذ العام ١٩٩٥، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك في الاردن في العام ١٩٩٤.

هاني (محمد صبحي) احمد الزراري / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية

انضم السيد هاني الزراري إلى البنك بتاريخ ٢٠١٠/٠٧/٠١ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات وبخبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات.



بدأ حياته المهنية في بنك القاهرة عمان، ليصبح رئيساً لدائرة الحوالات وصرف العملات الأجنبية ثم انتقل للعمل في سيتي بنك - الأردن حيث تولى العديد من الوظائف مثل العمليات المركزية، وحدة الامتثال ووحدة الرقابة الداخلية، انتقل بعدها الى دولة الامارات العربية للعمل في بنك دبي الاسلامي كرئيس وحدة دعم المشاريع الدولية.

يحمل السيد هاني درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك في الأردن ١٩٨٥ .

زياد سعيد خليل كوكش / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الائتمان

انضم السيد زياد كوكش إلى البنك بتاريخ ١٦ / ٠٩ / ٢٠١٢ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الائتمان وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٨ عاما في إدارة الائتمان والمخاطر، ويشغل حاليا منصب نائب الرئيس التنفيذي، رئيس ادارة الائتمان.

بدأ حياته المهنية في بنك القاهرة عمان / قسم التسهيلات اذ عمل كضابط تسهيلات الائتمان ثم اصبح مدير تسهيلات الائتمان - بنك المؤسسة العربية المصرفية ثم انتقل بعدها للعمل في البنك الاهلي وكانت اخر وظيفة شغلها مساعد المدير العام، رئيس مجموعة ادارة المخاطر.

يحمل السيد زياد درجة الماجستير في الادارة المالية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الاردن ٢٠٠٦ ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة اليرموك في الأردن ١٩٩٢.

يشغل السيد زياد كوكش عضوية هيئة مديري - شركة مسك للوساطة المالية.



ابراهيم صلاح محمد سمحة / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية

انضم السيد ابراهيم سمحة إلى البنك بتاريخ ٣١ / ٠٣ / ٢٠١٣ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٥ عاما في الإدارة المالية.

بدأ حياته المهنية في بنك HSBC في دائرة الرقابة المالية ثم انتقل بعدها للعمل في كاييتال بنك كمساعد المدير العام، رئيس المالية ثم عمل في مصرف الراجحي كرئيس الدائرة المالية.

يحمل السيد ابراهيم درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من معهد الدراسات المصرفية ٢٠٠٥ / الجامعة الاردنية ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية ١٩٩٤.

يشغل السيد ابراهيم سمحة منصب نائب رئيس هيئة مديري - شركة مسك للوساطة المالية.



نصفت كمال سلامه طه/ رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

انضم السيد نصفت إلى البنك بتاريخ ٢١ / ٠٢ / ٢٠١٠ بوظيفة رئيس شبكة الفروع وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٦ عاما في الاعمال المصرفية للأفراد.

بدأ حياته المهنية في البنك العربي حيث كانت اخر وظيفه شغلها هي مدير منطقة - فروع الأردن/ دائرة كبار المتعاملين.

يحمل السيد نصفت درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في العام ١٩٩٣.



وائل اسامة محمد موسى البيطار / رئيس الخزينة والاستثمار

انضم السيد وائل البيطار إلى البنك في ٠٣ / ٠١ / ٢٠١٠ بوظيفة مدير أول / رئيس علاقات المؤسسات المالية وبخبرة واسعه تصل الى ٢٥ عامًا.

عمل في العديد من المجالات شملت تسهيلات الشركات، الخزينة والاستثمار، الائتمان والمؤسسات المالية لدى العديد من البنوك الأردنية (البنك العربي، Bank ABC، بنك المال الاردني) وتدرج في عدة وظائف هامة في العمل المصرفي.

يحمل السيد وائل البيطار درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من الجامعة الأردنية ١٩٩٩ ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد/التمويل من جامعة اليرموك ١٩٩٤ .

يشغل السيد وائل البيطار عضوية عدة شركات (نائب رئيس هيئة مالكي صكوك شركة الكهرباء الوطنية، نائب رئيس هيئة مالكي صكوك وزارة المالية، عضو هيئة مديري - شركة مسك للوساطة المالية، عضو هيئة مديري - شركة مجموعة البنوك الإسلامية للمساهمة في الشركات).



رامي رياض حسن الكيلاني / رئيس تكنولوجيا المعلومات

انضم السيد رامي الكيلاني الى البنك بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠٢ بوظيفة مدير اول، نائب رئيس تكنولوجيا المعلومات وبخبرة واسعة تصل الى ٢٦ عاما في مجال تكنولوجيا المعلومات.

بدأ حياته المهنية كمحلل نظم في بنك الاسكان ثم انتقل للعمل في بنك القاهرة عمان كرئيس لدعم التطبيقات البنكية والتحق بعدها للعمل في بنك عودة كرئيس لتكنولوجيا المعلومات.

يحمل السيد رامي الكيلاني درجة البكالوريوس في هندسة الحاسوب من جامعة عمان الأهلية ١٩٩٣ ودرجة الماجستير في ادارته الاعمال من جامعه Heriot Watt-Edinburgh.

وحاصل على شهادات الاختصاص التالية Fintech Certified Professional, TOGAF, CISSP CPP, COBIT5, ITIL, PMP, ISO27001



احمد درويش مصطفى ترتير / رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال

انضم السيد أحمد ترتير الى البنك بتاريخ ٢٠١٥/٠٦/٢١، بوظيفة مدير اول، رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال وبخبرة مصرفية تصل إلى ١٢ عاما في العمل المصرفي.

بدأ حياته المهنية في بنك المؤسسة العربية المصرفية كمصدق داخلي ثم اصبح مساعد مدير/ دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال في البنك العربي، وكانت اخر وظيفة شغلها هي رئيسا للامتثال ومكافحة غسل الاموال في بنك (الكويت الوطني - الاردن).

يحمل السيد أحمد ترتير شهادة البكالوريوس في المحاسبة والقانون التجاري من الجامعة الهاشمية ٢٠٠٧، واخصائي معتمد في مكافحة غسل الاموال من معهد ACAMS في ميامي- الولايات المتحدة الامريكية وحاصل على الشهادات الدولية التالية: CAMS, CAMS AUDIT, CCM, CCOS, CPT.



مسعود اسماعيل مسعود سقف الحيط / رئيس القانونية وأمانة سر المجلس

انضم السيد مسعود سقف الحيط إلى البنك بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠١ بوظيفة رئيس الدائرة القانونية وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٧ عاما في الاعمال القانونية.

بدأ حياته المهنية كمحامي في البنك العربي وانتقل بعدها للعمل في كاييتال بنك كرئيس الدائرة القانونية ثم عمل كمحامي في مكتب علي شريف الزعبي.

يحمل السيد مسعود درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية ١٩٩٢.



منير محمد فياض فرعونية / رئيس الرقابة الشرعية

انضم السيد منير فرعونية الى البنك بتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٠١ بوظيفة مدقق شرعي وبخبرة واسعة تصل الى ٢٤ عامًا في العمل المصرفي الإسلامي والتدقيق الشرعي.

عمل السيد منير فرعونية في البنك الاسلامي الاردني في العديد من المواقع والاقسام وكانت اخر وظيفة شغلها هي مدقق اول، التدقيق الداخلي والشرعي.

يحمل السيد منير فرعونية درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية تخصص مصارف إسلامية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك وحاصل كذلك على شهادة المراقب والمدقق الشرعي CSAA من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (AAOIFI).



محمد احمد سالم الهواري/ رئيس إدارة رأس المال البشري

انضم السيد محمد الهواري الى البنك بتاريخ ١٨ / ٠١ / ٢٠١٠ بوظيفة مدير، عمليات الموارد البشرية وبخبرة مصرفية تصل الى ١٦ عامًا في العمل المصرفي .

بدأ حياته المهنية بالعمل في البنك الاردني الكويتي في الدائرة المالية وكانت آخر وظيفة شغلها هي مساعد مدير / الدائرة المالية.

يحمل السيد محمد الهواري درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة مؤتة في العام ٢٠٠٣ ودرجة الماجستير في المحاسبة من جامعه عمان العربية للدراسات العليا في العام ٢٠٠٥ وحاصل على الشهادة المهنية (CHRM) مدير موارد بشريه معتمد.



خالد خليل محمد العيسى/ رئيس التدقيق الداخلي

انضم السيد خالد العيسى الى البنك بتاريخ ٢٠ / ٠٢ / ٢٠١١ بوظيفة مدير، التدقيق المالي والعمليات وبخبرة مصرفية تصل الى ١٥ عامًا في العمل المصرفي.

بدأ حياته المهنية بالعمل في بنك الاسكان في دائرة التدقيق الداخلي وكانت اخر وظيفة شغلها هي مدقق عمليات.

يحمل السيد خالد العيسى شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعه آل البيت في العام ٢٠٠٤ وحاصل كذلك على الشهادات الدولية التالية CIA, DIP-IFRS, CCSA, CGAP.



احمد محمود عبدالقادر جعفر/ رئيس ادارة المخاطر (بالوكالة)

انضم السيد أحمد جعفر للبنك بتاريخ ٠٦ / ٠٢ / ٢٠١١ بوظيفة مدير أول، رئيس سياسات المخاطر وإدارة المحافظ ومخاطر السوق وبخبرة مصرفية تصل إلى ١٩ عامًا من العمل المصرفي. بدأ حياته المهنية بالعمل في البنك العربي الاسلامي الدولي من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٥ ضمن دائرة التنظيم والنظم المصرفية ليصبح مشرف سياسات وأنظمة مصرفية ثم التحق بالعمل لدى بنك الجزيرة - المملكة العربية السعودية من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١١ كمدير أول لدائرة إدارة مخاطر الائتمان ومقررات بازل.

يحمل السيد أحمد جعفر درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عمان الاهلية في عام ٢٠٠٠ ودرجة الماجستير من جامعة عمان العربية في المحاسبة في عام ٢٠٠٣ وحاصل على شهادة مهنية في التشريعات الدولية لإدارة المخاطر.



عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما في نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة مع السنة السابقة

٢٠١٩/١٢/٣١							
نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل الشخصية الاعتبارية	الجنسية	اسم ممثل الشخص الاعتباري	عضو مستقل / غير مستقل	عضو تنفيذي / غير تنفيذي	الجنسية	إسم العضو ممثل الجهة الإعتبارية
%٧٢,٣٧٠	٦٢,٣٧٠,٢٤٩	الاردنية	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور «محمد ناصر» سالم ابو حمور
				غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	باسم عصام حليم سلفيتي
				غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	ديمة مفلح محمد عقل
				غير مستقل	غير تنفيذي	ليبي	خالد عمرو عريبي القنصل
				غير مستقل	غير تنفيذي	ليبي	الدكتور احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
%٧0,00٠	0,00٠,٠٠٠	الاردنية	شركة ادارة الاستثمارات الحكومية	غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي
				غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل
%٤,٩٣0	٤,٩٣0,٠٠٠	الاردنية	مؤسسة تنمية أموال الأيتام	مستقل	غير تنفيذي	أردني	حمدان مصطفى فياض الفواعير
		نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل عضو مجلس الإدارة			الجنسية	إسم عضو مجلس الإدارة (يمثل صفته الشخصية)
		%٠,٠٠٢	١,0٠٠	مستقل	غير تنفيذي	اردني	سمير حسن علي ابو لعد
		%٠,٠٠٢	٢,٠٠٠	مستقل	غير تنفيذي	أردني	سالم عبدالمنعم سالم برقان
		%٠,٠٠٢	١,0٠٠	مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف
			نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل عضو مجلس الإدارة		الجنسية	عضو مجلس الإدارة الذي يملك أسهم في البنك بصفته الشخصية
			%٠,٠٠١		١,٠٠٠	أردني	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل
			%٠,٠٦0		٦0,٠٠٠	أردني	«محمد ناصر» سالم ابو حمور
			-		-	أردني	باسم عصام حليم سلفيتي
			-		-	أردني	ديمة مفلح محمد عقل
			-		-	ليبي	خالد عمرو عريبي القنصل
			-		-	ليبي	الدكتور احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
			-		-	ليبي	الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي
			-		-	أردني	حمدان مصطفى فياض الفواعير

نسبة الاسهم المملوكة في البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل الشخصية الاعتبارية	الجنسية	إسم الشخصية الاعتبارية	عضو مستقل/غير مستقل	عضو تنفيذي/غير تنفيذي	الجنسية	إسم العضو ممثل الجهة الاعتبارية
%٦١,٧٩٤	٦١,٧٩٤,٢٤٩	الاردنية	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور «محمد ناصر» سالم ابوحمور
				غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	باسم عصام حليم سلفيتي
				غير مستقل	غير تنفيذي	أردني	ديمة مفلح محمد عقل
				غير مستقل	غير تنفيذي	ليبي	خالد عمرو عريبي القنصل
%٠,00٠	0,00٠,٠٠٠	الاردنية	شركة ادارة المساهمات الحكومية	غير مستقل	غير تنفيذي	ليبي	الدكتور احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
				غير مستقل	غير تنفيذي	ليبي	الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي
%٤,٩٣0	٤,٩٣0,٠٠٠	الاردنية	مؤسسة تنمية أموال الأيتام	مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور نوفان منصور عقيل الفواعيل
		نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل عضو مجلس الإدارة			الجنسية	إسم عضو مجلس الإدارة (يمثل صفته الشخصية)
		%٠,٠٠٢	١,0٠٠	مستقل	غير تنفيذي	اردني	سمير حسسن علي أبوأغد
		%٠,٠٠٢	٢,٠٠٠	مستقل	غير تنفيذي	أردني	سالم عبد المنعم سالم برقان
		%٠,٠٠٢	١,0٠٠	مستقل	غير تنفيذي	أردني	الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف
		نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	عدد الاسهم المملوكة من قبل عضو مجلس الإدارة			الجنسية	عضو مجلس الإدارة الذي يملك أسهم في البنك بصفته الشخصية
			نسبة الاسهم المملوكة في رأسمال البنك %	١,٠٠٠		أردني	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل
				٦٤,٩0٠		أردني	الدكتور «محمد ناصر» سالم ابوحمور
				-		أردني	باسم عصام حليم سلفيتي
				-		أردني	ديمة مفلح محمد عقل
				-		ليبي	خالد عمرو عريبي القنصل
				-		ليبي	الدكتور احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
				-		ليبي	خالد فرج محمد الزنتوتي
				-		أردني	حمدان مصطفى فياض الفواعير

- لا يوجد ملكيات لأي من أشخاص الإدارة العليا أو أقاربهم أو الشركات المسيطر عليها من قبلهم كما في نهاية عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩
- لا يوجد ملكيات لشركات مسيطر عليها من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم كما في نهاية عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩
- لا يوجد ملكيات لأي من أقارب مجلس الإدارة باستثناء ملكية أبناء الدكتور نوفان منصور العقيل (عبدالله/ نور/ نوف/ عمر) بما مجموعه ١٠٠٠ سهم لكل منهم في بنك صفوة الإسلامي كما في نهاية عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩

أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة

٢٠١٨/١٢/٣١		الجنسية	الاسم	٢٠١٩/١٢/٣١		الجنسية	الاسم
عدد الاسهم	نسبة المساهمة			عدد الاسهم	نسبة المساهمة		
٦١,٧٩٤,٢٤٩	%٦١,٧٩٤	الأردنية	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	٦٢,٣٧٠,٢٤٩	%٦٢,٣٧٠	الأردنية	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
٨,٨٩٣,٦٢٠	%٨,٨٩٣	الأردنية	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٩,٠٩٠,٩٠٩	%٩,٠٩٠	الأردنية	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٥,٥٥٠,٠٠٠	%٥,٥٥٠	الأردنية	شركة ادارة المساهمات الحكومية	٥,٥٥٠,٠٠٠	%٥,٥٥٠	الأردنية	شركة ادارة الاستثمارات الحكومية*

* تغير اسم الشركة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠

أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك والمستفيد النهائي لهذه الأسهم كما بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١

اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم المملوكة	نسبة المساهمة المباشرة في رأس المال	نسبة المساهمة غير المباشرة في رأس المال	المستفيد النهائي	عدد الاسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
١ شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الأردنية	٦٢,٣٧٠,٢٤٩	٦٢,٣٧٠,٢٤٩٪			لا يوجد	-	-
١,١ بنك الاتحاد	الأردنية	٣٦,١٧٤,٧٤٤	٣٦,١٧٤,٧٤٤٪	٥٨,٠٠٪				
١,١,١ Blom Bank france	الفرنسية	١٧,٤٣٥,٩٦٧	١٧,٤٣٥,٩٦٧٪	١٧,٤٣٥,٩٦٧٪	مملوك من قبل الشركات: Bank of New York 17.15% Banorabe S.A.SPF 34.37% (actionnaires Unis) Holding Libanais S.A.L42.31%. Shaker Family 8.61%) Azhari Family7.53%.	لا يوجد	-	-
١,١,٢ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	٣٣,٤١٣,٧٦٣	٣٣,٤١٣,٧٦٣٪	٧,٣٣٩٪	مملوكة بالكامل للحكومة الليبية	لا يوجد	-	-
١,١,٣ RS FINANCE	جزر كايمان	٢٤,١٤٩,٨٤٠	٢٤,١٤٩,٨٤٠٪	١٠,٠٩٤٪	مملوك من قبل الشركات: TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti)100% FRS Holding 25% ownership(Faisal Rajai Salfiti)100% DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% SRHS Holding 12.5%ownership (Samia Farah issa Fraih)100%	١٦,٤٣٩,٠٠٠	٦٨٪	بنك سوسيتيه جنرال (اللردن)
١,١,٤ عصام حليم جريس السلفيتي	الأردنية	١٥,٢٠٧,٨٦٦	١٥,٢٠٧,٨٦٦٪	٣,٤٣٨٪	نفسه	٦,٣٧٦,٥٠٨		بنك سوسيتيه جنرال (اللردن)
						٢,٠٠٠,٠٠٠		بنك الكويت الوطني فرع البحرين
						٨,٣٧٦,٥٠٨	٥٤,٤٪	
١,١,٥ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	١٣,٤٧٣,٢١٢	١٣,٤٧٣,٢١٢٪	٣,٠٤٦٪	نفسه/جهة حكومية	لا يوجد	-	-
١,١,٦ شركة وادي اللردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	٤,٥٣٦,٨٤٨	٤,٥٣٦,٨٤٨٪	١,٠٢٤٪	شركة حموده اخوان للتجارة والاستثمار ١٠٪ (سامي ٢٥٪ وماهر ٢٥٪) وسمير ٢٥٪ ومحمد نبيل عبدالهادي حموده ٢٥٪ شركة كيماويات الأردن ١٠٪ (سامي ٢٥٪ وماهر ٢٥٪ وسمير ٢٥٪ ومحمد نبيل عبدالهادي حموده ٢٥٪) سامي عبد الهادي حموده ٢٠٪ ماهر عبد الهادي حموده ٢٠٪ سمير عبد الهادي حموده ٢٠٪ محمد نبيل عبد الهادي حموده ٢٠٪	لا يوجد	-	-
١,١,٧ وداد أيوب عوده الله الخوري	الأردنية	٤,٤٣٧,٣٠٠	٤,٤٣٧,٣٠٠٪	١,٠٠٩٪	نفسها	لا يوجد	-	-
١,٢ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	٣٦,١٩٥,٠٠٠	٣٦,١٩٥,٠٠٠٪	٢٦,١٩٤٪	مملوكة بالكامل للحكومة الليبية	لا يوجد	-	-
٢ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	٩,٠٩٠,٩٠٩	٩,٠٩٠,٩٠٩٪	٩,٠٩٪	نفسها / جهة حكومية	لا يوجد	-	-
٣ شركة إدارة الاستثمارات الحكومية	الأردنية	٥,٥٥٠,٠٠٠	٥,٥٥٠,٠٠٠٪	٥,٥٥٪	نفسها / جهة حكومية	لا يوجد	-	-
٤ مؤسسة تنمية اموال الليتام	الأردنية	٤,٩٣٥,٠٠٠	٤,٩٣٥,٠٠٠٪	٤,٩٣٪	نفسها / جهة حكومية	لا يوجد	-	-
٥ علي احمد علي الحكيم	الأردنية	١,١٥٤,٠٠٠	١,١٥٤,٠٠٠٪	١,١٥٪	نفسه	لا يوجد	-	-
٦ زينا سعد خلف التل	الأردنية	١,٠٢٩,٣٤٢	١,٠٢٩,٣٤٢٪	١,٠٣٪	نفسها	لا يوجد	-	-
٧ تمارا سعد خلف التل	الأردنية	١,٠٢٩,٣٤١	١,٠٢٩,٣٤١٪	١,٠٣٪	نفسها	لا يوجد	-	-

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة	التنقلات وحضور جلسات الإدارة	عضوية اللجان	المكافآت المستحقة وغير المدفوعة عن عام ٢٠١٩	المجموع
الدكتور محمد ناصر سالم محمد أبو حمور	١٠٠,٠٠٠	١١,٥٠٠	٥,٠٠٠	١٧١,٥٠٠
حمدان مصطفى فياض الفواخير	٢٩,٠٠٠	٩,٢٠٠	٥,٠٠٠	٤٣,٢٠٠
الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل	-	١,٥٠٠	-	١,٥٠٠
شركة ادارة الاستثمارات الحكومية	٢٤,٠٠٠	٤,٥٠٠	٥,٠٠٠	٣٣,٥٠٠
ديمة مفلح محمد عقل	٢٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠
باسم عصام حليم السلفيتي	٢٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤٣,٠٠٠
خالد عمرو عريبي القنصل	٢٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠
الدكتور أحمد أميني عبد الحميد أميني	٢٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠
سمير حسن علي أبو لغد	٢٩,٠٠٠	١١,٢٠٠	٥,٠٠٠	٤٥,٢٠٠
الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف	٢٩,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣٩,٠٠٠
الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي	٢٤,٠٠٠	١٦,٢٠٠	٥,٠٠٠	٤٥,٢٠٠
سالم عبالمنعم سالم برقان	٢٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠
المجموع	٤١٥,٠٠٠	١٠٥,١٠٠	٥٥,٠٠٠	٥٧٥,١٠٠

لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية أجور أو أتعاب أو رواتب بخلاف ما ذكر في الجدول أعلاه

اقرار من مجلس الإدارة

- 1- يقر مجلس الإدارة بعدم وجود أي امور جوهريّة قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة الماليّة التالية 2020 .
- 2- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات الماليّة وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

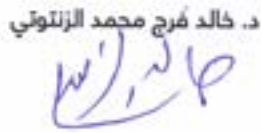

رئيس مجلس الإدارة

د. "محمد ناصر" سالم أبو حمور


ديمة مفلح محمد عقل


باسم عصام حليم سلفيتي


نائب رئيس مجلس الإدارة
حمدان مصطفى فياض الفواعير


د. خالد فرج محمد الزنتوتي


د. خالد عمرو عزيزي القنصل


د. نوفان منصور عقيل العقيل


سمير حسن علي أبو لغد

سالم عبد المنعم سالم برقان


د. ابراهيم حسن مصطفى سيف

د. احمد أمّيسي عيد الحميد أمّيسي



اقرار من مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي من أعضائه على أية منافع من البنك خلال عضويته في المجلس ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت لهم شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم وذلك خلال السنة المالية 2019.

رئيس مجلس الإدارة

د. "محمد ناصر" سالم أبو حمور

ديمة مفلح محمد عقل

باسم عصام حليم سلفيتي

نائب رئيس مجلس الإدارة
حمدان مصطفى فياض الفواعير

د. خالد فرج محمد الزنتوتي

خالد عمرو عربي القنصل

د. نوفان منصور عقيل العقيل

سمير حسن علي أبو لغد

سالم عبد المنعم سالم بركان

د. احمد أميني عيّد الحميد أميني

د. ابراهيم حسن مصطفى سيف

إقرار

نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

لعام 2019.

الرئيس التنفيذي


سامر سعدي حسن الصاحب التميمي

رئيس مجلس الإدارة


د. "محمد ناصر" سالم ابو حمور


نائب الرئيس التنفيذي

رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية

ابراهيم صلاح محمد سمحة

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

المجموع	المكافأة المدفوعة	عدد جلسات الهيئة التي تم حضورها	التنقلات وحضور جلسات هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
٣٧,٧٠٠	٣١,١٠٠	5	٦,٦٦٠	الدكتور حسين حامد حسان
١٣,٧٠٠	٧,١٠٠	6	٦,٦٦٠	الدكتور علي القرة داغي
١٣,٧٠٠	٧,١٠٠	6	٦,٦٦٠	الدكتور أحمد بني ملحم
١٣,٧٠٠	٧,١٠٠	4	٦,٦٦٠	سماحة الشيخ عبد الكريم الخصاونة
٧٨,٨٠٠	٥٢,٤٠٠		٢٦,٤٠٠	المجموع

- بلغ عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٩ (٦) اجتماعات .
- اجتمعت هيئة الرقابة الشرعية مع مجلس الإدارة مرتين خلال العام ٢٠١٩.
- اجتمعت هيئة الرقابة الشرعية مع مدقق الحسابات الخارجي مرتين خلال العام ٢٠١٩.

إقرار بعدم الحصول على منافع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بالإشارة إلى تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤)، نقر نحن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أننا لم نحصل على أية منافع من خلال عملنا في البنك و لم نقصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، سواء كانت لنا شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة بنا، وذلك عن السنة المنصرمة ٢٠١٩ م .


نائب رئيس الهيئة
د. علي محيي الدين القره داغي


رئيس الهيئة
أ. د. حسين حامد حسان


عضو الهيئة
د. أحمد سالم ملحم


عضو الهيئة
سماحة الشيخ عبد الكريم خصاصنة

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة العليا

الاسم	الوظيفة	مبلغ الرواتب والعلاوات والمكافآت السنوية	مصاريف التنقلات	الاجمالي
سامر سعدي حسن صاحب التميمي	الرئيس التنفيذي	٦٠١,١٠٠	٠	٦٠١,١٠٠
رامي زياد عبد الفتاح الخياط	نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات	١٩٥,٤٧٥	٣,٣٠٠	١٩٨,٧٧٥
هاني(محمد صبحي) احمد الزراري	نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية	١٨٣,٨٤٣	٣,٣٠٠	١٨٧,١٤٣
زياد سعيد خليل كوكش	نائب الرئيس التنفيذي، رئيس ادارة الائتمان	١٨٦,٠٠١	٣,٣٠٠	١٨٩,٣٠١
ابراهيم صلاح محمد سمحه	نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية	١٨٧,٢٣٠	٣,٣٠٠	١٩٠,٥٣٠
نصفت كمال طه	رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	١٤٧,٥٨٣	٢,٩٠٠	١٥٠,٤٨٣
وائل اسامة محمد موسى البيطار	رئيس الخزينة والاستثمار	١١٦,٩٦٦	٢,٩٠٠	١١٩,٨٦٦
رامي رياض حسن الكيلاني	رئيس تكنولوجيا المعلومات	١٢٩,٣٤٥	٢,٩٠٠	١٣٢,٢٤٥
احمد درويش مصطفى ترتير	رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال	٨٣,٧٦٧	٢,٤٠٠	٨٦,١٦٧
مسعود اسماعيل مسعود (سقف الحيط)	رئيس القانونية وأمانة سر المجلس	١٥٥,٥٥٦	٣,٣٠٠	١٥٨,٨٥٦
منير محمد فياض فرعونية	رئيس الرقابة الشرعية	٧٥,٦١٣	٢,٩٠٠	٧٨,٥١٣
محمد احمد سالم الهواري	رئيس ادارة رأس المال البشري	٧٧,٠٨٤	٢,٩٠٠	٧٩,٩٨٤
خالد خليل محمد العيسى	رئيس التدقيق الداخلي	٦٩,٧١٥	٢,٩٠٠	٧٢,٦١٥
احمد محمود عبد القادر جعفر	رئيس دائرة ادارة المخاطر (بالوكالة)	٨٧,٥١٣	١,٤٠٠	٨٨,٩١٣
المجموع		٢,٢٩٦,٧٩١	٣٧,٧٠٠	٢,٣٣٤,٤٩١

عدد موظفي البنك حسب فئات مؤهلاتهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

عدد الموظفين	المؤهل العلمي
٢	دكتوراه
٤٣	ماجستير
٣	دبلوم عالي
٥٣٧	بكالوريوس
١٩	دبلوم
٧	توجيهي
١١	أقل من توجيهي
٦١٢	المجموع

برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك خلال العام ٢٠١٩

اسم البرنامج	عدد البرامج	عدد المشاركين	الوصف العام لأهداف البرنامج
برامج التثقيف الشرعي	١١	١٧٥	تهدف هذه البرامج الي تطوير مهارات الموظفين من الناحية المصرفية الشرعية التي تمكنهم من خدمة المتعاملين بشكل سليم وتجنب المخالفات الشرعية في تنفيذ المعاملات .
برامج التثقيف بالسياسات والقوانين واجراءات العمل المعتمدة	٤٧	١٥٥٢	حرص اداره البنك على الالتزام بكافه السياسات والقوانين المعتمدة مما يساهم في متابعه الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
اتباع السلوكيات الإيجابية ومهارات الاتصال والمهارات الشخصية	٨	٢٥	تهدف هذه البرامج الي تنمية مهارات الموظفين الشخصية والإدارية.
برامج الممارسات الفضلي في خدمة العملاء والبيع	١٢	١٠٤	تهدف هذه البرامج الي التأكيد على مهارات الموظفين في التميز في خدمة العملاء والمحافظة عليهم والتعامل مع الشكاوي والتأكيد على رساله البنك في تقديم خدمات متميزة ومبتكرة تهدف الي بناء شراكة دائمة وتعريفهم بأسس البيع الصحيح وحسب أعلى معايير الجودة.
برامج تدريب وتأهيل الموظفين الجدد	٢	٥٩	تأهيل الموظفين الجدد وتوفير كافه المعلومات والدعم اللازم لهم لضمان اندماجهم في بيئة العمل وتحقيق الاداء المتوقع منهم.
تطوير المهارات القيادية والإدارية	١٢	٨٢	تهدف هذه البرامج الي تنمية مهارات المدراء القيادية ومساعدة القيادات على تحقيق اهداف البنك وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من اداء اعمالهم بشكل احترافي.
برامج متخصصة في العمل المصرفي	١٢٦	١٤٩٠	تهدف هذه البرامج الي تأكيد وتمكين معرفه الموظفين بمجالات عملهم المتخصصة ومعرفه اخر التطورات والمستجدات على اعمالهم وبما يزيد من الكفاءة والفعالية في قيامهم بأعمالهم المختلفة.
شهادات مهنية متخصصة	١٧	٢١	تأهيل الموظفين وتمكين المعرفة لديهم وتعزيز مهاراتهم من خلال الحصول على شهادات مهنية متخصصة
مؤتمرات وندوات	٤٠	٦١	حضور عدد من المؤتمرات والندوات
المجموع	٢٧٥	٣٥٦٩	

أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

الرقم	اسم الفرع / الإدارة	اسم الحي / المنطقة	اسم الشارع	رقم البناية	هاتف	فاكس	عدد الموظفين
١	مبنى الإدارة - العبدلي	مشروع العبدلي/ البوليغارد	سليمان النابلسي	٣٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٤٧٨٣١	٢٦٤
٢	مبنى الإدارة - جبل عمان	حي جبل عمان/ منطقة زهران	الكلية العلمية الاسلامية	٣١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢١٨٤	٦٣
٣	فرع العبدلي	مشروع العبدلي/ البوليغارد	سليمان النابلسي	٣٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٨	١١
٤	فرع جبل عمان	حي جبل عمان/ منطقة زهران	الكلية العلمية الاسلامية	٣١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٣	٩
٥	فرع البيادر	الرونق/ منطقة وادي السير	حسني الصنوبر	٣٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١١	٧
٦	فرع المدينة المنورة	حي السلام/ منطقة تللع العلي	المدينة المنورة	١٢١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٢	٩
٧	فرع الشميساني	حي الشميساني/ منطقة العبدلي	ايليا ابوماضي	٦	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٣	٩
٨	فرع الوحدات	العودة/ منطقة اليرموك	الامير الحسن	٣١٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٤	٨
٩	فرع الصويفية	حي الصويفية/ منطقة وادي السير	عبد الرحيم الحاج محمد	٧٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٨	٥
١٠	فرع الخالدي	حي الرضوان/ منطقة زهران	ابن خلدون	٣٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٩	٥
١١	فرع خلدا	حي خلدا/ منطقة تللع العلي	عامر بن مالك	٤٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٠	٨
١٢	فرع تاج مول	حي عبدون الجنوبي/ منطقة زهران	سعد عبده شموط	٢	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٣٠٧٣١	١٢
١٣	فرع الجبيهة	حي الفضيلة/ منطقة صويلح	الملكة رانيا عبدالله	٣٣٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٢	٧
١٤	فرع الهاشمي	حي رغدان/ منطقة بسمان	البطحاء	٩٧	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٥	٥
١٥	فرع جبل الحسين	حي جبل الحسين/ منطقة العبدلي	خالد بن الوليد	٢٠٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٦	٧
١٦	فرع الجاردنز	حي بركة / منطقة تللع العلي	الشهيد وصفي التل	١١٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢١٠٩	١٠
١٧	فرع دابوق	حي البشائر / منطقة صويلح	الملك عبد الله الثاني بن الحسين	١٤٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٤	٧
١٨	فرع الاستقلال مول	حي جبل الزهدة/ منطقة بسمان	شارع الاستقلال	١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٠	٩
١٩	فرع ابو نصير	حي الأمانة/ منطقة ابو نصير	شارع ابو نصير	١٤٥	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣١	٧
٢٠	فرع طبربور	منطقة طارق	شارع طارق	٧٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٣	١٠
٢١	فرع الرابية	حي السلام/ منطقة تللع العلي	شارع عبدالله بن رواحة	١٧	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٥	٨

الرقم	اسم الفرع / الإدارة	اسم الحي / المنطقة	اسم الشارع	رقم البناية	هاتف	فاكس	عدد الموظفين
٢٢	فرع مكه مول	مكه مول	شارع عبدالله الداوود	٢٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٦	١٣
٢٣	فرع شارع الحرية	المقابلين	شارع الحرية	١٥٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٠٤٧٧٠	٧
٢٤	فرع ماركا	حي الزهراء	شارع الملك عبد الله الاول	٤٤٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٩	٧
٢٥	فرع المدينة الرياضية	حي مدينة الحسين للشباب	شارع صرح الشهيد	٩٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٧٤	٧
٢٦	فرع سحاب	مدينة الملك عبد الله الثاني بن الحسين	البنوك	٢٥٤	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٤	٣
٢٧	فرع مرج حمام	منطقة مرج الحمام	الاميرة تغريد محمد	٤٧	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٩	٧
٢٨	فرع مادبا	الحي الغربي	شارع اليرموك	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٣٣	٨
٢٩	فرع الزرقاء - شارع السعادة	المنطقة الأولى	شارع السعادة	٧٤	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٥	٨
٣٠	فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء الجديدة/ المنطقة الخامسة	شارع ٣٦	٣٦	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٦	٧
٣١	فرع السلط	حي الخرابشة	جسر العامرية	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٣٢	٧
٣٢	فرع جرش	حي القيروان	دوار القيروان	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧١	٧
٣٣	فرع اربد	الهاشمي	شارع الهاشمي	٨٤	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٥	١٢
٣٤	فرع اربد ستي سنتر	سيطي سنتر مول	الامير حسن	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٧	١١
٣٥	فرع العقبة	المنطقة الفندقية	شارع النهضة	٧٢٢	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٨	٧
٣٦	فرع الكرك	الثنية	الكرك	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٥٠	٩
٣٧	فرع شارع الملكة رانيا	صندوق الحج	الملكة رانيا	١٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٦	٥
٣٨	فرع ابو علندا	اسواق النهار التجارية/ ابو علندا	ابراهيم راشد الحناطي	٧١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٤٧٧	٧
٦١٢	المجموع						

سياسة منح المكافآت لدى البنك

يعتمد البنك سياسة واضحة في منح المكافآت التي تهدف الى خلق نتائج مميزة لديه، من خلال تعزيز ثقافة التميز والاداء العالي لدى الموظفين، الامر الذي يساهم في استقطاب كفاءات مميزة ذات خبرات ومؤهلات عالية إضافة إلى المحافظة على الكفاءات الحالية ودعمها وتطويرها مما يؤدي الى الارتقاء بالمؤسسة وزيادة تنافسيتها.

يتم توزيع المكافآت على الموظفين بشكل سنوي وبناء على تقييم الاداء السنوي ومدى انجاز الاهداف التي تم تحديدها في بداية العام، بحيث يتسم نظام منح المكافآت بالشفافية والعدالة وبما يتفق مع سياسات رأس المال البشري وتعليمات الحاكمية المؤسسية.

الشركة التابعة

شركة مسك للوساطة المالية

- باشرت أعمالها في عام ٢٠١١ براس مال ٧٥٠,٠٠٠ دينار اردني.
- بلغ رأس مال الشركة في نهاية ٢٠١٩ مبلغ ٢ مليون دينار اردني.
- النشاط الرئيسي للشركة هو الوساطة المالية في بورصة عمان.
- نسبة ملكية البنك في الشركة هي ١٠٠٪.
- عنوان الشركة هو جبل عمان بجانب الكلية العلمية للاسلامية .
- عدد موظفي الشركة : ٧
- غايات الشركة: شراء وبيع الأوراق المالية بالعمولة لحساب الغير والوسيط لحسابه.

أتعاب مدققي الحسابات الخارجي للبنك والشركات التابعة والأتعاب الاضافية عن عام ٢٠١٩

- بلغت أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة له عن عام ٢٠١٩ مبلغ ١٢٦,١٥٠ دينار.
- كما وبلغت قيمة الأتعاب التي تم دفعها لمدقق الحسابات الخارجي مقابل خدمات اضافية للبنك وشركاته التابعة خلال العام ٢٠١٩ مبلغ ٣٠,٤٦٣ دينار أردني تفاصيلها كما يلي:
 - بدل أتعاب استشارات ضريبية للبنك وشركاته التابعة بمبلغ ١٣,٣٤٠ دينار أردني.
 - بدل أتعاب مراجعة تقرير خطة استمرارية الأعمال للبنك بمبلغ ١٣,٦٤٢ دينار أردني.
 - بدل أتعاب مراجعة سياسة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب للشركة التابعة (شركة مسك للوساطة المالية) بمبلغ ٣,٤٨٠ دينار أردني.
- قامت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة بدراسة رسائل التكاليف والعقود مع المدقق الخارجي وأثرها على استقلالية مكتب التدقيق الخارجي، وقد تم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي للبنك.

درجة الاعتماد على موردين محددين او عماء رئيسيين (محليا وخارجيا) في حال كون ذلك يشكل

١٠٪ فاكثر من اجمالي المشتريات و/او المبيعات او الإيرادات على التوالي

- لا يوجد اعتماد على موردين محددين او عملاء رئيسيين محليا او خارجيا يشكلون ١٠ ٪ فاكثر من اجمالي المشتريات و/او المبيعات و/او الإيرادات على التوالي.

وصف لأي حماية حكومية او امتيازات يتمتع بها البنك او اي من منتجاته بموجب القوانين والانظمة او غيرها ووصف

لأي براءات اختراع او حقوق امتياز حصل البنك عليها

- لا يوجد اية حماية حكومية او امتيازات يتمتع بها البنك او اي من منتجاته بموجب القوانين والانظمة او غيرها ولا يوجد اي براءات اختراع او حقوق امتياز حصل البنك عليها.

وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها لها اثر مادي في عمل البنك او منتجاته او

قدرته التنافسية.

- لا يوجد اية قرارات صادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها لها اثر مادي في عمل البنك او منتجاته او قدرته التنافسية.

بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس

الادارة او اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك او اقاربهم

- لا يوجد اية عقود او مشاريع او ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الادارة او اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك او اقاربهم.

تطبيق البنك لمعايير الجودة الدولية

- تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك، حيث حصل البنك على:
 - ١- شهادة المعيار العالمي PCI DSS لتطبيق أفضل المعايير العالمية المتعلقة بأمن المعلومات في تعاملات البطاقات المصرفية، ولتوفير أعلى مستويات الحماية والسرية للبيانات الخاصة ببطاقات الدفع الإلكترونية، ضمن أحدث نسخة V3.2.1
 - ٢- شهادة ISO-27001:2013 للأمن المعلومات من قبل شركة SGS باعتماد من UKAS - المملكة المتحدة.

التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠١٩

الرقم	الجهة المستفيدة	المبلغ
١	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	٣٧,٥٠٠
٢	الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية	٣٣,٢٩٢
٣	مؤسسة الحسين للسرطان	٢٥,٠٠٠
٤	تكية ام علي	١٠,٠٠٠
٥	الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية	١٠,٠٠٠
٦	دائرة تنمية اموال الاوقاف	٧,٥٠٠
٧	الجمعية الاردنية للعون الطبي للفلسطينيين	٣,٤٠٠
٨	صندوق اللامان لمستقبل الايتام	٣,٦٠٠
٩	ادارة السير/ دعم افطار اسر الشهداء	٣,٠٠٠
١٠	الجمعية الخيرية الشركسية	١,٥٠٠
١١	الرابطة الشرق اوسطية للسمع و التوازن و النطق	٢,٠٠٠
١٢	مدرسة الامير حمزة بن الحسين	١,٠٠٠
١٣	جمعية السنابل للرعاية الصحية	١,٠٠٠
١٤	جمعية الصالحين لتحفيظ القران	١,٠٠٠
١٥	جمعية سنحيا كراما الخيرية	١,٠٠٠
١٦	جمعية التضامن و الاتفاق الخيرية	٥٠٠
١٧	الجمعية الاردنية لدعم ابناء غزة الخيرية	٥٠٠
١٨	تبرعات متفرقة	٥٠٠
١٩	جمعية الاغاثة الطبية العربية	٢٥٠
المجموع		١٤٢,٥٤٢

أبرز القضايا المقامة من البنك ضد البنك

أولاً: تالياً أبرز القضايا المقامة ضد البنك:

رقم القضية	تصنيف الدعوى	قيمة المطالبة	المحكمة
٢٠١٧/١٢٩٢	إبطال إجراءات تنفيذ سندات الدين	٢٠٠,٠٠٠ دينار لغايات الرسوم	بداية حقوق عمان
٢٠١٨/٢٠١	إبطال إجراءات تنفيذ سندات الدين	١٤٠,٠٠٠ دينار لغايات الرسوم	بداية حقوق جرش

وفي رأي الإدارة ومحامي البنك إن مخصص القضايا البالغ ٦٠,٧٨٥ دينار كاف لمواجهة الالتزامات التي قد تترتب على البنك نتيجة كافة القضايا المقامة ضد البنك.

ثانياً: أبرز القضايا المقامة من البنك:

رقم القضية	تصنيف الدعوى	قيمة المطالبة	المحكمة
٢٠١٧/٢٧٢٨	مطالبة مالية	٢,٩٣٢,٠٠٠ دينار	بداية حقوق عمان
٢٠١٦/٦٦٠	مطالبة مالية	٦٧٢,٦٩٦ دينار	بداية حقوق عمان

وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإن فرصة كسب هذه القضايا وتحصيل المديونيات قوية جداً .

المخاطر التي يتعرض لها البنك

تعتبر المخاطر التي يتعرض لها بنك صفة الإسلامى ضمن المستوى المقبول به من قبل مجلس الإدارة، وتقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بتحديد الأطر العريضة لاستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة . من الناحية التنفيذية تتم إدارة المخاطر في البنك من قبل إدارة متخصصة مزودة بكوادر مؤهلة وبما ينسجم مع توجيهات المجلس والاستراتيجية العامة للبنك، وتعمل هذه الإدارة على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر (مقررات بازل II & III) وبما ينسجم مع متطلبات وتوجيهات البنك المركزي الأردني.

وصف دائرة إدارة المخاطر وهيكلها وطبيعة عملياتها

تعد دائرة إدارة المخاطر هي الدائرة المسؤولة عن عملية إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تقوم بإعداد ومراجعة السياسات ووثائق إجراءات العمل والضوابط والحدود الخاصة بأنشطة البنك ذات العلاقة بإدارة كافة أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر معدل العائد، مخاطر السمعة،

مخاطر عدم الامتثال، مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمخاطر الأخرى وتحليلها وقياسها وتطوير اساليب قياس ملائمة للتحوط ضد هذه المخاطر التي تؤثر بدورها على ربحية البنك ومدى كفاية رأس ماله وبما يتلاءم مع الإطار العام المعتمد لإدارة المخاطر الشاملة الذي يشكل الأساس المبنى عليه هذه السياسات بالإضافة الى السياسات الأخرى المتعلقة بالمستوى المقبول من المخاطر. وكذلك فإن الإطار العام لإدارة المخاطر وسياسات المخاطر ذات العلاقة يعتبر المرجع الأساسي لإعداد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) حيث تقوم الدائرة بإعداد المستويات المقبولة من المخاطر (Risk Appetite) لجميع أنشطة البنك واعتمادها من مجلس الإدارة ومقارنة هذه المستويات بمستوى التعرض الفعلي بشكل دوري؛ هذا ويتم تقييم متعاملي محفظة الشركات من خلال تطبيق نظام تقييم خاص (Internal Rating System)، وكذلك تقييم متعاملي الأفراد والمؤسسات الصغيرة من خلال نظام خاص (Internal Risk Scoring System). تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير الدورية وعرضها على مجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر لاطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك لتقييمها والحصول على توصياتهم بهذا الخصوص.

تتكون دائرة إدارة المخاطر من الدوائر التالية:

١. دائرة مخاطر الائتمان.
٢. دائرة مخاطر التشغيل وأمن المعلومات.
٣. دائرة مخاطر السوق.

تطورات دائرة إدارة المخاطر

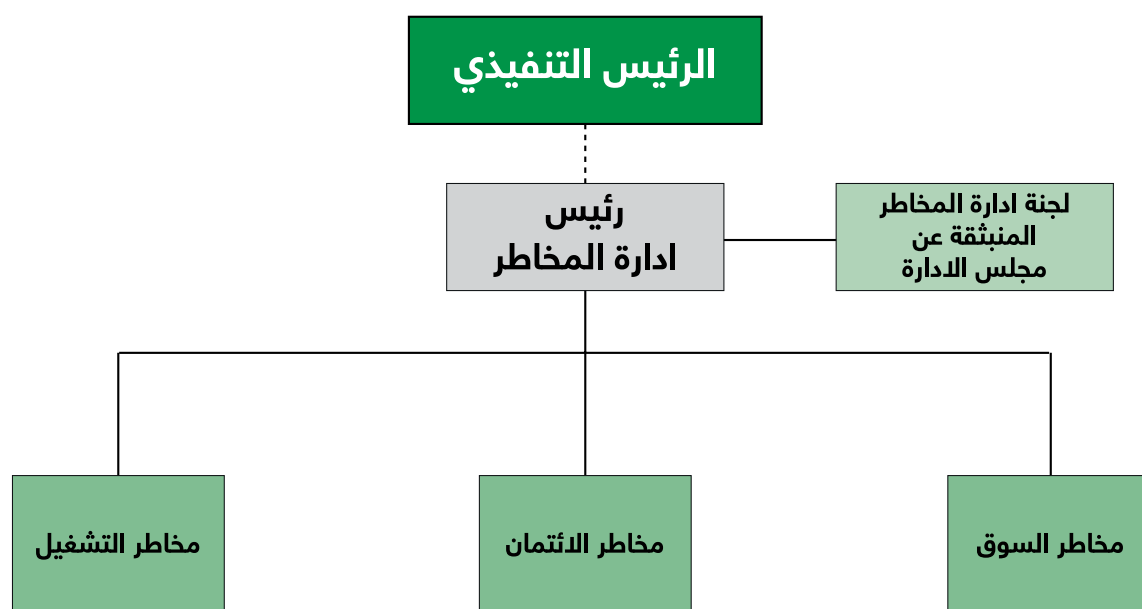
لقد قامت دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدائرة المالية وجميع وحدات البنك ذات العلاقة بأتمتة مشروع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وفق تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات العملية من خلال تطبيق نظام آلي متكامل لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمختلف محافظ البنك وبشكل مترابط مع النظام البنكي الأساسي وبحيث يشمل هذا النظام استخراج جميع الكشوفات المطلوبة من الجهات الرقابية بشكل آلي. وضمن سعي الدائرة المستمر لتطوير منظومة إدارة مخاطر الائتمان فقد تم الانتهاء من تطبيق مشروع تقييم متعاملي الأفراد والمؤسسات الصغيرة (Risk Scoring System) وبحيث يتم الاعتماد على نظام تقييم المتعاملين كأداة أساسية في اتخاذ القرارات الائتمانية وتحديد التسعير المناسب، علماً أن مشروع تقييم متعاملي الأفراد هو من ضمن مشروع متكامل لأتمتة طلبات تمويل الأفراد من خلال (Work Flow System) يشمل جميع مراحل تقديم الطلبات والموافقات في الدوائر المختلفة.

كما تابعت دائرة إدارة المخاطر تطبيق المنهجيات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل من حيث استكمال تطبيق ورشات التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (RCSA Risk & Control Self-Assessment) مع مختلف دوائر ووحدات عمل البنك والدوائر المستحدثة بحسب الهيكل التنظيمي للبنك. كما تتابع الدائرة مدى التزام الدوائر بتطبيق الإجراءات التصحيحية الخاصة بالفجوات الرقابية وعمليات متابعة فحص الضوابط الرقابية وذلك بتنسيق الأدوار مع دوائر الرقابة والمراجعة للتأكد من توثيق عمليات فحص الضوابط التي تقوم بها الدوائر كجزء من عملية التقييم الذاتي للمخاطر. كما قامت الدائرة بتحديث ملفات المخاطر لعدد من الدوائر والادارات وتوفير الملفات لدائرة التدقيق الداخلي ولوحدة الرقابة الداخلية في البنك بما يوفر الأساس لتطبيق منهجيات المراجعة والتدقيق المبنية على أساس المخاطر، وتقوم الدائرة بتجميع بيانات خسائر العمليات والأحداث التشغيلية وتحليل هذه البيانات وربطها مع ملفات المخاطر.

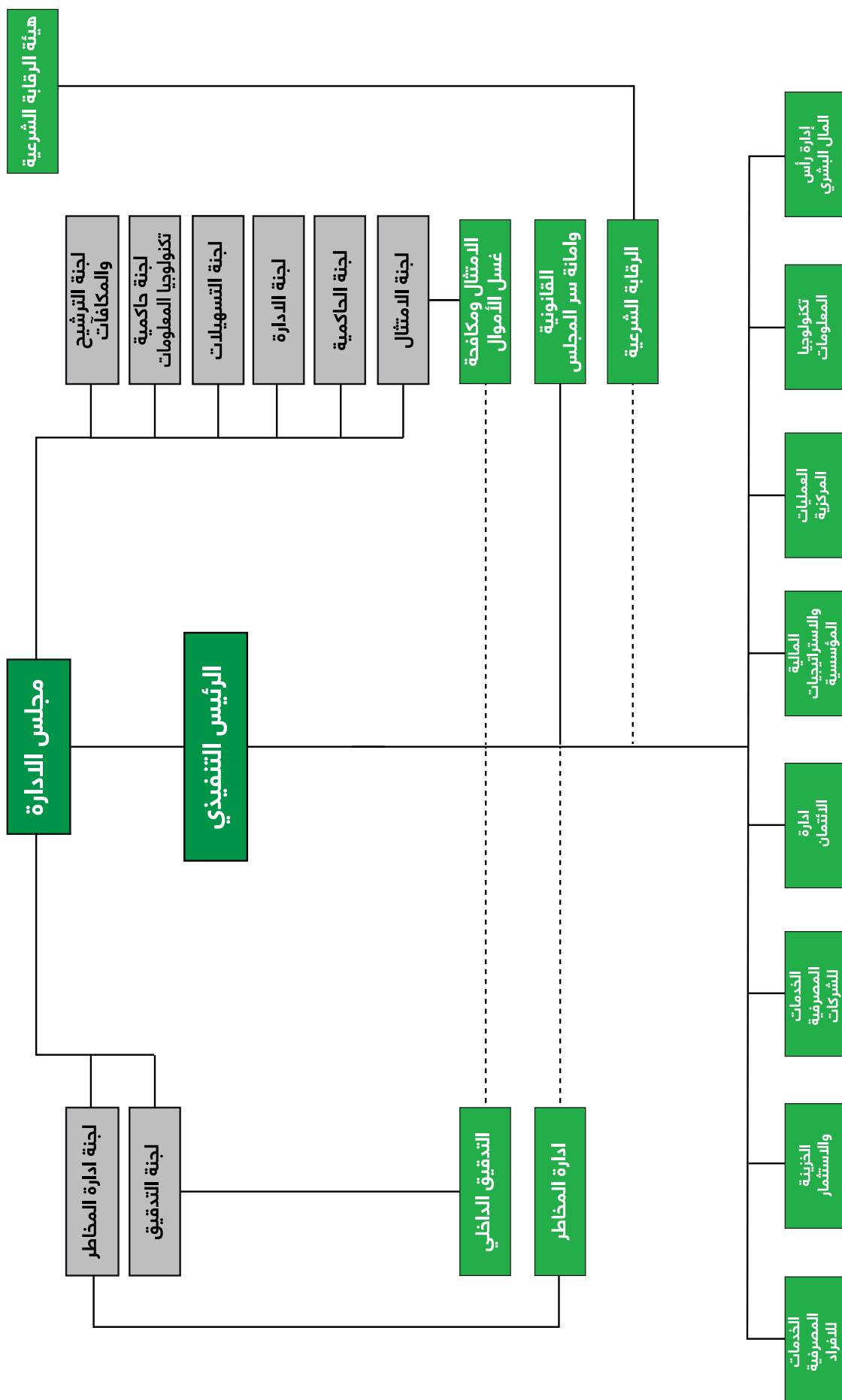
في مجال أمن المعلومات تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة مشروع الالتزام بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع PCI DSS ضمن الإصدار الثالث (٣,٢) والحصول على الشهادة الدولية ومتابعة عملية الامتثال السنوية. كذلك تم تطوير استراتيجية متكاملة حول أمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك من خلال تحديث سياسات أمن المعلومات ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها وإدارة المشاريع ذات العلاقة التي تهدف الى تحسين منظومة الضوابط الرقابية في البيئة التقنية للبنك وبما يتلاءم مع تعليمات البنك المركزي الاردني. كما شاركت الدائرة بمشروع تطبيق حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT ٢٠١٩ وذلك تماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني. تقوم وحدة أمن المعلومات بالرقابة على سجلات الأحداث الامنية للأنظمة والشبكات. كما تم إدارة مشروع الامتثال لتعليمات مخاطر الأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي الاردني وبمشاركة الدوائر ذات العلاقة بالبنك. وفي مجال فحوصات الاختراقات الامنية فقد تم إجراء عدة فحوصات للشبكات والانظمة وتم إجراء فحص متخصص للتطبيقات البنكية. أما فيما يتعلق بنشر الوعي المصرفي بأمن المعلومات واستمرارية الاعمال، فإن الدائرة تقوم بعقد ورشات تدريبية لموظفي البنك والفروع بشكل سنوي.

وفي مجال خطط استمرارية الاعمال فقد قامت الدائرة بإدارة مشروع تطوير وتحديث خطط استمرارية الاعمال على مستوى البنك وذلك استجابة لعوامل المخاطرة الخارجية وتم البدء بإجراء الفحوصات والاختبارات للتأكد من مستوى الجاهزية في المواقع البديلة وتم فحص أنظمة الدفع بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني. هذا وقد خضع البنك لمهمة تدقيق ومراجعة لخطة استمرارية الأعمال من قبل المدقق الخارجي وكانت نتيجة التدقيق ايجابية.

الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر



الميثاق التنظيمي لبنك صفوة الاسلامي



تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يتم اعتماد استراتيجية البنك والخطط التشغيلية المنبثقة عنها وما يتعلق بها من سياسات في مختلف المجالات (إئتمان، مخاطر، موارد بشرية، تكنولوجيا المعلومات) من قبل مجلس الإدارة. وتقوم الإدارة التنفيذية بالبنك بإعداد إجراءات عمل تحكم كافة عمليات البنك، وتعمل على تنفيذ السياسات المعتمدة بكفاءة وفعالية عالية، وتقوم بإجراء مراجعة دورية لهذه الإجراءات والتأكد من مواءمتها لبيئة ومتطلبات العمل، والتأكد من قدرتها على تنفيذ السياسات المعتمدة بالشكل الأمثل.

إن مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة المعلومات الواردة في التقرير السنوي.
- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية موجودات وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.
- كفاية أنظمة الضوابط الشرعية.

يأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة ومتابعتها بشكل مستمر كونها من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسامة وجودة عمليات البنك، حيث تبني البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها وتطبيقها والتحقق من فعاليتها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة، إضافة إلى قيام الإدارة التنفيذية للبنك بإعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقها بعد اعتمادها من المجلس، إضافة إلى إعداد وتحديث إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات، ويعمل مجلس إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار فقد قام مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من مدى فعاليتها ومدى تقيد البنك بالخطوة الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تم إدارتها بشكل سليم.

ويتم تنفيذ إجراءات الضبط والرقابة الداخلية عبر المرجعيات التالية:

الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية جزء أساسي من أنظمة الرقابة المندرجة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، حيث تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة جميع الأنشطة والموضوعات والاستفسارات والصيغ التمويلية التي يتعامل بها البنك.

تقوم دائرة الرقابة الشرعية داخل البنك بفحص وتقييم مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار تقرير يرفق بالتقرير السنوي للبنك حول الرأي الشرعي عن أعمال ونشاطات البنك.

إدارة رأس المال البشري

تشمل أنشطة إدارة رأس المال البشري إعداد وتفعيل كافة الضوابط الرقابية لوضع كل موظف في مكانه المناسب، وفقاً لمؤهلاته ومتطلبات العمل، إضافة إلى متابعة أدائه بشكل مستمر وتقييمه بشكل نصف سنوي. ويتحقق ذلك من إعداد وصف وظيفي خاص بكل موظف يتلاءم مع الهيكل التنظيمي للبنك وسياسة إدارة رأس المال البشري. إضافة إلى ما يتم تحقيقه من خلال التدريب المستمر لكافة موظفي البنك لرفع كفاءاتهم للتأكد من امتلاكهم المؤهلات المطلوبة لأداء عملهم بمهنية عالية.

التدقيق الداخلي

رسالة دائرة التدقيق الداخلي في بنك صفوة الإسلامي هي السعي الى تحسين وحماية القيمة المؤسسية للبنك، من خلال تبني أسلوب التدقيق المبني على المخاطر وتقديم الخدمات التوكيدية والاستشارية الموضوعية بالإضافة إلى تقديم النصح والإرشاد للأطراف المعنية لدى البنك، وتتبع دائرة التدقيق إدارياً إلى المدير العام ووظيفياً وبشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتخضع دائرة التدقيق للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وتقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق. كما يوجد لدى الدائرة ميثاق تدقيق (Internal Audit Charter) وهو معتمد من قبل مجلس الإدارة، حيث يتضمن هذا الميثاق مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها، وتم تعميمه داخل البنك وبما يتوافق مع التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥، ويتم مراجعته سنوياً.

ويشمل نشاط عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك والشركات التابعة له بالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة وفقاً لخطة التدقيق السنوية المبنية على المخاطر والمعتمدة من لجنة التدقيق، كما تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وبما يتوافق مع تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية رقم (٢٠٠٧/٣٥) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠.

إدارة المخاطر

يعتبر الإطار العام لإدارة المخاطر المظلة الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر في البنك، حيث ينبثق عن هذا الإطار مجموعة متكاملة من سياسات إدارة المخاطر المختلفة التي من الممكن التعرض لها ضمن قيام البنك بأعماله.

تعتبر دائرة إدارة المخاطر الدائرة المسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر وقياسها ومن ثم إدارتها بشكل فعال وكفؤ؛ وتتمثل أهم الأدوار الأساسية لدائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسات المخاطر ذات العلاقة، إعداد المستويات المقبولة من المخاطر بشكل دوري وبما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، وتقديم تقارير بالتجاوزات والتأكد من معالجتها، إضافة إلى تقييم مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر غير الاعتيادية من خلال إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة. كما تقوم إدارة المخاطر بتحليل ودراسة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير المختصة بالقطاع المصرفي.

لقد ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ضمن نظام آلي متكامل في تعزيز القدرة على التنبؤ وتحديد الخسائر المتوقعة، هذا ويتم إعادة تقييم المتغيرات التي يتم الاعتماد عليها في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري عن طريق توسيع قاعدة البيانات التاريخية التي تتضمن قيم التعثر والضمانات والاسترداديات لغايات عكس الواقع الحالي للاقتصاد بشكل عام وللبنك بشكل خاص وزيادة الدقة في عملية الاحتساب والتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة. أما بالنسبة للحسابات التي يظهر عليها بوادر تعثر، فإن إجراءات الإنذار المبكر والمتابعة تنص على اتخاذ الخطوات التصحيحية والوقائية كمحاولة فعالة لتخفيض المخاطر وعدم تجاوز الحدود والمستويات المقبولة منها.

الإدارة المالية والاستراتيجيات المؤسسية

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً للضوابط الشرعية ويهدف ذلك إلى إظهار الوضع المالي للبنك بشكل عادل وحقيقي وتوفير المعلومات الضرورية واللائمة لصاحب القرار لاتخاذ القرار المناسب. ويتم تقييم الأداء الربعي للبنك بموضوعية وحيادية استناداً إلى الأهداف المحددة في خطط العمل والموازنة التقديرية، كما تتابع الدائرة المالية تطبيق السياسة المعتمدة لإجراءات ضبط النفقات الجارية والرأسمالية في البنك، والتي تتضمن كافة المحاور ذات الصلة من حيث الصلاحيات والسقوف والموافقات والاستثناءات وطرق القياس والتحليل، ومراقبة الالتزام بخطط العمل والموازنة التقديرية لنفقات الدوائر كافة، سواء ما يتعلق منها بنفقات المشاريع الجديدة أو النفقات الجارية.

دوائر الدعم (العمليات المركزية / الخدمات المؤسسية والهندسية / الرقابة الداخلية / إدارة الجودة الشاملة)

تحرص دائرة العمليات عبر أقسامها المختلفة على تطبيق خطوات مدمجة متكاملة في العمليات المصرفية هدفها الأساسي التأكد من أن تنفيذ هذه العمليات يتم وفق الأصول المصرفية وضمن إطار رقابي فعال. كما يتم توثيق كافة إجراءات العمل التي تبين آليات تنفيذ مختلف العمليات المصرفية، والتي يتم إعدادها وفقاً لمعايير الجودة الدولية متضمنة الإجراءات الرقابية اللازمة. كما تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتنفيذ مهام مراجعة التقارير ومهام تدقيق يومية على قيود ومطابقات وحسابات بنكية وأرصدة خارجية وغيرها، والتأكد من توافق التنفيذ مع التعليمات المعتمدة، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات صارمة للأمن والسلامة وفق أفضل المعايير الدولية والتنظيمية، ويتم التأكد من ذلك بشكل دوري ومستمر.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

تعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات وفق منهجية تحدد من خلالها مالكي الأنظمة وبالتالي حصر المسؤوليات، بما يؤمن سلامة استخدام النظام الآلي وفق ضوابط فعالة في الأنظمة تخضع لمراقبة مستمرة، بما في ذلك عمليات صيانة النظام وأي تطبيقات مستجدة تتم وفق إجراءات محكمة تضمن حماية الأنظمة والبيانات على الدوام.

دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال

تقوم دائرة الامتثال بالتأكد من التزام البنك وسياساته الداخلية بكافة الأنظمة والقوانين والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الاموال وساسة الامتثال الشرعي وعقد الدورات التدريبية اللازمة، كما تقوم برفع التقارير الخاصة بهذا الشأن الى لجنة الامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

ومن خال هذه الاجراءات تؤكد الإدارة التنفيذية بأن الإدارات المعنية بالضبط والرقابة الداخلية قد قامت بتنفيذ خطتها الموضوعية، وأن عملها كان على مستوى عال من الانضباطية والاحتراف.

وصف أنشطة البنك الرئيسية وأهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك صفوة الإسلامي

الخدمات المصرفية للشركات:

يقدم بنك صفوة الإسلامي منتجات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تشمل التمويلات المباشرة كالمراحيات ووكالة المراجعة والإيجارات إضافة إلى التمويلات غير المباشرة كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان بأنواعها.

وتقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات الحساب الأول من نوعه في الأردن وهو حساب الادخار الاستثماري والموجه للشركات والمؤسسات (حساب توفير الشركات).

كما قام بنك صفوة الإسلامي في هذا العام بإطلاق خدمة الانترنت المصرفي للشركات، وخدمة ادارة النقد للمتعاملين بطريقة عصرية متميزة، يضاف الى ذلك تقديم حلول مالية مبتكرة للمتعاملين تحت مظلة الأنظمة المصرفية الإسلامية والتي تشمل تمويل الشركات الكبيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تحرص دائرة الخدمات المصرفية للشركات على التركيز على تأسيس علاقات استراتيجية وشاملة مع المتعاملين محورها الخدمة المتميزة لهم، وتفهم احتياجاتهم التمويلية الخاصة.

وعلى صعيد آخر فقد كان لإنشاء قسم الودائع وقسم خدمات عمليات الشركات COSO في بداية العام الحالي الأثر الكبير الإيجابي في استقطاب ودائع جديدة للدائرة و النهوض بخدمة المتعاملين، حيث تم استقطاب ودائع عديدة حيث انعكس ذلك على خدمة المتعاملين بسرعة وكفاءة و خدمة عالية نالت رضى المتعاملين.

كما استمر التركيز على البيع التقاطعي من حيث تمويل الافراد العاملين في الشركات التي تتعامل مع دائرة الخدمات المصرفية للشركات بالإضافة الى تحويل رواتب العاملين في هذه الشركات، بالإضافة الى انه يتم التنسيق مع دائرة الخزينة وعمل زيارات مشتركة معهم لمتعملي الشركات لاستقطاب اعمال الشركات في القطاع الأجنبي والحوالات وغيره.

الخدمات المصرفية للأفراد:

تقدم دائرة الخدمات المصرفية للأفراد الخدمات التالية:

خدمات كبار المتعاملين (صفوة جولد):

يتميز بنك صفوة الإسلامي بكونه أول بنك إسلامي في المملكة يقدم لكبار المتعاملين خدمات مميزة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يحرص البنك على توفير باقة من الخدمات الرفيعة والمميزة والتي صممت خصيصا لتلبي تطلعات كبار المتعاملين وذلك من خلال مراكز صفوة جولد(مصممة و مهيئة لتوفير أعلى مقاييس الراحة وسرعة الخدمة، كما وتوفر هذه الخدمة مدير علاقة متعاملين خاص لمساعدة المتعاملين على إنجاز معاملاتهم البنكية وتوجيه النصح والإرشاد من خال الاستشارات المصرفية المتعلقة بكافة منتجات وخدمات البنك.

خدمات ومنتجات التمويل: تقدم دائرة الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة متنوعة من منتجات التمويل الشخصية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية والتي تم تصميمها لتناسب احتياجات ومتطلبات المتعاملين المختلفة، وكما يلي:

منتجات التمويل:

- التمويل الشخصي يشمل تمويل السلع والبضائع والأسهم والدراجات النارية والأراضي بصيغة المراجعة.
- خدمة تمويل الأسهم بصيغة المراجعة والتي توفر خيار شراء أصول (أسهم) في شركات ذات نشاط مباح ووفق معايير التحليل الشرعي المالي المقررة من هيئة الرقابة الشرعية.
- منتج تمويل السيارات الجديدة والمستعملة بإجراءات سريعة وباقل المتطلبات حيث نجح البنك في بناء علاقات استراتيجية مع الموردين وتقديم عروض تمويلية منافسة وبشروط ميسرة.
- تمويل مصاريف السفر لأداء مناسك الحج والعمرة بالإضافة إلى تمويل مصاريف الرحلات السياحية، وتغطية تكاليف قاعات الزفاف ومصاريف الدراسة، وتتم بإبرام عقد تملك منفعة ما بين البنك والمتعامل.
- منتج تمويل البضائع بصيغة المساومة والذي يتيح للمتعاملين تمويل مشترياتهم من البضائع بنفس السعر النقدي وبدون ارباح من خال شبكة تجار معتمدة للبنك
- منتج اليسر والذي يتيح للمتعاملين سداد الالتزامات المالية المتعددة لدى البنوك التقليدية (سداد القروض الشخصية والسيارات والبطاقات الائتمانية).
- منتجات التمويل وفق نظام الإجارة المنتهية بالتملك:
- تمويل شراء الشقق والمنازل الجاهزة.
- تمويل شراء الأراضي بهدف البناء عليها وتمويل المزارع والأراضي السكنية.
- تمويل المكاتب التجارية كالعيادات والمكاتب الهندسية.
- إعادة تمويل العقارات المملوكة للمتعامل.

خدمات الحسابات والودائع:

وتشمل الحسابات الجارية والتوفير وحسابات توفير الأطفال (كنزي) وحسابات توفير السيدات (حرير) كما يتميز البنك في قطاع البنوك المصرفية الإسلامية بتقديم منتج ودائع الاستثمار المربوطة بشكل منافس من حيث السعر وخصائص المنتج حيث يتيح البنك للمتعاملين إمكانية ربط الودائع بشكل شهري، ودفع الأرباح ربعياً مما يمثل ميزة تنافسية للبنك، هذا بالإضافة إلى منتج شهادات الإيداع الإسلامية للأفراد والمؤسسات المالية وذلك للمتعاملين الذين يرغبون بالحصول على عائد مناسب و منتج صكوك الحج حيث يوفر فرصة لأداء فريضة الحج في سن مبكر من خلال الادخار والاستثمار في صندوق الحج التابع لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. كما تتوفر خدمة إجارة الخزائن الحديدية في عدة فروع وبأحجام مختلفة لتمكين المتعاملين من حفظ مقتنياتهم الثمينة.

الخدمات المصرفية الإلكترونية:

ضمن استراتيجية البنك الموسعة في التحول الرقمي، والتركيز على الخدمات المصرفية الإلكترونية في التعاملات المصرفية، قام البنك باستحداث مجموعة من الخدمات التي من شأنها إثراء تجربة المتعامل وتسهيل حصوله على الخدمة، حيث قام البنك بتحديث خدماته الإلكترونية والتطبيق البنكي ليكون أقرب لاحتياجات وطلبات المتعامل، وذلك بالإضافة مجموعة من الخدمات المميزة مثل خدمة «فتح حساب جديد» لاستقطاب المتعاملين الجدد بطريقة سلسلة، بالإضافة إلى خدمة «فتح حساب إضافي» جاري أو توفير، كما وتم إضافة خدمة تحديث البيانات بشكل آلي ودون الحاجة لزيارة الفرع، الأمر الذي أسهم في رفع نسبة البيانات المحدثة لمتعاملي البنك بشكل ملحوظ.

البطاقات المصرفية:

قام بنك صفوة الاسلامي هذا العام بإطلاق منتج «بطاقة المراجعة الإلكترونية» والتي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السಮ್ಮاء كأول بطاقة ائتمانية قائمة على مبدأ المراجعة الإسلامية من نوع ماستر كارد MasterCard وقد تم اصداها بثلاثة انواع:

- كلاسيك Classic
- تيتانيوم Titanium
- وورلد World

وتعتبر هذه البطاقة هي البطاقة الاولى من نوعها في العالم التي تقبل التقسيط عن طريق كافة نقاط البيع حول العالم بنسب مرابحة منافسة جدا و بما لا يخالف ضوابط الشريعة الإسلامية، وتتمتع «بطاقة المراجعة الإلكترونية» من بنك صفوة الاسلامي بأنواعها الثلاث بمرونة في اختيار مدة التسديد لكل حركة على حدة وذلك من خلال الرسائل النصية التي يتم ارسالها للمتعاملين على هواتفهم الخلوية و تقسيط الحركة لمدة تصل ل ٢٤ شهرا وذلك حسب مبلغ الحركة. كما وتتمتع بطاقة المراجعة الالكترونية من بنك صفوة الاسلامي بخدمة 3D Secure للتسوق الامن عبر الانترنت و خدمة الدفع عن بعد Contactless و التي تمكن المتعاملين من اجراء عمليات الدفع للمبالغ الصغيرة عن بعد.

كما وقد تم اضافة منتج «التقسيط المريح بصيغة المساومة» عن طريق بطاقة المراجعة الالكترونية والتي تمكن حاملي البطاقات بأن يقوموا بعمليات التقسيط بصيغة المساومة و بدون ارباح لفترات تقسيط تصل الى ٣٦ شهرا لدى شبكة معتمدة من التجار. وخلال عام ٢٠١٩ قام بنك صفوة الاسلامي بإطلاق حملة تقسيط مشتريات مجانية لحملة بطاقة المراجعة الالكترونية بكافة انواعها وبدون ارباح للفترة الممتدة من شهر ١٠ لعام ٢٠١٩ و حتى نهاية العام.

يتمكن حاملي البطاقات من نوع وورلد و تيتانيوم بخصومات واسعة حول العالم من خلال تطبيق MasterCard For You لمنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء و الدخول المجاني لصالوات كبار الزوار في مطارات الشرق الاوسط و اكثر من ١٠٠٠ مطار حول العالم و العديد من المزايا الاخرى التي تشعر المتعامل بتميز الخدمات المقدمة له في اي مكان.

الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة:

تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة في بنك صفوة الاسلامي الخدمات المصرفية التمويلية للمؤسسات والشركات الصغيرة العاملة والشركات الصغيرة العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل هذه القطاعات كتمويل المشتريات الخارجية للشركات الصغيرة (راس المال العامل او الاصول الثابتة) اضافة الى تقديم خدمات الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية والكفالات اضافة الى تمويل العقارات (اراضي وابنية) بصيغة المراجعة وتمويل السيارات والشاحنات وغيرها من التمويلات المختلفة.

كما تم طرح برامج ومنتجات تمويل لقطاع الشركات الصغيرة التالية:-

- منتج تمويل الطاقة المتجددة.
- منتج تمويل المشتريات الداخليه والخارجيه بضمان مبيعات نقاط البيع (pos).
- منتج تمويل الشركات الناشئة .
- منتج تمويل السيارات والشاحنات.
- منتج تمويل القطاع السياحي (التمويل السياحي).

دائرة الخزينة والاستثمار:

تقدم دائرة الخزينة والاستثمار الخدمات المالية الاعتيادية والمبتكرة المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لدوائر البنك المختلفة والمتعاملين، والتي تساعد على استثمار الفوائض النقدية وإدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك والمتعاملين، وأهم هذه الخدمات ما يلي:

- تبديل العملات الأجنبية الآتية.
- تبديل العملات الأجنبية الآجلة المبنية على الوعد بالصرف.
- الاستثمار في الوكالات الدولية والمرابحات الدولية.
- الاستثمار في الصكوك الدولية والمحلية والأسهم المحلية والإقليمية.
- الاستثمار في شهادات الإيداع الاستثمارية الصادرة عن البنك للمتعاملين والمؤسسات المالية.
- خدمة ترتيب وإدارة إصدار الصكوك للشركات المحلية.
- خدمة أمانة إصدار الصكوك.
- خدمة تداول والحفظ الأمين للصكوك.
- خدمة تعزيز الاعتمادات الواردة، وخدمة تسهيل إصدار / إعادة إصدار وتعزيز الاعتمادات الصادرة للبنوك المراسلة.
- خدمة شراء وبيع الأسهم المتوافقة مع الشريعة من خلال شركة مسك للوساطة المالية المملوكة بالكامل للبنك.

إحصائيات بالشكاوي التي تم استلامها من المتعاملين عبر مختلف القنوات خلال عام ٢٠١٩

تصنيف الشكاوي	عدد الشكاوي الاجمالي
الخدمات الالكترونية	٣١
العمولات والرسوم	١٠
معدلات الرباح/العوائد	٧٤
سلوك التعامل المهني	٧٣
البطاقات البنكية	٨
تسويق الخدمات والمنتجات	١
العقود وشروط التعامل	٤٧
بيئة العمل	١١٥
الحوالات	٧
اخرى	٦
المجموع	٣٧٢

يولي بنك صفوة الاسلامي اهمية كبيرة لشكاوى المتعاملين، حيث تعد من أهم المؤشرات الدالة على مستوى جودة الخدمات واداء المنتجات المقدمة من قبل البنك لمتعامليه، حيث تتبع وحدة شكاوى المتعاملين لدائرة الامتثال وذلك انسجامًا مع المتطلبات الرقابية، كما يتم التعامل مع جميع الشكاوى بمهنية عالية وبشكل فعال، ويتم متابعتها مع الاقسام والدوائر المعنية بالبنك حال ورودها وذلك لضمان اقبال الشكاوى الى الوحدات المعنية وبالتالي معالجتها والعمل على إيجاد حلول جذرية وتجنب تكرار حدوثها مع المتعاملين الآخرين.

ملخص سياسة تنظيم العلاقة بين البنك (المضارب) وأصحاب حسابات الاستثمار (أصحاب المال)

أولاً : تعريف حسابات الاستثمار:

حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية):

هي المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين على أساس المضاربة ويفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة ، وتنقسم حسابات الاستثمار إلى حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المطلقة التي يفوض فيها المضارب باستثمار المال فيما يراه ، وحسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المقيدة التي يقيد فيها المضارب بنوع أو كيفية مخصصة من الاستثمار يعينها رب المال، والعلاقة بين أصحاب هذه الحسابات وبين المؤسسة علاقة رب المال بالمضارب، وهي حالة وحدة المضارب وتعدد أرباب المال وينطبق على تلك العلاقة الضوابط والأحكام الشرعية للمضاربة المشتركة.

حسابات الاستثمار المشترك:

هي المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين ويفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويشترك أصحاب الحسابات والبنك في الأرباح إن وجدت حسب النسب التي تحدد لكل منهما إما في عقد المضاربة أو في طلب فتح الحساب المقدم من المودع والموافق عليه من البنك ويتحمل أصحاب الحسابات جميع الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحمّلها البنك (المضارب).

حسابات الاستثمار المقيدة:

هي المبالغ التي يفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع محدد ، أو برنامج استثماري معين ويشترك البنك وصاحب هذا الحساب في الأرباح - إن وجدت - حسب النسبة التي تحدد لكل منهما في عقد المضاربة أو طلب فتح الحساب المقدم من المودع والموافق عليه من البنك ، ويتحمل صاحب كل حساب الخسارة بنسبة حصته في رأس المال التي تخص حسابه إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فتحمّلها المؤسسة.

ثانياً: أولوية الاستثمار / المساواة في فرص الاستثمار:

يطبق مبدأ المساواة في فرص الاستثمار بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية في المضاربة المشتركة وتظهر استثمارات البنك الذاتية في حسابات منفصلة عن حسابات الاستثمار المشترك.

ثالثاً: عناصر / أسس توزيع الأرباح:

- تخصيص حصة المضارب في أرباح مجمع الأموال المشترك
- تحديد النقاط (تخصيص معدل التوزيع لمعدل الأرصدة)
- تحديد مبالغ المساهمين (رب المال) المستثمرة في مجمع الأموال المشترك.
- تحديد مبالغ أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة / المقيدة (المستثمرين) في مجمع الأموال المشترك.
- احتساب صافي أرباح مجمع الأموال المشترك.

رابعاً: الزكاة:

تقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة، حيث أنه ليس هنالك تحويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة و لعدم توافر قانون لتحصيلها وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الهيئة العامة أو توكيل من المساهمين بذلك ، لذا فإن على المساهم وصاحب حساب الاستثمار المطلق/المقيد تزكية أسهمه وأمواله عند تحقق الشروط و الضوابط الشرعية للزكاة.

خامساً: احتياطي معدل الأرباح:

يتم تكوين/ إضافة/ تحرير هذا الاحتياطي بهدف توزيع معدلات عائد مناسبة ومنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة/ المقدم (أرباب المال) وللمساهمين وذلك في حال وجود ظروف استثمارية وتذبذبات حادة في الأسواق.

سادساً : نقاط (تخصيص الأوزان التوزيعية لمعدل الأرصدة):

هي عبارة عن وسيلة لغايات احتساب حصة المستثمرين من إيرادات الوعاء الاستثماري المشترك، حيث أنه من المتفق عليه ضمناً أن العائد على الودائع و شهادات الایداع الاستثمارية يدفع على معدل رصيد قيمة الوديعة و شهادات الایداع الاستثمارية، حيث يتم تخصيص الوزن التوزيعي بناءً على حجم أو قيمة الوديعة) وفق جدول معد مسبقاً يحدد تلك الأوزان ويوضح للمتعاملين، مدة الوديعة و شهادات الایداع الاستثمارية، تكرار دفع الأرباح للمتعامل

سابعاً: تخصيص حصة المضارب في أرباح مجمع الأموال المشترك:

يتم احتساب قيمة حصة المضارب من الأرباح بتطبيق نسبة مئوية محددة المتفق عليها مسبقاً على صافي الربح وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية للبنك وذلك بعد احتساب حصة الأرباح لكل فئة من فئات الودائع و كل اصدار من شهادات الایداع الاستثمارية والقيام بالتحويلات من/إلى مخصص الخسارة الائتمانية للفترة المالية.

ثامناً: تخصيص حصة من أرباح المساهمين لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/ المقيدة (أرباح المال):

للجنة الموجودات والمطلوبات تخصيص جزء من أرباح المساهمين لفئة (فئات) ودائع معينة/ إصدار شهادات إيداع استثمارية بسبب ارتفاع معدل الربح المعلن عنه بواسطة المنافسين أو لتشجيع فئة معينة من أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

تاسعاً: ضريبة دخل اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة «ضريبة مقتطع» :

يتم اقتطاع ضريبة دخل من كافة ارباح اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة بناءً على قرار الدائرة الرسمية بالخصوص (دائرة ضريبة الدخل و المبيعات الأردنية) وما لم تكن تلك الودائع معفاة بموجب القانون .

عاشرأ: تحقق الأرباح:

يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع ما يأتي:
سلامة رأس المال حيث لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد وقاية رأس المال.

التنضيف الحقيقي أو الحكمي حيث يتحقق الربح لحسابات الاستثمار بعد تنضيف (تسهيل) موجودات المضاربة، سواء كان حقيقياً بتحويل جميع الموجودات إلى نقود وتحصيل جميع الديون ، أو حكماً بالتقييم للموجودات غير النقدية وتقييم الدين من حيث إمكانية التحصيل وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، أما النقود فتثبت بمبالغها تغطية المصروفات الخاصة بالإستثمار.

حادي عشر: استحقاق الربح:

يقوم البنك بإعلان كافة انواع الحسابات و شهادات الایداع الاستثمارية المدارة ضمن محفظة الاموال المشتركة والنسب المعتمدة للتوزيع لكل من هذه الحسابات و شهادات الایداع الاستثمارية لدى كافة فروع البنك وفي مكان بارز امام جمهور المتعاملين.

يستحق أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة الربح عند التوزيع والمقاسمة على أساس النسبة ولا يجوز أن يحدد بمبلغ مقطوع. ويجوز للبنك أن يحدد نسباً مختلفة بينه وبين شرائح مختلفة من أصحاب الحسابات الاستثمارية، كما يجوز أن تكون نسبة الربح موحدة بينه وبين جميع أصحاب الحسابات الاستثمارية ويجوز أن تكون نسب الأرباح فيما بين أصحاب الحسابات الاستثمارية موحدة، كما يجوز أن تكون مختلفة تحدد على أساس أوزان معلومة.

يجوز الاتفاق على آلية أو طريقة لتوزيع الربح، كأن تكون بشكل ربع سنوي أو عند الإستحقاق بعد التنضيف لكل فترة. إذا خلط البنك مال المضاربة بماله (اصطلاحاً)، فإنه يصبح شريكاً ومضارباً بمال الآخر ويقسم الربح الحاصل على المالين فيأخذ البنك ربح عمله وماله، ويطبق على حصته في الربح ما يطبق على بقية أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ثاني عشر: التخارج / المبرأة:

يجوز تخارج أحد أصحاب الحسابات بجميع مبلغه أو بعضه وذلك يمثل مصالحةً عن حصته في موجودات المضاربة، وليس استرداداً للمبلغ النقدي (المودع في الحساب) كلياً أو جزئياً وإذا قام المصرف بتحديد المبلغ المتخارج به بحيث لا يربح شيئاً أو يربح أقل مما يستحقه لو بقي، فإن هذا جائز ، وليس حرماناً من الربح بل هو تخارج بحسب العرض والطلب وبذلك يُبرئ صاحب الحساب الاستثماري المشترك عند التخارج باقي المستثمرين (أصحاب حسابات الاستثمار) من أي ربح لم يوزع أو لم يظهر وعما تبقى من احتياطات مخاطر الاستثمار ومعدل احتياطي الأرباح و التبرع بما تبقى لصالح صندوق الزكاة عند تصفية الوعاء الاستثماري، ويُبرئ المستثمرون أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمر) المنسحب/ المتخارج (من أي خسارة لم تظهر ، ويتحمل المستثمر الخسارة بقدر المدة التي بقي فيها المبلغ مشتركاً في الحساب الاستثماري قبل استرداده ، ولا يتحمل خسارة المدة الباقية من السنة بعد استرداده.

ثالث عشر: منتجات جديدة ضمن الوعاء المشترك:

في حالة قيام البنك بطرح أي منتج جديد (التزامات) يقع ضمن اطار مفهوم الایداعات الاستثمارية المشتركة وله تأثير على ربحية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كشهادات الایداع الإسلامية أو غيرها فإن ذلك يتطلب الموافقة المسبقة لهيئة الرقابة الشرعية بحيث يتم طرحه ضمن المحددات والشروط التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

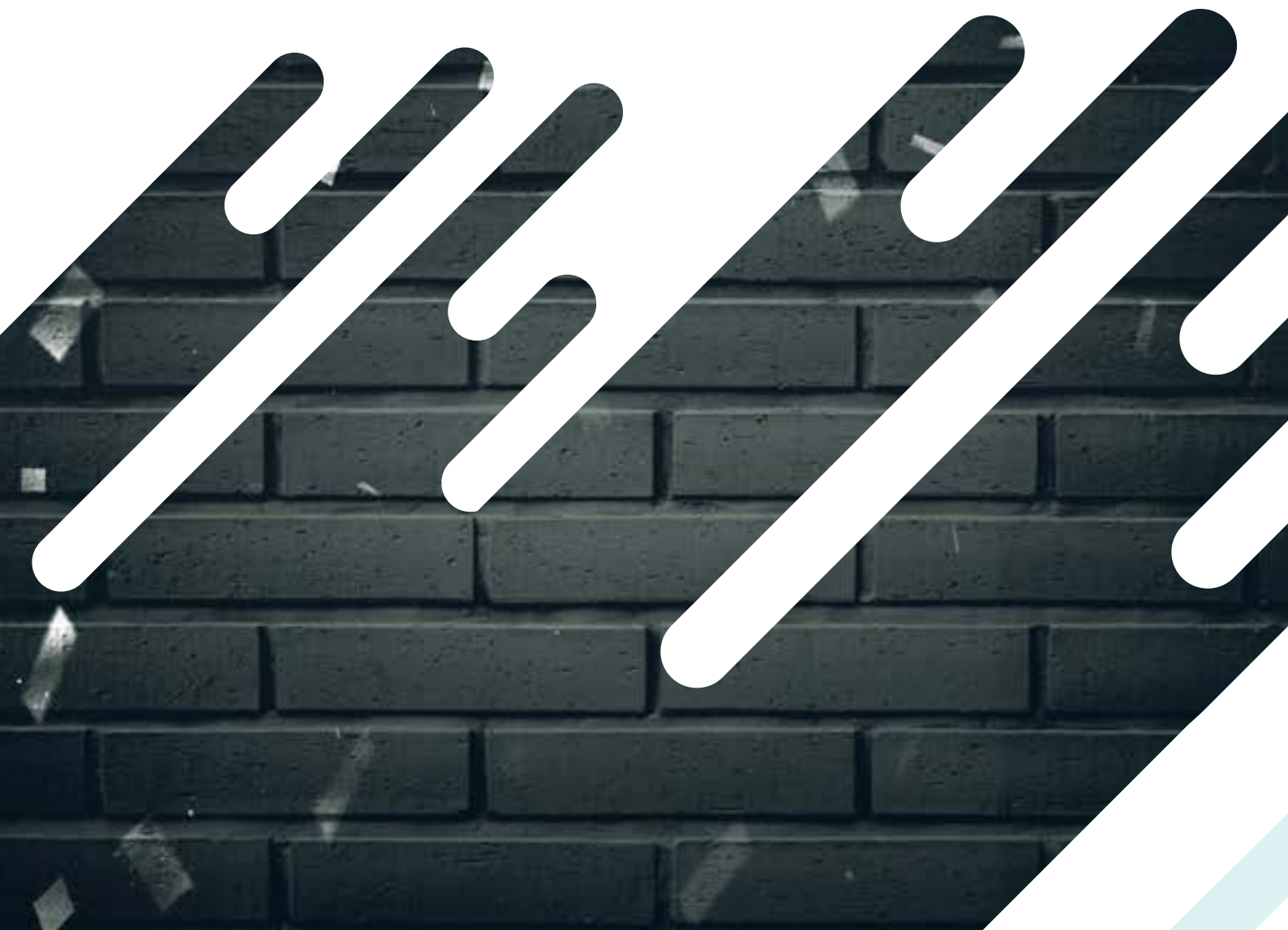


بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank



دليل الحاكمية المؤسسية وتقرير الحوكمة

معلومات واضحة وسهلة الفهم تضمن
إطلاع المتعاملين على المزايا والمخاطر



المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات الحاكمية المؤسسية وحوكمة الشركات

لقد تم اعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنك وتقرير الحوكمة انسجامًا مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤) الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٦ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وتقوم الادارة العليا للبنك وبإشراف من اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بالمهام والاجراءات اللازمة للامتثال لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ذات العلاقة، بالإضافة إلى رفع تقارير دورية الى مجلس الادارة عن مدى الالتزام بالتعليمات والاجراءات التي تم اتخاذها للتوافق معها بهذا الخصوص.

جدول محتويات دليل الحاكمية المؤسسية

٢٠٨	 المقدمة
٢٠٩	 المادة (١): التعريفات
٢١٠	 المادة (٢): نشر دليل الحاكمية
٢١٠	 المادة (٣): تشكيلة المجلس
٢١٠	 المادة (٤): إجتماعات المجلس
٢١٠	 المادة (٥): إجتماعات الهيئة العامة
٢١١	 المادة (٦): مهام ومسؤوليات المجلس
٢١٤	 المادة (٧): حدود المسؤولية والمساءلة
٢١٤	 المادة (٨): اللجان المنبثقة عن المجلس
٢١٨	 المادة (٩): هيئة الرقابة الشرعية
٢١٩	 المادة (١٠): الملاءمة
٢٢٠	 المادة (١١): ملاءمة أعضاء المجلس
٢٢٠	 المادة (١٢): ملاءمة أعضاء الادارة التنفيذية العليا
٢٢١	 المادة (١٣): ملاءمة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
٢٢١	 المادة (١٤): تقييم أداء الإداريين وأعضاء الهيئة
٢٢١	 المادة (١٥): المكافآت المالية للإداريين وأتعاب أعضاء الهيئة
٢٢٢	 المادة (١٦): تعارض المصالح
٢٢٢	 المادة (١٧): التدقيق الداخلي
٢٢٣	 المادة (١٨): التدقيق الشرعي الداخلي
٢٢٣	 المادة (١٩): التدقيق الخارجي
٢٢٤	 المادة (٢٠): إدارة المخاطر
٢٢٤	 المادة (٢١): إدارة الإمتثال
٢٢٤	 المادة (٢٢): حقوق أصحاب المصالح
٢٢٥	 المادة (٢٣): الإفصاح والشفافية
٢٢٥	 المادة (٢٤): أحكام عامة

المقدمة

لقد تم إعداد دليل الحاكمية المؤسسية إنسجاماً مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٥ وكذلك مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية وتطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية المتعارف عليها بشكل ينسجم مع إحتياجات البنك وسياساته.

إن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك يوفر أساساً للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي، ويدعم الثقة في أنشطة البنك وتعاملاته، كما تمكنه من المساهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي الأردني، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وخلق جو من الاطمئنان للمساهمين والمتعاملين.

يرتكز هذا الدليل على عدد من المبادئ الأساسية التي ستساهم بشكل فعال في تطبيق أفضل ممارسة للحاكمة المؤسسية في البنك، ومنها:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (Stakeholders) مثل: المساهمين، المودعين، الممولين، موظفي البنك، السلطات الرقابية.
- الشفافية والإفصاح بشكل يمكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

المادة (١): التعريفات

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها وذلك على النحو التالي:

المصطلح	التعريف
الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
المجلس	مجلس إدارة البنك.
الهيئة	هيئة الرقابة الشرعية للبنك
أصحاب المصالح	أي جهة ذات مصلحة في البنك مثل المودعين أو أصحاب حسابات الاستثمار، أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو المتعاملين أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو المجلس الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.
عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في هذا الدليل لاحقاً.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار)، ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.

المادة (٢): نشر دليل الحاكمية

يقوم بنك صفوة الإسلامي بنشر الدليل الخاص به على موقعه الإلكتروني، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور ويقوم بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحاكمة المؤسسية لديه، وكذلك الإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

المادة (٣): تشكيلة المجلس

- أ. يتألف المجلس من أحد عشر عضواً على الأقل.
- ب. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- ج. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- د. تكون الشروط الواجب توافرها في العضو المستقل كما يلي:
 - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
 - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
 - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديريين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
 - أن لا يكون حاصللاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

المادة (٤): اجتماعات المجلس

- أ. يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس المجلس من ربع أعضائه على الأقل، بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه.
- ب. تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ج. يعقد المجلس اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات.
- د. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- هـ. يتم تدوين محاضر اجتماعات المجلس ولجانه بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، وأن يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
- و. تتولى الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

المادة (٥) : اجتماعات الهيئة العامة

- أ. تتكون الهيئة العامة من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.
- ب. تعقد الهيئة العامة للبنك اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل سنة على الأقل، على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاج السنة المالية للبنك، كما يجوز أن تعقد الهيئة العامة للبنك اجتماعاً غير عادي في أي وقت وفقاً للتشريعات النافذة.
- ج. يوجه المجلس الدعوة إلى هيئة الأوراق المالية وإلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة إما باليد أو عن طريق البريد المسجل أو البريد الإلكتروني الخاص بالمساهم قبل ٢١ يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع، على أن يتم إعداد الترتيبات

والإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان، بما يساعد ويشجع على حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين.

- د. يجب أن تتم الإشارة في الدعوة إلى موعد ومكان الاجتماع ويرفق بها جدول أعمال الهيئة العامة متضمناً المواضيع التي سيتم بحثها خلال الاجتماع بشكل مفصل وواضح إضافة إلى أية وثائق أو مرفقات تتعلق بتلك المواضيع.
- هـ. يتم إدراج أية مواضيع جديدة أثناء اجتماع الهيئة العامة غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقاً للمساهمين.
- و. على المساهم الراغب بالترشح لعضوية المجلس تزويد البنك بنبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للبنك والتي تسبق السنة التي سيعقد فيها اجتماع الهيئة العامة للانتخاب المجلس، وفي هذه الحالة يرفق المجلس هذه النبذة التعريفية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة، على أن يقوم البنك بإعلام جميع الراغبين بالترشح بضرورة وجود ما يثبت عدم ممانعة البنك المركزي الأردني المسبقة على ترشحهم، وعلى أن يتقدم البنك بالحصول على ممانعة البنك المركزي الأردني على ترشحهم قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن اسبوعين.
- ز. يقوم المجلس بالإعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرتتين على الأقل وعلى الموقع الإلكتروني للبنك.
- ح. يجوز للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور اجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية أو أن يوكل عنه شخصاً آخر بموجب وكالة عدلية، وفق التشريعات النافذة.
- ط. يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس المجلس أو نائبه في حال غيابه أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما، كما يجب أن يحضر أعضاء المجلس اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي اجتماع للمجلس.
- ي. تتم إدارة اجتماع الهيئة العامة بشكل يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على الإجابات على تساؤلاتهم وتوفير المعلومات الكافية بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

المادة (٦): مهام ومسؤوليات المجلس

يتولى المجلس المهام والمسؤوليات التالية:

١. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٢. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٣. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٤. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
٥. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.
٦. سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.
٧. بناءً على توصية اللجنة المختصة تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، (أما بخصوص مدير التدقيق الشرعي الداخلي فتمنح التوصية للمجلس من قبل هيئة الرقابة الشرعية) على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
٨. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٩. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
١٠. ضمان استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بدايةً واستمراراً وحسب الشروط المبينة لاحقاً في هذا الدليل.
١١. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمن عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
١٢. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
١٣. التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لمعاملتي الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للمعاملين بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
١٤. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة.

١٥. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:-
١٦. أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
١٧. أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
١٨. اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية.
١٩. تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس. وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح أئتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
٢٠. وضع نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته.
٢١. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك.
٢٢. تعيين ضابط ارتباط يعهد إليه متابعة الأمور المتعلقة بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.
٢٣. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
٢٤. وضع سياسة تفويض واضحة في البنك يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
٢٥. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
٢٦. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية الخاصة بالبنك وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.
٢٧. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.
٢٨. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ٥٪ من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين، على أن يتم تزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.
٢٩. وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات البنك تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.
٣٠. تقييم مدى تطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة ومراجعتها بشكل سنوي وبما لا يتعارض مع التعليمات المعدلة للحوكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية .
٣١. في حال حصول أي تعارض بين توصيات أي من اللجان وقرارات المجلس، يتعين على المجلس أن يضمن تقرير الحوكمة بياناً يفصل بوضوح هذه التوصيات وأسباب عدم تقييد المجلس بها.
٣٢. تحديد مهام أمين السر بحيث تشمل:
 - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء المجلس على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من المجلس، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات المجلس.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير للاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
٣٣. التأكد من أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
٣٤. ضمان وجود هيئة رقابة شرعية ملائمة ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية وذلك من خلال التأكد من ان هنالك اشراقاً شرعياً فعّالاً مستقلاً على كل وحده من وحدات البنك.
٣٥. التحقق من أن جميع الأنشطة المصرفية تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن الهيئة.
٣٦. ضمان تزويد الهيئة بالمعلومات الضرورية والكافية وفي الوقت المناسب بهدف مساعدتها في ممارسة مهامها المتمثلة في التأكد من مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكوين رأي مستقل بالخصوص.
٣٧. ضمان الحصول على رأي الهيئة على جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح وتحصيل الخسائر وتجنب الإيرادات على حسابات الاستثمار وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.
٣٨. اعتماد السياسة التي تنظم العلاقة بين البنك/المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، على أن يتم مراجعتها من قبل الهيئة والالتزام بنشر هذه السياسة على موقع البنك الالكتروني.

٣٩. اعتماد دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على أن يحتوي على الأقل ما يلي:

- آلية عرض المواضيع على الهيئة للحصول على الفتاوى و/أو قرارات الهيئة حولها.

- دليل/إجراءات عمل الهيئة.

- آلية ضمان الالتزام بالفتاوى أو القرارات الصادرة عن الهيئة.

- آلية لتسهيل اتصال وحدات البنك المختلفة وعملاء البنك مع الهيئة.

٤٠. ضمان وجود آلية لتزويد متعاملي البنك - عند طلبهم - بشرح لأي فتوى صادرة عن الهيئة.

٤١. الالتزام بنشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة على موقع البنك الإلكتروني، وفي حال تم طرح منتج أو خدمة أو اعتماد معالجة أو آلية تتعلق بالمنتج أو الخدمة وصدرت بشأنها فتاوى وقرارات، فيتم نشرها خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ الطرح/الاعتماد.

٤٢. ضمان الالتزام بمعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤٣. يقوم رئيس المجلس بما يلي كحد أدنى:

- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والهيئة وبين الهيئة والإدارة التنفيذية للبنك.

- التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، ويشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها هذه التعليمات، وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمر الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

١. البنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.

٢. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.

٣. الأوضاع المالية للبنك.

٤. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

٥. الضوابط الشرعية.

٤٤. يقوم كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي كحد أدنى:

أ. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

ب. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانته حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.

ج. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.

د. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.

هـ. تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

هذا وعلى لجنة الترشيح والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منظمات.. إلخ.

المادة (٧): حدود المسؤولية والمساءلة

- أ. يعتمد المجلس حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- ب. يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
١. المجلس ولجانه.
 ٢. هيئة الرقابة الشرعية.
 ٣. إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 ٤. وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
- ج. يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس والقرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئة.
- د. يعتمد المجلس ضوابط رقابية وشرعية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- هـ. على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة دون الدرجة الرابعة.
- و. يقوم المدير العام إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات بما يلي:
١. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 ٢. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 ٣. تنفيذ قرارات المجلس.
 ٤. تنفيذ القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئة والالتزام بها.
 ٥. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 ٦. توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 ٧. إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 ٨. إدارة العمليات اليومية للبنك.

المادة (٨): اللجان المنبثقة عن المجلس

يشكل المجلس لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس وتقريراً حول أعمالها إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للبنك، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته، وتأخذ كل من اللجان قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. ويشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى:

أ. لجنة الحوكمة المؤسسية:

١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
٢. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل أو بطلب من رئيسها.
٣. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه، وإعداد تقرير الحوكمة وتقديمه للمجلس، ودراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ب. لجنة التدقيق:

١. مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك، تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
٢. تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة.
٣. يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك وفي حال عدم وجود خبرة مناسبة بأعمال البنوك الإسلامية العمل على اخضاعهم لبرامج تدريبية مناسبة في مجال معايير المحاسبة والتدقيق والضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
٤. مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك بخصوص مهام وصلاحيات اللجنة، فإن عليها القيام بمراجعة الأمور التالية:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته، أخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

5. تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوباً على ذلك في ميثاقها.
6. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7. تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية مخالفات شرعية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
8. تقوم اللجنة بالتأكد من قدرة المدقق الخارجي على مراجعة مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية وضمن الشروط المنصوص عليها في رسالة الارتباط الموقعة معه والتأكد من قيامه بذلك.
9. إتخاذ القرارات في طلبات (إعدام الدين كلياً أو جزئياً) لكافة التسهيلات.
10. التأكد من عدم وجود أي تعارض في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
11. لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

ج. لجنة الترشيح والمكافآت:

1. تتألف اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
2. تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة.
3. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
 - أ. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
 - ب. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية الهيئة مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، ومراعاة أن يكون عضو الهيئة ذا ملكة فقهية متمكناً من فهم كلام المجتهدين قادراً على الاجتهاد والتخريج الفقهي أو الاستنباط في القضايا المستجدة، وأن يتصف بالفطنة واليقظة والعلم بأحوال الناس وأعرافهم والتنبه لحيلهم في التزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصور الحق وأن يعرف أعراف البلد وعاداته ليعرف قصد المستفتي، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات الهيئة.
 - ج. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
 - د. التأكد من حضور أعضاء المجلس وأعضاء الهيئة ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحكامة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي الإسلامي.
 - هـ. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل أخذاً بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في هذا الدليل، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وإعلام هيئة الأوراق المالية في حال انتفاء صفة الاستقلالية عن أي عضو من أعضاء المجلس.
 - و. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والهيئة والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
 - ز. إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عنه، على أن تقوم اللجنة بإعلام هيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
 - ح. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس وأعضاء الهيئة عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي الإسلامي.
 - ط. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.
 - ي. وضع سياسة للإحلال والتعاقب الوظيفي والسياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي.

د. لجنة إدارة المخاطر:

1. تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضواً مستقلاً، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.
2. تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة.
3. تتولى اللجنة المهام التالية:

- أ. وضع إطار إدارة المخاطر (سياسة إدارة المخاطر) في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.
 - ب. مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
 - ج. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
 - د. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
 - هـ. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
 - و. متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسًا لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أعلاه كما يحظر عليه أن يكون رئيسًا لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

لجنة التسهيلات:

١. تتألف اللجنة من خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلًا على أن لا يكون عضوًا في لجنة التدقيق، كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم.
٢. تنحصر صلاحيات اللجنة باتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل أعلى لجنة في لجنة الإدارة التنفيذية.
٣. يتم تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
٤. يكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.
٥. يتم رفع تقرير دوري إلى المجلس بتفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة.
٦. يقوم أعضاء اللجنة بحضور إجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصيًا، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الإجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
٧. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية المذكورة أعلاه مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم إتخاذ من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.

و. لجنة الادارة:

١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس على الأقل.
 ٢. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل أو بطلب من رئيسها.
 ٣. تتولى اللجنة المهام التالية:
- أ. المهام المتعلقة بالقرارات المالية والاستراتيجية المؤسسية من حيث التوصية إلى المجلس باعتماد الخطة الاستراتيجية للبنك والموازنة التقديرية السنوية والموافقة على المطالبات المالية ضمن الصلاحيات المحددة في دليل الصلاحيات المالية المعتمد من قبل المجلس.
 - ب. اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار التي تزيد عن صلاحيات أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية.
 - ج. التوصية للمجلس باعتماد كافة السياسات التي تحكم اعمال البنك باستثناء السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر والائتمان والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية والسياسات المتعلقة بالامتثال ومكافحة غسل الاموال والحاكمة المؤسسية.
 - د. اعتماد كافة الصلاحيات المالية والادارية بالإضافة الى الصلاحيات المتعلقة بعمليات الاستثمار والتوصية للمجلس للموافقة عليها.

ز. لجنة الامتثال:

١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس على الأقل.
 ٢. تجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو بطلب من رئيسها.
 ٣. تتولى اللجنة المهام التالية:
- أ. الإشراف على ضمان استقلالية إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وبحيث تتضمن إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال قسما للامتثال الشرعي وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
 - ب. الاشراف على قيام ادارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال برفع تقاريرها الى اللجنة، وإلى هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالامتثال الشرعي، مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
 - ج. اعتماد سياسة الامتثال (من ضمنها مهام ومسؤوليات دائرة الامتثال) والامتثال الشرعي ومكافحة غسل الاموال وأي سياسة أخرى تتعلق بأعمال دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال والتوصية للمجلس بالموافقة عليها.
 - د. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك «مخاطر عدم الامتثال ومكافحة غسل الأموال» مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أية تغييرات عليها.

- هـ. الإشراف والرقابة على أسس الامتثال ومكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب في البنك من خلال التقارير التي يحضرها و/ أو يرفعها أمين سر اللجنة.
- و. التأكد من الامتثال وفقا للسياسات والاجراءات ومتطلبات البنك المركزي الأردني والجهات التشريعية الاخرى بما فيها متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- ز. التأكد من ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال لتطبيق سياسات الامتثال، والتحقق من حسن أدائه.
- ح. متابعة التقارير الإفصاحية الصادرة عن دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك.
- ط. العمل و التنسيق مع لجان المجلس الأخرى لرفع سوية الامتثال في البنك.
- ي. مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على ادارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ورفع تقارير دورية الى المجلس حول تلك التطورات.
- ك. التوصية للمجلس في نطاق مسؤولياتها إذا ارتأت أنها ضرورية لتحسين أعمالها، أو في حال تطلبت التعليمات ذلك.
- ل. التوصية بتوفير الموارد اللازمة لأنشطة الامتثال و ردها بالمتطلبات اللازمة.

ح. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس على الأقل يتم اختيارهم من ذوي الخبرة و المعرفة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
٢. تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي على الأقل.
٣. تتولى اللجنة المهام التالية:
 - أ. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On) (ROI) (Investment)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 - ب. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology-COBIT) يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - ج. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية و أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 - د. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات مسترشدين بمعيار (Enabling Processes COBIT5) بهذا الخصوص.
- هـ. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- و. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- ز. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- ح. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
- ط. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

المادة (٩): هيئة الرقابة الشرعية

مع مراعاة ما ورد في المادة (٥٨) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته يتم الالتزام بما يلي:

١. تعيين الهيئة العامة للمساهمين أعضاء الهيئة بناءً على توصية المجلس وبتنسيب من لجنة الترشيح والمكافآت لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.
٢. يتم توقيع رسالة ارتباط بين البنك والهيئة يتم فيها تحديد نطاق عمل الهيئة وواجباتها وأتعاها.
٣. اجتماعات الهيئة:
 - أ. تجتمع الهيئة بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية ومتابعة الالتزام الشرعي لعمليات البنك وعلى أن لا تقل اجتماعاتها عن ستة اجتماعات في السنة، كما يجب أن تجتمع مع المجلس ولجنة التدقيق والمصدق الخارجي على الأقل مرتين في السنة (كل ستة أشهر) لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
 - ب. على أعضاء الهيئة حضور اجتماعات الهيئة حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو الهيئة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس الهيئة، وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع، ويفقد العضو هذا الحق في أي من الحالات التالية:
 ١. اذا تغيب العضو عن الحضور الشخصي دون عذر مقبول.
 ٢. اذا كانت نسبة الحضور الشخصي للعضو تقل عن ٥٠٪ من اجتماعات الهيئة.
 - ج. يتم تدوين محاضر اجتماعات الهيئة بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثبتت من قبل أي عضو، وأن يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
 - د. تتولى الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع الهيئة بوقت كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء الهيئة، ويتولى رئيس الهيئة التحقق من ذلك.
٤. تتولى الهيئة إعداد دليل إجراءات يشمل نظام عمل الهيئة، واختصاصاتها، ومسؤولياتها، وتنظيم علاقتها مع المجلس والإدارة التنفيذية، وآلية إعداد تقاريرها التي ترفع إلى الإدارة والمجلس والمساهمين، ومنهجيتها في الرقابة الشرعية، وآلية عقد اجتماعاتها.
٥. على الهيئة مراعاة البيئة الشرعية - اخذة بالاعتبار احكام المادة ٥٣/أ من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته - والتشريعية في المملكة.
٦. تطبيق مدونة قواعد السلوك المعمول فيها بالبنك على أعضاء الهيئة.
٧. يشترط توفر المتطلبات التالية كحد أدنى لضمان استقلالية عضو الهيئة:
 - أ. أن لا يكون حاصلًا على أي تمويل له أو لأي من أفراد عائلته حتى الدرجة الثانية من البنك أو أي من الشركات التابعة للبنك.
 - ب. أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنتين الماضيتين من تاريخ التعيين.
 - ج. أن لا يكون عضواً في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك إسلامي آخر مرخص في المملكة وأن لا يكون عضواً في هيئات رقابية شرعية لأكثر من أربع مؤسسات مالية لا تقبل الودائع عاملة في المملكة، مع مراعاة عدم تضارب المصالح.
 - د. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة البنك أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لمتعامليه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
 - هـ. أن لا تربطه بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو بأي شخص من الإدارة التنفيذية العليا في البنك قرابة حتى الدرجة الثانية، وأن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي أو مكافآت أو مزايا أو هدايا باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في الهيئة أو ما يتقاضاه مقابل أي أعمال اضافية يكلف بها ولا تؤثر على استقلاليته.
 - و. أن لا يكون مساهماً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي في البنك، أو مساهماً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً في المجموعة المالكة للبنك.
٨. على عضو الهيئة السعي لتحقيق ما يلي:-
 - أ. المحافظة على العدل والإنصاف بين أصحاب المصالح.
 - ب. التصرف بطريقة تسمح له بالحفاظ على أمانته ونزاهته.
 - ج. أن يأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار الجوانب القانونية والتشريعية إضافة إلى الجوانب الفنية للالتزام الشرعي.
 - د. تقدير اختلاف الآراء بين مختلف المذاهب الفقهية وتباينات الخبرة بين زملائه في الهيئة.
٩. تتولى الهيئة اعمال الفتوى والرقابة الشرعية وعلى النحو التالي:
 - أ. مراقبة اعمال البنك وانشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من اي محظورات شرعية .
 - ب. ابداء الراي واعتماد جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار والسياسة التي تنظم العلاقة ما بين المساهمين واصحاب حسابات الاستثمار بما فيها توزيع الارباح وتحميل الخسائر وتجنب اليرادات على حسابات الاستثمار وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.
 - ج. الموافقة على تحميل اي خسائر تنتج عن عمليات البنك فيما يخص اصحاب حسابات الاستثمار.
 - د. تكوين وابداء الراي بمدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث تقوم الهيئة بما يلي :

- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي ورفعته للجنة التدقيق.
 - اصدار تقرير نصف سنوي /سنوي حول الالتزام الشرعي بحيث يتضمن مدى فعالية الضوابط الشرعية الداخلية واي مواطن ضعف في انظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الاثر الجوهري وعلى ان يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين ونسخة من كل منهما للبنك المركزي.
 - هـ. مراجعة السياسات والارشادات المتعلقة بأحكام الشريعة الاسلامية والموافقة عليها .
 - و. تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للبنك مثل المدققين والقانونيين والمستشارين .
 - ز. التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك .
 - ح. التأكد من كفاية وفعالية ادارة التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال مراجعة تقارير ادارة التدقيق الشرعي الداخلي ورد الادارة عليها وتقديم التوجيهات لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي .
 - ط. التنسيق مع لجنة الحاكمية المؤسسية ولجنة التدقيق للتأكد من التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ي. إقتراح برامج التدريب الشرعي اللازم لموظفي البنك.
 - ك. الاطلاع على كافة التقارير التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما فيها تقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي وردود الإدارة عليها.
 - ل. حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين و قراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية من قبل رئيسها أو من يفوضه من أعضاء الهيئة.
 - م. إبداء الرأي في عقد تأسيس البنك والنظام الأساسي والتأكد من انسجامهما مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ن. التنسيق للمجلس على تعيين أو إنهاء خدمات مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
١١. يتم تعيين مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي أمين سر للهيئة.
١٢. يتولى أمين سر الهيئة المهام التالية:
- أ. حضور جميع اجتماعات الهيئة، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات الهيئة.
 - ب. تحديد مواعيد اجتماعات الهيئة وذلك بالتنسيق مع رئيس الهيئة وتبليغها للأعضاء.
 - ج. التحضير لاجتماعات الهيئة واستلام الاستفسارات الشرعية من كافة الوحدات التنظيمية تمهيداً لعرضها على الهيئة.
 - د. التأكد من توقيع أعضاء الهيئة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - هـ. متابعة تنفيذ الفتاوى والقرارات المتخذة من الهيئة وتزويد إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ودائرة الامتثال للإحاطة والعمل بها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - و. حفظ سجلات ووثائق إجتماعات الهيئة.
 - ز. تدوين إسم العضو المتغيب عن الإجتماع مع بيان ما إذا كان بعذر أم لا ويذكر ذلك في محضر الجلسة.
 - ح. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء الهيئة.
١٣. يحق للهيئة الحصول على أي معلومة والوصول من دون قيود إلى جميع أنشطة البنك والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب، بما في ذلك استدعاء أي موظف في البنك.
١٤. للهيئة إذا ما اقتضت الحاجة، وبعد الحصول على موافقة المجلس الاستعانة بمصادر خارجية وعلى نفقة البنك لمساعدتها في القيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

المادة (١٠): الملاءمة

يجب أن يتمتع أعضاء المجلس وأعضاء الهيئة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

المادة (١١): ملاءمة أعضاء المجلس

- أ. يعتمد المجلس سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، ويتم مراجعة هذه السياسة كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس إدارته.
- ب. تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-
١. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
 ٢. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 ٣. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 ٤. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 ٥. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 ٦. أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة سواء بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
 ٧. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات ولديه معرفة بالأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ج. للبنك المركزي أن يعترض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أي من الشروط الواردة في البند (ب) أعلاه.
- د. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار (وفق النموذج المرفق رقم (١)) يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- هـ. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

المادة (١٢): ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

- أ. يعتمد المجلس سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، وتتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، ويقوم المجلس بمراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.
- ب. يقوم المجلس بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
- ج. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- د. يعتمد المجلس خطة إلال (Succession Plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، ويتم مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- هـ. يتم إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
- و. تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:-
١. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 ٢. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 ٣. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 ٤. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 ٥. يجب أن يكون من ضمن الخبرة في البند السابق سنتين على الأقل في مجال البنوك الإسلامية، وبخلاف ذلك اخضاع عضو الإدارة التنفيذية العليا للبنك لبرنامج تأهيلي شامل في مجال البنوك الإسلامية ومعايير المحاسبة والتدقيق والضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور.
- ز. يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا كما يتم قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا الحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة للالزمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق رقم (٢)، ويتم تزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

المادة (١٣): ملاءمة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

- أ. يعتمد المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضاء الهيئة، و تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، ويتم مراجعة هذه السياسة كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويتم تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة المعتمدة من المجلس.
- ب. يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية الهيئة الشروط التالية:
 ١. أن يكون حاصلًا على الأقل على درجة البكالوريوس في العلوم الشرعية في مجال الفقه الاسلامي واصوله او الاقتصاد الاسلامي او التمويل الاسلامي.
 ٢. أن يتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية و/او خبرة في مجال التدريس او البحث العلمي لا تقل عن اربع سنوات بعد التخرج.
 - ج. للبنك المركزي أن يعترض على ترشيح أي شخص لعضوية الهيئة إذا وجد أنه لا يحقق أي من الشروط الواردة في البند (ب) أعلاه.
 - د. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية الهيئة توقيع إقرار (وفق النموذج المرفق رقم (٣)) يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقًا به السيرة الذاتية للعضو.
 - هـ. يقوم رئيس المجلس بإعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الهيئة.
 - و. عند الحاجة لتعيين أعضاء في الهيئة من المقيمين خارج المملكة فيشترط ألا يزيد العدد عن نصف عدد أعضاء الهيئة.

المادة (١٤): تقييم أداء الإداريين وأعضاء الهيئة

- أ. يعتمد المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، ويتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:-
 ١. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 ٢. تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 ٣. التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 ٤. دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.
 ٥. دور العضو في اجتماعات المجلس، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- ب. تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل وللجان وأعضائه، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- ج. يتولى المجلس تقييم أداء الهيئة ككل وأعضائها سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت يشمل وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الهيئة وأعضائها وذلك من خلال دور العضو في اجتماعات الهيئة وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين للهيئة، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم كما يجب أن يشمل نظام التقييم مدى انجاز الهيئة لمهامها وواجباتها ومدى فعالية نظام الضوابط والرقابة الشرعية في البنك، ويقوم البنك بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- د. يتولى المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، والتزامه بتطبيق الضوابط الشرعية المعتمدة في البنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- هـ. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام، ويشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
 ١. أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 ٢. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 ٣. عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

المادة (١٥): المكافآت المالية للإداريين وأتباع أعضاء الهيئة

١. يتولى المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
٢. يتولى المجلس وضع إجراءات لتحديد أتباع أعضاء الهيئة، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
٣. تتولى لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، ويتم اعتمادها من قبل المجلس. وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
٤. يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:

- أ. أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- ب. أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- ج. أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- د. أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
- هـ. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- و. تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- ز. أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفتره التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- ح. أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

المادة (١٦): تعارض المصالح

١. على الإداريين والهيئة تجنب تعارض المصالح.
٢. يعتمد المجلس سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.
٣. تعتمد الهيئة سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
٤. يعتمد المجلس سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
٥. تتولى الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتتولى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وفق سياسة وإجراءات معالجة تعارض المصالح، وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
٦. يتولى المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
٧. يعتمد المجلس ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
٨. يعتمد المجلس سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - أ. عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - ب. قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
 - ج. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
٩. يتولى المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

المادة (١٧): التدقيق الداخلي

١. يتولى المجلس التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
 - أ. التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
 - ب. التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
 - ج. تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 - د. مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 - هـ. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 - و. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
٢. يتولى المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
٣. يتولى المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:
 - أ. إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
 - ب. متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
٤. تتولى لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
٥. تتولى لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
٦. تتولى لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
٧. تتولى لجنة التدقيق التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).

٨. يعتمد المجلس ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
٩. يتولى المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق وإلى المدير العام.
١٠. تتولى لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وبما يتوافق مع سياسات رأس المال البشري.

المادة (١٨): التدقيق الشرعي الداخلي

١. تتولى الهيئة التأكد من أن دائرة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك قادرة على القيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
 - أ. فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك.
 - ب. متابعة التزام إدارة البنك بالنواحي الشرعية والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
 - ج. وضع خطة التدقيق الشرعي السنوية على أن تعتمد من قبل الهيئة، والالتزام بتنفيذ بنودها.
 - د. فحص الذمم والتمويلات التي تصنف ضمن فئة التمويلات غير العاملة أو التي تقرر اعدامها والممولة من حسابات الاستثمار المشترك للتحقق من عدم وجود تعدي أو تقصير من قبل البنك.
 - هـ. حصر المكاسب المخالفة للشرعية ومتابعة التصرف بها وفق قرارات الهيئة.
 - و. التحقق من تقيد الإدارة التنفيذية بالسياسة التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وعلى وجه الخصوص أسس توزيع الأرباح.
٢. يتولى المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الشرعيين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
٣. يتولى المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال:
 - أ. إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق الشرعي وترسيخ ذلك في البنك.
 - ب. متابعة تصويب ملاحظات التدقيق الشرعي.
٤. يتولى المجلس التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم وعلى أن يتوفر في العاملين في الدائرة الحد الأدنى من المتطلبات التالية:
 - أ. شهادة جامعية ملائمة مع الإلمام بأصول المعاملات المالية الإسلامية وشروط كل عقد وأسباب فساد.
 - ب. أن يكون على دراية ومعرفة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٥. يتولى المجلس التحقق من تدوير موظفي التدقيق الشرعي الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
٦. يتولى المجلس التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأي مهام تنفيذية.
٧. يتولى المجلس التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق الشرعي بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
٨. يعتمد المجلس ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي، وتعميمه داخل البنك.
٩. يتولى المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الشرعي الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من الهيئة، وأنها ترفع تقاريرها إلى رئيس الهيئة ونسخه منها إلى لجنة التدقيق وإلى المدير العام.
١٠. تتولى الهيئة وبالتنسيق مع لجنة الترشيح والمكافآت تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الشرعي الداخلي وتحديد مكافآتهم وبما يتوافق مع سياسات رأس المال البشري.

المادة (١٩): التدقيق الخارجي

١. يتولى المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.
٢. تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم.
٣. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
٤. تتولى الهيئة وبالتنسيق مع لجنة التدقيق التحقق من مراجعة المدقق الخارجي لكفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك.
٥. تتولى لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
٦. يتولى المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

المادة (٢٠): إدارة المخاطر

١. تتولى دائرة إدارة المخاطر مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٢. يتولى المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
٣. يتولى المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
٤. يعتمد المجلس منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر بما فيها المخاطر الشرعية التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
٥. يتولى المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
٦. يتولى المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
٧. يتولى المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
٨. تكون مهام دائرة إدارة المخاطر ما يلي كحد أدنى:-
 - أ. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل اعتماده من المجلس.
 - ب. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 - ج. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 - د. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
 - هـ. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 - و. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
 - ز. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات عن مستويات المخاطر المقبولة.
 - ح. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

المادة (٢١): إدارة الإمتثال

١. يتولى المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وبحيث تتضمن إدارة الإمتثال قسمًا للإمتثال الشرعي، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدرية.
٢. يعتمد المجلس سياسة لضمان إمتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة وللفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
٣. يعتمد المجلس مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الإمتثال.
٤. تقدم دائرة إدارة الإمتثال تقاريرها إلى لجنة الحاكمية المؤسسية و لجنة الإمتثال المنبثقتين عن المجلس، وإلى هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالإمتثال الشرعي، مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

المادة (٢٢): حقوق أصحاب المصالح

١. يتولى المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - أ. اجتماعات الهيئة العامة.
 - ب. التقرير السنوي.
 - ج. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - د. الموقع الإلكتروني للبنك.
 - هـ. قسم علاقات المساهمين.

٢. يتولى المجلس التأكد من تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
٣. يتولى المجلس التأكد من تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ونشر السياسة التي تنظم العلاقة فيما بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار وبحيث تتضمن إفصاحات كمية ونوعية.

المادة (٢٣): الإفصاح والشفافية

١. يتولى المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
٢. يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة الضوابط الشرعية.
٣. يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - وعلى أن يتم كذلك الالتزام بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وذلك في حال عدم توفر معايير للمؤسسات المالية الإسلامية - وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
٤. يتأكد المجلس من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
٥. يتأكد كل من المجلس والهيئة من تضمين التقرير السنوي للبنك، إفصاحات تتيح لأصحاب حسابات الاستثمار الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي والشرعي للبنك.
٦. يضع البنك إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل المجلس لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
٧. يتأكد المجلس من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
 - أ. ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
 - ب. ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - ج. المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
 - د. معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك التمويلات الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
 - هـ. معلومات عن كل عضو من أعضاء الهيئة من حيث مؤهلاته وخبراته وتاريخ تعيينه والوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك.
 - و. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - ز. عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه والهيئة وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - ح. أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والهيئة المستقلين خلال العام.
 - ط. ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، وعن أتعاب أعضاء الهيئة كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
 - ي. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
 - ك. إقرارات من كافة أعضاء المجلس وكذلك أعضاء الهيئة بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
 - ل. تقرير الحوكمة على أن يكون موقعاً من رئيس المجلس.

المادة (٢٤): أحكام عامة

١. يقوم رئيس المجلس بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
٢. يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
٣. يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.

٤. يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح عضو الهيئة لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
٥. يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
٦. يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وبأعضاء الهيئة وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المرفقة (١/٤ ، ٢/٤ ، ٣/٤ ، ٤/٤) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
٧. يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة (١/٥ ، ٢/٥ ، ٣/٥) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

جدول محتويات تقرير حوكمة الشركات

أعضاء مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٩	٢٢٨
أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال العام ٢٠١٩	٢٢٨
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٩	٢٢٩
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المستقلين خلال العام ٢٠١٩	٢٢٩
أعضاء الادارة التنفيذية العليا والمناصب التي يشغلونها	٢٣٠
أعضاء الإدارة التنفيذية المستقلين خلال العام ٢٠١٩	٢٣٠
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك	٢٣١
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضائها	٢٣١
رئيس وأعضاء كل من لجنة الحاکمية ولجنة الترشيح والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر	٢٣١
رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمر المالية أو المحاسبية	٢٣٢
عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٩	٢٣٣
عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات الأخرى	٢٣٤

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين خلال العام ٢٠١٩

الدكتور « محمد ناصر » سالم أبوحمور
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
رئيس مجلس الإدارة اعتبارًا من ٢٠١٧/١/٤

حمدان مصطفى فياض الفواعير
ممثل مؤسسة تنمية أموال الأيتام
نائب رئيس المجلس اعتبارًا من ٢٠١٧/٤/١٣

باسم عصام حليم سلفيتي
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
اعتبارًا من ٢٠١٧/١/٤

ديمة مفلح محمد عقل
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
اعتبارًا من ٢٠١٧/١/٤

الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل
ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية
اعتبارًا من ٢٠١٦/٨/٣

خالد عمرو عريبي القنصل
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
اعتبارًا من ٢٠١٧/١/٤

الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
اعتبارًا من ٢٠١٨/١٢/١٧

الدكتور أحمد أميني عبد الحميد أميني
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
اعتبارًا من ٢٠١٧/٤/١٣

الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف
اعتبارًا من ٢٠١٧/١٠/٢٢

سمير حسن علي أبو لغد
اعتبارًا من ٢٠١٧/٤/١٣

سالم عبد المنعم سالم برقان
اعتبارًا من ٢٠١٨/١٢/١٧

* جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال العام ٢٠١٩

* لا يوجد استقالات لأي من أعضاء مجلس الإدارة في البنك خلال العام ٢٠١٩.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٩

رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي

نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

عضو هيئة الرقابة الشرعية

عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان

فضيلة الأستاذ الدكتور علي القره داغي

سماحة الشيخ عبد الكريم الخصاونة

فضيلة الدكتور أحمد سالم ملحم

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المستقلين خلال عام ٢٠١٩

* لا يوجد استقالات لأي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٩ .

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والمناصب التي يشغلونها

المدير العام / الرئيس التنفيذي	سامر سعدى حسن صاحب التميمي
نائب الرئيس التنفيذي ، رئيس الخدمات المصرفية للشركات	رامي زياد عبد الفتاح الخياط
نائب الرئيس التنفيذي ، رئيس العمليات المركزية	هاني "محمد صبحي" احمد الزراري
نائب الرئيس التنفيذي ، رئيس ادارة الائتمان	زياد سعيد خليل كوكش
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية	ابراهيم صلاح محمد سمحه
رئيس الدائرة القانونية وامانة سر المجلس	مسعود اسماعيل مسعود (سقف الحيط)
رئيس تكنولوجيا المعلومات	رامي رياض حسن الكيلاني
رئيس الرقابة الشرعية	منير محمد فياض فرعونية
رئيس الخزينة والاستثمار	وائل اسامة محمد موسى البيطار
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	نصفت كمال سلامه طه
رئيس دائرة رأس المال البشري	محمد احمد سالم الهواري
رئيس التدقيق الداخلي	خالد خليل محمد العيسى
رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال	احمد درويش مصطفى ترتير
رئيس دائرة المخاطر (بالوكالة)	احمد محمود عبدالقادر جعفر

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام ٢٠١٩

* لا يوجد استقالات لأي من المناصب التنفيذية في البنك خلال العام ٢٠١٩.

ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

أحمد درويش مصطفى ترتير / رئيس الامتثال ومكافحة غسل الأموال

اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

- لجنة الترشيح والمكافآت
- لجنة الإمتثال
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الادارة
- لجنة الحاكمية
- لجنة التدقيق
- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
- لجنة التسهيلات

رئيس وأعضاء كل من لجنة الحاكمية ولجنة الترشيح والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر

• لجنة الحاكمية

الدكتور «محمد ناصر» سالم محمد أبوحمور (رئيس)
سمير حسن علي أبولغد
حمدان مصطفى فياض الفواعير

• لجنة الترشيح والمكافآت

سالم المنعم سالم برقان (رئيس)
سمير حسن علي أبولغد
باسم عصام حليم سلفيتي

• لجنة إدارة المخاطر

ديمة مفلح محمد عقل (رئيس)
الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف
خالد عمرو عريبي القنصل

رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية او المحاسبية

سمير حسن علي أبولغد (رئيس اللجنة)

الشهادات العلمية:

بكالوريوس محاسبة عام ١٩٧٦

الخبرات العملية:

- رئيس لجنة التدقيق - المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي آذار ٢٠١٧ وحتى تاريخه.
- عضو لجنة التدقيق - المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي كانون الثاني ٢٠١٦ لغاية آذار ٢٠١٧.
- الشريك المسؤول - شركة برايس وتر هاوس كوبر / الأردن ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ .
- الشريك المسؤول - ارنست ويونغ / الأردن ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ .
- الشريك المسؤول - آرثر أندرسن / الأردن ١٩٧٩ - ٢٠٠٢ .
- مدقق حسابات- سابا وشركاهم ١٩٧٦ - ١٩٧٩ .

حمدان مصطفى فياض الفواير (نائب رئيس اللجنة)

الشهادات العلمية:

بكالوريوس قانون من جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٥ .

الخبرات العملية:

- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام من ٢ / ١٠ / ٢٠١٧ ولغاية الان .
- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام بالوكالة اعتبارًا من ٢ / ١ / ٢٠١٧ ولغاية ١ / ١٠ / ٢٠١٧ .
- مساعد المدير العام في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ .
- مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- مدير الرقابة الداخلية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في ديوان المحاسبة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الإيرادات (دائرة الجمارك العامة) في ديوان المحاسبة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ .
- رئيس مراقبة في ديوان المحاسبة للرقابة على وزارتي العدل والأوقاف وعلى المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- رئيس مراقبة للرقابة على وزارة الأشغال العامة والإسكان - ديوان المحاسبة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ .
- مساعد مدير الرقابة الداخلية - ديوان المحاسبة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ .
- رئيس مراقبة الملكية الأردنية وقطاع النقل في ديوان المحاسبة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ .

الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي

الشهادات العلمية:

- دكتوراه ادارة التمويل (كتخصص رئيسي) وادارة تنظيم وتسويق (كتخصص فرعي) جامعة البوسفور تركيا .
- MBA ماجستير ادارة اعمال في المحاسبة الادارية جامعة Hartford C.T الولايات المتحدة الامريكية .
- بكالوريوس محاسبة كلية للاقتصاد جامعة قاريونس بنغازي - ليبيا .

الخبرات العملية:

- ١٩٨٨-٢٠٠٠ مدير / نائب مدير لشركات مختلفة مملوكة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية في كل من تركيا، إيطاليا، ألمانيا، الباكستان، مصر.
- ٢٠٠٢-٢٠٠٠ أمين مساعد/ وزير دولة (لشؤون الإستثمار والتعاون الدولية - وزارة الوحدة الإفريقية - مجلس الوزراء الليبي).
- ٢٠٠٤-٢٠٠٢ رئيس والمدير العام للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لافيكو LAFIC
- ٢٠١٦-٢٠١٢ عضو هيئة متفرغ - أستاذ مساعد في التمويل والمحاسبة) جامعة الأميرة سمية - PUST عمان - الأردن.
- مدير عام ورئيس لجنة الادارة / المحفظة الاستثمارية طويلة المدى / ليبيا - طرابلس ٢٠٠٤ / ٢٠١٢ .
- مستشار بنك الاتحاد Union Bank عمان / الاردن ٢٠١٢ - ٢٠١٦ .
- المستشار المالي والاقتصادي والاستثماري للمحفظة طويلة المدى عمان الاردن ٢٠١٦ لغاية الان .
- نائب رئيس مجلس ادارة البنك العربي البريطاني لندن / بريطانيا ٢٠٠٤ / ٢٠١٢ .
- نائب رئيس مجلس الادارة / بنك الاتحاد عمان الاردن ٢٠٠٧ / ٢٠١٢ .
- نائب رئيس مجلس الادارة / المصرف الليبي الخارجي / طرابلس ليبيا ٢٠٠٩ / ٢٠١٢ .
- عضو مجلس الادارة بالمؤسسة العربية المصرفية ABC المنامة البحرين ٢٠١٠ / ٢٠١٢ .

عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٩

المجلس / اللجان	لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة الحاكمية	لجنة الامتثال	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	لجنة الإدارة	لجنة التسهيلات	إجتماعات مجلس الإدارة
اسم العضو	عدد الاجتماعات	٤	٣	٤	١١	٦	٤	٦	٧
الدكتور محمد ناصر سالم محمود أبو حمور	-	٣/٣	-	-	-	-	٦/٦	١٦/١٦	٧/٧
حمدان مصطفى فياض الفواعير	-	٣/٣	-	١١/١١	-	-	-	-	٧/٧
الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل	-	-	٤/٤	-	-	٤/٤	٦/٦	-	٧/٧
ديمة مفلح محمد عقل	-	-	٤/٤	-	٦/٦	-	٦/٦	١٦/١٦	٧/٧
باسم عصام حليم السلفيتي	٤/٤	-	-	-	-	٤/٤	٦/٦	١٦/١٦	٧/٥ (٣) غ
خالد عمرو عريبي القنصل	-	-	-	-	٦/٥ (١) غ	٤/٢ (٣) غ	-	-	٧/٥ (٣) غ
الدكتور أحمد أمينسي عبد الحميد أمينسي	-	-	٤/٣ (١) غ	-	-	-	-	-	٧/٥ (٣) غ
سمير حسن علي ابو لغد	٤/٤	٣/٢ غ	-	١١/١٠ (١) غ	-	-	-	-	٧/٦ (١) غ
الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف	-	-	-	-	٦/٦	٤/٣	-	-	٧/٦ (١) غ
الدكتور خالد فرج محمد الزيتوني	-	-	-	١١/١١	-	غ(١)	-	١٦/١٦	٧/٧
سالم عبد المنعم برقان	٤/٤	-	-	-	-	-	-	١٦/١٦	٧/٧

اجتمعت لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي للبنك أربع مرات خلال العام ٢٠١٩
اجتمع مجلس الادارة مع هيئة الرقابة الشرعية مرتين خلال العام ٢٠١٩
غ: غياب عن الاجتماع خلال فترة العضوية.

عضويات مجالس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات الاخرى:

الدكتور «محمد ناصر» سالم أبو حمور - رئيس مجلس الإدارة

- رئيس مجلس ادارة شركة السلام الدولية للنقل والتجارة.
- رئيس هيئة مديرين شركة النموذجيه الإسلامية للتمويل الأصغر.
- رئيس هيئة مديرين شركة الجهود للاستثمار.
- رئيس هيئة مديرين شركة التجمع الدولي للاستثمارات والاستشارات.
- نائب رئيس هيئة مديرين شركة التطوير العالميه للاستشارات والاستثمارات الاقتصادية.
- رئيس هيئة مديرين شركة الحسن لتمويل المشاريع الصغيره.
- رئيس هيئة مديرين شركة دنفر للاستثمارات.
- رئيس هيئة مديرين شركة بصائر العالميه للاستشارات الماليه والاقتصاديه.
- رئيس هيئة مديرين شركة المجموعه العربيه للتنميه.
- رئيس هيئة مديرين شركة السلام للاستثمارات الماليه.

حمدان مصطفى فياض الفواعير - نائب رئيس المجلس

- عضو مجلس ادارة شركة مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي.

باسم عصام حليم سلفيتي

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي بنك الاتحاد.
- عضو مجلس ادارة شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- عضو مجلس ادارة شركة دلتا للتأمين.

ديمة مفلح محمد عقل

- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.

الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل

- عضو مجلس ادارة شركة الضمان للاستثمارات الطاقة.

خالد عمرو عريبي القنصل

- عضو مجلس ادارة ومدير عام في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو).

الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي

- لا يوجد.

الدكتور أحمد أمينسي عبدالحميد أمينسي

- لا يوجد.

الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف

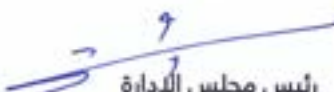
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض.

سمير حسن علي أبو لغد

- لا يوجد.

سالم عبد المنعم سالم برقان

- عضو مجلس ادارة شركة القدس للتأمين


رئيس مجلس الإدارة
د. "محمد ناصر" سالم أبو حمور



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

أفضل الأنظمة الرقابية لحماية المعلومات
المالية والشخصية لمتعاملينا

جدول محتويات دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ٢٠١٩

٢٣٨	 مقدمة
٢٣٨	 التعريفات
٢٣٩	 نطاق العمل
٢٣٩	 السياسات والأحكام العامة
٢٤٠	 الاسناد
٢٤٠	 اللجان
٢٤٢	 الاهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات
٢٤٢	 المبادئ والسياسات وأطر العمل
٢٤٢	 المعلومات والتقارير
٢٤٢	 الخدمات والبرامج والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات
٢٤٣	 المعارف والمهارات والخبرات
٢٤٣	 منظومة القيم والاخلاق والسلوك

مقدمة

تأسس بنك صفوة الإسلامي (بنك الاردن دبي الاسلامي سابقاً) في عمّان، في المملكة الأردنية الهاشمية، وسجل بصفته شركة مساهمة عامة في سجل الشركات بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ تحت الرقم ٨ باسم بنك الإنماء الصناعي. حيث تأسس بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ والذي تم إلغاؤه بموجب قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٨، وحل محله بنك صفوة الإسلامي حلولاً قانونياً وواقعياً.

وتماشياً مع تعليمات حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها فقد أقر مجلس الاداره في بنك صفوة الاسلامي وادارته التنفيذيه هذه اجراءات لمساواة دائره تكنولوجيا المعلومات مع دوائر الاعمال الرئيسييه الأخرى الهامة في البنك، حيث استخدم البنك إطار (COBIT ٢٠١٩) للحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، ويساعده في خلق القيمة المثلى من تكنولوجيا المعلومات من خلال المحافظة على التوازن بين تحقيق الفوائد وتحسين مستويات المخاطر واستخدام الموارد. كما تمكن (COBIT ٢٠١٩) تكنولوجيا المعلومات من التحكم بطريقة شاملة بالمشاريع بأكملها، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات الوظيفية و التكنولوجيا من البدايه إلى النهاية ، والنظر في المصالح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من الجهات المعنية الداخلية والخارجية والعمل على اطار إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر، وتضمن تحقيق القيمة المضافة وبأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن.

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه اللائحة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الكلمة/العبرة	المعنى
البنك	بنك صفوة الإسلامي.
المجلس	مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي
اللجنة	حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
الهيكل التنظيمي	الهيكل التنظيمي للبنك والموجود ضمن الملحق
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار)، ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام وبما لا يتعارض مع سياسات رأس المال البشري.
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين، الموظفين، الدائنين، العملاء، المزودون الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية
أصحاب العلاقة	اشخاص ومجموعات أو مؤسسات لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالبنك حيث أنهم يؤثرون أو يتأثرون بممارستها أو أنشطتها.
الدليل	دليل حاكمية وإداره المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها والتي تهدف الى تقديم التوصية والارشاد لعمل اللجنة
حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة باتباع النهج الأمثل الذي يكفل موازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

المعنى	الكلمة/العبرة
مجموعة النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل الموائمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل بما يشمل توصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة بما يشمل القياس والتقييم، وبما يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية.	إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات المؤسسة واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات
مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.	أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذه التعليمات.	الأهداف المؤسسية
مكان العملية في نفس بناية الإدارة العامة للبنك في الأردن.	On – Site لبناية الإدارة العامة
مكان العملية في بناية مغايرة لبناية الإدارة العامة للبنك في الأردن لكن بنفس المحافظة.	Off – Site لبناية مغايرة
مكان العملية في محافظة مغايرة للمحافظة التي تتواجد فيها الإدارة العامة للبنك في الأردن.	Near – Site
مكان العملية في بلد مغاير لبلد الإدارة العامة للبنك.	Off – Shore لبلد مغاير

نطاق العمل

تكون دائرة تكنولوجيا المعلومات هي الجهة المسؤولة عن هذا الدليل، ويتم مراقبة الالتزام بالتطبيق من قبل كافة دوائر البنك الرقابية، ويكون موعد المراجعة لهذا الدليل عند الحاجة.

يشمل نطاق تطبيق هذا الدليل كافة عمليات بنك صفوة الاسلامي المستخدم لتكنولوجيا المعلومات في مختلف الفروع والدوائر. وتعتبر جميع الأطراف أصحاب مصالح معنيين في تطبيق هذه التعليمات، كل في مكانه وحسب دوره.

السياسات والأحكام العامة

١. مسؤوليات اصحاب المصالح الرئيسيين:

- رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والخبراء الخارجيين وتتضمن مسؤولياتهم إداره مشروع/برنامج الحاكمية، والموافقة على مهام ومسؤوليات المشروع، والدعم، وتوفير الأموال اللازمة.
- المدير العام و الاداره العليا:
- وتتضمن مسؤولياتهم توظيف أشخاص ذوي الخبرة الصحيحه في عمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- دائرة تكنولوجيا المعلومات ومكتب اداره المشاريع:
- وتتضمن مسؤولياتهم إدارة المشروع / البرنامج.
- التدقيق الداخلي:
- وتتضمن مسؤولياتهم تدقيق على تنفيذ التعليمات بشكل مباشر، والمشاركة في المشروع / البرنامج، الذي يمثل دور المراجعة الداخلية في المسائل التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل نجاح وإنجاز المشروع / البرنامج.
- إدارة المخاطر، وأمن المعلومات، والامتثال والإدارات القانونية:
- وتتضمن مسؤولياتهم المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الدوائر.

- المتخصصين وأصحاب الشهادات الفنية والمهنية (COBIT ٢٠١٩ مؤسسة COBIT ٢٠١٩ مقيم، COBIT ٢٠١٩ التنفيذ، CGEIT القياسية) ، الذين يتم تعيينهم من داخل وخارج البنك؛
- وتتضمن مسؤولياتهم دور المرشد لنشر المعرفة من مستوى و لتسهيل عملية التنفيذ.
- يتولى مجلس إداره بنك صفوة الاسلامي مسؤولية الاشراف على تطبيق عمليات الحاكيمه الخمس و التي تشمل (التنظيم الإداري) (تقييم وتوجيه ومراقبة) بالإضافة الى عملية «ضمان تحسين المخاطر» (EDM ٠٣) وعملية «APO١٢ إدارة المخاطر»، تماشياً مع تعليمات الحاكيمه الصادرة عن البنك المركزي الاردني.

٢. أهداف حاكيمه وإداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها تحقيق ما يلي:

تهدف حاكيمه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهداف البنك من خلال الاستفادة من إطار الحاكيمه بما يلي:
 - تسهيل خلق قيمة مضافة من خلال تقديم خدمات الكترونية تتوافق مع تعليمات حاكيمه وإداره المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها بما يضمن التعامل مع المخاطر بشكل مدروس ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد.
 - توفير ضمان جودة المعلومات لدعم عملية صنع القرار.
 - توفير البنية التحتية للخدمات الالكترونية التي تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 - استدامة تطوير عمليات البنك عن طريق زيادة أتمتة العمليات المنفذة وتفعيل استخدام النظم التكنولوجية فعالة وموثوقة وهادفة.
 - إدارة المخاطر لتكنولوجيا المعلومات لضمان الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 - بناء منظومة الكترونية تتوافق مع متطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات.
 - تحسين موثوقية بيئة الرقابة الداخلية.
 - تعظيم مستوى رضا مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفعالية لتلبية احتياجات عملهم.
 - إدارة الخدمات المقدمة من موردين أو شركاء (Outsourcing) الذين يقدمو خدماتهم/ منتجاتهم للبنك أو ينفذو عمليات وخدمات ومنتجات تابعه للبنك.
٢. يعتبر استخدام (COBIT ٢٠١٩) هو المعيار المرجعي لتصميم كافة الأنظمة الالكترونية والحلول الناجحة والفعالة بما يحقق اهداف البنك وكافة اصحاب العلاقة.
٣. الفصل بين الحاكيمه والإدارة بما يتوافق مع المعايير المعترف بها دولياً للحاكيمه وإدارة المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة.
٤. تحقيق الشمولية في حاكيمه و اداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها و انما توفير عناصر التمكين السبعة بحسب معيار (Cobit ٢٠١٩).
٥. بناء ممارسات و قواعد العمل و التنظيم بحسب افضل المعايير الدولييه بما يتعلق في مجالي حاكيمه تكنولوجيا المعلومات و مشاريع و موارد تكنولوجيا المعلومات.
٦. تعزيز اليات الرقابه الذاتييه و الرقابه المستقله و فحص الامتثال في مجالي حاكيمه و اداره المعلومات و التكنولوجيا لها و بما يسهم في تطوير و تحسين العمل بشكل مستمر.

الاسناد

١. استند هذا الدليل على تعليمات البنك المركزي الأردني رقم ٢٠١٦/٦٥ و التعليمات رقم ٩٨٤/٦/١٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٢١، بالإضافة الى اطار (COBIT ٢٠١٩)، علماً انه يجب مراجعته وتحديثه على أساس منتظم من قبل لجنة حاكيمه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها، أو عند صدور تعليمات بالخصوص من قبل البنك المركزي الاردني.
٢. سيقوم البنك بنشر هذا الدليل على الموقع الالكتروني وسيقوم بنشره بأي طريقة مناسبة للاطلاع الجمهور، و سيقوم البنك بالافصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل خاص لحاكيمه و اداره المعلومات و مدى الالتزام بها.

اللجان

١. أنشأ بنك صفوة الاسلامي اللجان التاليه:
٢. لجنة حاكيمه المعلومات – مجلس الاداره.
٣. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا و أمن المعلومات.
٤. اعتمد مجلس اداره بنك صفوة الاسلامي الهياكل التنظيمية (الهرمية وهياكل اللجنة)الخاصه بإدارة الموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر وأمن المعلومات، التي تلي الاحتياجات التشغيلية لمنظومه حاكيمه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها وتحقيق الكفاءة والفعالية.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات – مجلس الادارة:

١. وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني ، قام البنك بتشكيل لجنة حاكمية لتكنولوجيا المعلومات، وتضم اللجنة ثلاثة اعضاء على الاقل تم اختيارهم من ذوي الخبرة و المعرفة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
٢. تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي على الأقل، و تحتفظ بتوثيق للاجتماعات، و تضمنت اللائحة التنظيمية لهذه اللجنة المهام التالية:
 - أ. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI) ، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية
 - ب. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد COBIT ، بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية و ادارة المعلومات التكنولوجية المصاحبة لها رقم ٢٠١٦/٦٥ من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
 - ج. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية و أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 - د. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible) ، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) ، وتلك المستشارة (Consulted) ، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed)) تجاه كافة العمليات مسترشدين بمدعمات المعيار COBIT ٢٠١٩ (Enabling Processes) (بهذا الخصوص.
 - هـ. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبما يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - و. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
 - ز. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
 - ح. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
 - ط. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.
 - ي. رفع تقارير دورية للمجلس.
 - ك. اعتماد أهمية وترتيب أولوية الاهداف (Governance and Management Objectives) ومدى ارتباطها في الأهداف المؤسسية (Enterprise Goals) و (Alignment Goals) بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers or Componentets) الستة الواردة في التعليمات و ذلك بناء على دراسته نوعيه و/او كميته تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل و تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (Design Guide-٢٠١٩ Cobit).

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا وأمن المعلومات:

- قام البنك بتشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات من اعضاء الإدارة التنفيذية العليا لضمان التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات و تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك والتي يجب أن تكون بطريقة مستدامة. لذلك، عينت اللجنة وتم تشكيلها برئاسة المدير العام وعضوية كل من كبار المديرين الإدارة التنفيذية، بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات، مدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات. و تم انتخاب أحد أعضاء مجلس الادارة ليكون عضو مراقب في هذه اللجنة وكذلك مدير التدقيق الداخلي، ويمكن دعوة أطراف أخرى لحضور الاجتماعات، عند الحاجة، و تضمنت اللائحة التنظيمية و تقوم اللجنة بتوثيق اجتماعاتها، شريطة أن تعقد الاجتماعات بشكل دوري مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل لهذه اللجنة المهام التالية:
١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
 ٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف التعليمات، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها و تكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر و إطلاع اللجنة على ذلك.

٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، و الاستعانة بالعنصر البشري الكفؤ والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، و تطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - أ. تخصيص الموارد اللازمة و الآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - ب. أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - ج. أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - د. تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
 - هـ. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى لجنة حاكمية المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها اعتماد مجموعة من الأهداف على مستوى البنك و تكنولوجيا المعلومات وفقاً للإطار COBIT ٢٠١٩. وسيتم استعراض الأهداف و مراجعتها وتحديد المناسبة منها والتي تليبي احتياجات أصحاب المصالح، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات و المجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي و تغطي متطلبات كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

وقد اعتمد بنك صفوة الاسلامي في (COBIT ٢٠١٩) أهدافاً متتالية لترجمة احتياجات أصحاب المصالح إلى أهداف محددة، قابلة للتنفيذ وحسب الطلب، وأهداف متعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأهداف تمكين (Enablers). هذه الترجمة تتيح وضع أهداف محددة على كل المستويات وفي كل دوائر و فروع من البنك لدعم الأهداف العامة ومتطلبات أصحاب المصالح. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية «ضمان إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

المبادئ والسياسات وأطر العمل

تتولى لجنة حاكمية المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها السياسات اللازمة لضمان إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات، واعتبارها الحد الأدنى مع إمكانية الجمع بين هذه السياسات وفقاً لما تتطلبه طبيعة العمل.

المبادئ الخمسة الرئيسية لإطار الحاكمية:

- أ. يستند إطار حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها في بنك صفوة الاسلامي على خمسة مبادئ أساسية من COBIT ٢٠١٩:
 - المبدأ ١: تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs).
 - المبدأ ٢: تلبية احتياجات البنك من النهاية الى النهاية (Covering the Enterprise End to End).
 - المبدأ ٣: تطبيق إطار واحد متكامل (Applying a Single Integrated Framework).
 - المبدأ ٤: تمكين منهج كلي (Enabling a Holistic Approach).
 - المبدأ ٥: فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance from Management).

ب. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانة اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تليبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

المعلومات والتقارير

يتولى المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك.

الخدمات و البرامج والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- يتولى المجلس أو من يفوض من لجانة والإدارة العليا اعتماد منظومة الخدمات والخدمات والبرامج والبنية التحتية الداعمة لتحقيق أهداف البنك و الوصول الى مستوى مقبول في حوكمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها.

المعارف والمهارات والخبرات

أ. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات هذه التعليمات بشكل عام، وضمان وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ب. تتولى إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات الداخلي و الخارجي اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه، على أن يتم إعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حاليا لتلبية المتطلبات المذكورة خلال سنتين من تاريخ هذه التعليمات.

ج. تعتبر الادارة التنفيذية مسؤوله عن الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

د. تعتبر الادارة التنفيذية مسؤوله عن تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

منظومة القيم والأخلاق والسلوك

أ. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعتها.

ب. يتولى المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب لسلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحاكمية.





www.safwabank.com

06 4602100



سفا

لأنك صفوة